2020

السلع العامة

بين حاجات المجتمع والنشاط الحكومي

ترجمة

د. محمد وفيق السائح

FREE EDITION
كتاب مجاني لايباع
NOT FOR SALE

KIE Publication

الترجمة:

د. محمد وفيق السائح

دكتوراه اقتصاد ومصارف إسلامية

جامعة اليرموك

الأردن

mohammed_w_s@hotmail.com

جامعة كاي

جامعة مرخصة من التعليم العالي

خيارك الأفضل لدراسة الاقتصاد الإسلامي وعلومه

https://kie.university

منشورات كاي

إن مطبوعات (كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني) تهدف إلى :

- تبني نشر مؤلفات علوم الاقتصاد الإسلامي في السوق العالمي؛ لتصبح متاحة للباحثين والمشتغلين في المجالين البحثي والتطبيقي .
- توفير جميع المناهج الاقتصادية للطلاب والباحثين بصبغة إسلامية متينة .
- أن النشر الالكتروني يعتبر أكثر فائدة من النشر الورقي .
- أن استخدام الورق مسيء للبيئة، ومنهك لمواردها .

والله من وراء القصد .

رابط زيارة جامعة كاي KIE university

يمكنكم التواصل من خلال : www.kantakji.com

توضيح

إن كل ما ورد في الكتاب هو حقوق بحثية للمؤلف، ويعتبر ورقة بحثية من الأوراق البحثية لمركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية وجامعة كاي.

يسمح باستخدام هذ الكتاب كمنهج أكاديمي (كما هو منشور) مجاناً مع ضرورة المحافظة على حقوق المؤلف.

www.kantakji.com , www.kie.university

الفهرس

منشورات كاي ٤

توضيح ٥

الفهرس ٦

إذن بالترجمة والنشر ٨

شكر وتقدير ٩

صورة عن ملخص الدراسة الأولى ١٠

صورة عن ملخص الدراسة الثانية ١١

الفصل الأول السلع العامة والنشاط الحكومي ١٢

لماذا تعتبر السلع العامة سلعا ذات أهمية في المجتمع؟..... ١٥

الاقتصاديون المتقدمون..... ٢١

السياسة العامة والسلع العامة..... ٢٧

المنافع والتكاليف..... ٤١

مدى تحقق العدالة في توفير السلع العامة: تكاليف ومنافع..... ٤٦

التوفير الخاص والتوفير العام..... ٥١

السلع العامة الأساسية والسلع العامة الثانوية..... ٦٠

الأبوية والتأثير الذاتي المضاد..... ٦٤

نتائج الفصل الأول..... ٧١

الفصل الثاني لماذا تحتاج المجتمعات إلى السلع العامة ٧٣

القسم الأول: إعادة البحث والنظر في مفهوم السلع العامة..... ٧٨

القسم الثاني: حجج الدراسة..... ٨٥

القسم الثالث: السلع العامة كالسلع التضامنية.....٨٨
القسم الرابع: السلع العامة، سلع التواصل..... ٩٢
القسم الخامس: السلع العامة كسلع تعريفية..... ٩٧
القسم السادس: إعادة تقييم للآراء التحررية المتحفظة..... ٩٩
نتائج الفصل الثاني..... ١٠٥
المراجع ١٠٨

إذن بالترجمة والنشر

بناء على طلب هيئة تحرير مجلة Critical Review of International Social and Political Philosophy التي نشرت الدراسة Why societies need public goods للمؤلفة Prof. Angela Kallhoff.

نورد التوثيق التالي؛ الذي يتضمن اسم المجلة ورابط الدراسة الأصلية:

This is an Accepted Manuscript of an article published by Taylor & Francis in [Critical Review of International Social and Political Philosophy] Vol. 17, No. 6, 635-651, on [14 Apr 2014], available online: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13698230.2014.904539

بناء على طلب هيئة تحرير مجلة Politics, Philosophy & Economics التي نشرت الدراسة Public goods and government action للمؤلف Dr. Jonathan Anomaly.

نورد التوثيق التالي؛ الذي يتضمن اسم المجلة ورابط الدراسة الأصلية:

This is an Accepted Manuscript of an article published in [Politics, Philosophy & Economics, 2015, Vol. 14(2) 109-128, available online: https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1470594X13505414

شكر وتقدير

بعد أن أكرمنا الله تعالى بإتمام ترجمة الدراستين:

- Public goods and government action, Dr. Jonathan Anomaly.
- Why societies need public goods, Prof. Angela Kallhoff.

نتوجه بالشكر والتقدير إلى هيئة تحرير المجلتين الناشرتين:

- Politics, Philosophy & Economics.
- Critical Review of International Social and Political Philosophy.

صورة عن ملخص الدراسة الأولى

Article

Politics, Philosophy & Economics
2015, Vol. 14(2) 109–128
© The Author(s) 2013
Article reuse guidelines:
sagepub.com/journals-permissions
DOI: 10.1177/1470594X13505414
journals.sagepub.com/home/ppe
SAGE

Public goods and government action

Jonathan Anomaly
Duke University, USA

Abstract
It is widely agreed that one of the core functions of government is to supply public goods that markets either fail to provide or cannot provide efficiently. I will suggest that arguments for government provision of public goods require fundamental moral judgments in addition to the usual economic considerations about the relative efficacy of markets and governments in supplying them. While philosophers and policymakers owe a debt of gratitude to economists for developing the theory of public goods, the link between public goods and public policy cannot be forged without moral reflection on the proper function and scope of government power.

Keywords
Public goods, public policy, market efficiency, government intervention, paternalism

صورة عن ملخص الدراسة الثانية

Critical Review of International Social and Political Philosophy, 2014
Vol. 17, No. 6, 635–651, http://dx.doi.org/10.1080/13698230.2014.904539

Routledge
Taylor & Francis Group

Why societies need public goods

Angela Kallhoff*

Department of Philosophy and Educational Studies, University of Vienna, Vienna, Austria

The most distinctive features of public goods are usually understood to be the difficulty of excluding potential beneficiaries and the fact that one appropriator's benefits do not diminish the amount of benefits left for others. Yet, because of these properties (non-excludability and non-rivalry), public goods cause market failures and contribute to problems of collective action. This article aims to portray public goods in a different light. Following a recent reassessment of public goods in political philosophy, this contribution argues that public goods are particularly suitable for sustaining a well-ordered society. Public goods contribute to social inclusion, they support the generation of the public, and they strengthen a shared sense of citizenship. This article scrutinizes these functions of public goods and offers a discussion of the interventionist thesis which states that governments should sustain public goods.

Keywords: public goods; social justice; social inclusion; connectivity good; citizenship

الفصل الأول[1]

السلع العامة والنشاط الحكومي

إن مما استقر في أدبيات الاقتصاد أن طبيعة السلع العامة تتحدد وفقًا لخصيصتين اثنتين تميزانها عن السلع الخاصة: **أولاهما**: أنها ليست محلا للتنافس بين أفراد المجتمع، و**ثانيهما**: عدم إمكانية استبعاد فئة محددة من الأفراد من استهلاكها، فإن كانت السلعة تتسم بكلا الخصيصتين ولم تتخلف واحدة منهما فإنه يطلق عليها السلع العامة النقية، كالمنظومة الأمنية (الشرطة) والمنظومة الدفاعية (الجيش)، وإن افتقرت السلعة لواحدة من الخصيصتين في ظرف معين، فإنه يطلق عليها السلع شبه العامة، كالحدائق العامة، فهي سلعة تتوافر فيها الخصيصتان، إلا أنه في ظرف معين وهو الازدحام عليها في وقت معين، يقلل من فرصة الآخرين من الانتفاع بها، أو أنه قد تفرض رسوم معينة على الانتفاع بالسلعة – كما هو الشأن في البحيرات والمحميات – مما يمكّن الهيئة الإدارية من استبعاد من لا يدفع قيمة الرسوم من دخولها.

---

[1] Public goods and government action, Dr. Jonathan Anomaly, Politics, Philosophy & Economics, 2015, Vol. 14(2)109-128: https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1470594X13505414.

يعمل الباحث (Jonathan Anomaly) مديرا مساعدا ومحاضرا في جامعة بنسلفانيا منذ عام (2019)، كما أنه عمل في هيئة التدريس في معهد الأخلاقيات العملية في جامعة كاليفورنيا في الفترة (2019 - 2018)، وعمل باحثا في جامعة أريزونا في الفترة (2018 - 2017) وعضوا في هيئة التدريس الأساسي في برنامج (Duke/UNC PPE) في الفلسفة والسياسة والاقتصاد في الفترة الواقعة بين (2017 - 2010)، وعمل في جامعة فيرجينيا في الفترة الواقعة بين (2010 - 2008).

وقد تناول الباحث الأصيل لهذه الدراسة العديد من مفردات السلع العامة والسلع شبه العامة، ويمكن إعادة تصنيفها على النحو التالي:

١. السلع العامة النقية: كالمنظومة الدفاعية لحماية الوطن من العدوان الخارجي، والمنظومة القانونية والقضائية لتحقيق العدالة في المجتمع، وطبقة الأوزون، والحكومة المكلفة بتسيير شؤون المجتمع، والمعاهدات الدولية التي تهدف إلى الحد من التلوث.

٢. السلع شبه العامة، وهي على صور متعددة:

- فمنها ما هو مرتبط بالبيئة: كالبحيرات والمناطق البرية والحيوانات المهددة بالانقراض، والجداريات في الأماكن العامة، وزراعة الأشجار والنباتات في الحدائق العامة.
- ومنها ما هو مرتبط بالمنظومة التعليمية: كالكتب المدرسية.
- ومنها ما هو مرتبط بالمنظومة الصحية: كلقاحات تطعيم الأطفال (مثل المصل المعد للوقاية من شلل الأطفال) والأبحاث العلمية المتعلقة بالدراسات المختبرية على الخلايا والتجارب الطبية على الحيوانات، والإجراءات الصحية للحد من السمنة والتدخين.
- ومنها ما هو مرتبط بالمنظومة الاقتصادية: كاتفاقيات التجارة الحرة.
- ومنها ما هو مرتبط بتخفيض مستوى المخاطر على أفراد المجتمع: كالاكتتاب في عقود التأمين.

ومما يحسن التنبيه إليه أثناء قراءة الدراسة العديد من الملاحظات:

- أولها: استعمل الباحث الأصيل التركيب الاصطلاحي "السلع العامة" في كل سلعة تتسم بالخصيصتين، بقطع النظر عن كونها ملموسة مادية أم لا، كما واستعمله أثناء حديثه عن السلع شبه العامة.
- وثانيها: إن المترجم قام بإضافة بعض المفردات أثناء ترجمة الفقرات، حيث أنها تساهم في إيضاح الفكرة بشكل أفضل، وقد جعلها بين قوسين تمييزا لها عن غيرها.
- وثالثها: أنه قام بإيضاح العديد من مصطلحات ومفاهيم وفقرات الدراسة في هامش التوثيق، ونسبها إلى مصادرها الأصلية تمييزا لها عن إيضاحات الباحث الأصيل حيث اكتفى المترجم بنسبتها إلى الباحث.

لماذا تعتبر السلع العامة سلعا ذات أهمية في المجتمع؟

تعد الأسواق آليات فاعلة وكفوءة؛ لتعزيز رفاهية الإنسان، ففي غياب الآثار الخارجية[1]، فإنه ينشأ عن التبادل الحر للسلع الخاصة تحسنا باريتيا[2] (على ما هو مفترض)، أما في حالة تحقق الآثار الخارجية واعتبارها[3]، فإن الأسواق تميل إلى تحقيق مكاسب صافية من خلال تعزيز التخصص وتقسيم العمل، أما عند الحديث عن السلع العامة مثل طبقة الأوزون في الغلاف الجوي والمحافظة عليها، فإن التبادل

---

1 - تعرف الآثار أو العوامل الخارجية في علم الاقتصاد بأنها تكاليف أو منافع يتأثر بها طرف ثالث، فأية عملية تبادل بين طرفين يمكن أن تتسبب بآثار معينة على طرف ثالث، وهذه الآثار على صورتين: فأولاهما الإيجابية ويعبر عنها بالمنافع، وثانيهما السلبية ويعبر عنها بالتكاليف، ومثال الأولى: ما تحدثه مزارع النحل من آثار إيجابية على تلقيح المحاصيل المجاورة، ومثال الثانية: ما تحدثه المصانع من آثار سلبية (التلوث بالغازات السامة) على أفراد المجتمع في المناطق المحيطة. ينظر:

Stewart: Frances, Ejaz: Ghani, **How significant are externalities for development?** World Development, Britain, 19 (6): Page: 573, 1991.

2 - يقصد بالتحسن الباريتي: إمكانية زيادة مستوى الرفاه الاجتماعي، وذلك عن طريق زيادة مستوى الرفاه الفردي من خلال إعادة التخصيص (allocative readjustment) دون أن يتسبب ذلك بجعل حالة فرد آخر أسوأ حالا أو جعله في مستوى رفاه أقل. ينظر:

Ng: Yew - Kwang, **Welfare Economics, Introduction and Development of Basic Concepts**, Palgrave, London, Macmillan Publishers Limited, 1979, Page: 30.

3 - قد يتسبب وجود الآثار الخارجية السلبية (التكاليف) في انخفاض مستوى الرفاهية الاجتماعية، ففي حالة التلوث الجوي بالغازات السامة الصادرة من المصانع، فإنها قد تتسبب بانخفاض مستوى المنفعة التي يحصل عليها أفراد المجتمع، فمثلا: قد يحصل فرد معين على مبتغاه (المنفعة المستهدفة) ولكنه يحصل عليها في ظل حالة من الكآبة، أو أنه قد يحصل عليها بعد أن يدفع تكاليف معينة تقلل من مستوى تلك المنفعة؛ كأن يقع في حالة مرضية في رئتيه، أو أنه قد يدفع تكاليف طبية مرتفعة مقابل العلاج المطلوب، وقد بين هذا الأمر العديد من الدراسات والتقارير ومنها:

World Health Organization, **Economic cost of the health impact of air pollution in Europe: Clean air, health and wealth**, WHO Regional Office for Europe, OECD, 2015, Page: 3.

خارج إطار التنسيق[1] يجعل الجميع في وضع أسوأ حالا من وضع آخر (يتمكنون فيه أن يكونوا أفضل) بإيجاد طريقة للتنسيق فيما بينهم.

توصف السلع بأنها عامة طالما اتسمت بخصيصتين: أولاهما أنها غير قابلة للتنافس (nonrivalry)، وثانيهما عدم إمكانية الاستبعاد (nonexcludability)[2]، ولا شك أن سمة عدم إمكانية الاستبعاد تشكل تحديا رئيسا أمام توفير السلع العامة[3]، ويعود السبب في ذلك إلى أن السلعة عندما تكون متاحة أمام الجميع، ويكون إنتاجها مرتفع التكلفة، كما في حالة الكتب المدرسية، فإن هذا يدفع بعض الناس إلى الانتفاع المجاني (Free

---

1 - يقصد بالتنسيق: عقد الاتفاقيات بين الدول للحد من التلوث واستنزاف طبقة الأوزون. ينظر:
Reitze: Arnold. W, **Air Pollution Control Law: Compliance and Enforcement**, Washington, Environmental Law Institute, 2001, Page: 389.

2 - فأما كونها غير قابلة للتنافس فيعني: أن استهلاك (انتفاع) شخص واحد من سلعة عامة معينة كالعدل والأمن المتاحين في الدولة لا يقللان مما هو متاح للآخرين، وأن انتفاع شخص معين بالطريق العام لا يقلل مما هو متاح للآخرين، وبالتالي: ما دام أن هذه السلع متاحة لكل أفراد المجتمع، فإن التنافس عليها معدوم. أما عدم إمكانية الاستبعاد فيعني: عدم إمكانية (أو صعوبة) استبعاد شخص من الانتفاع بسلعة عامة معينة بمجرد توفرها، فلو أنشأت الدولة الترسانة العسكرية؛ لتوفير الأمن الخارجي باعتباره سلعة عامة، فإن استبعاد أفراد المجتمع الذين لم يدفعوا الضرائب مثلا من الانتفاع بهذه السلعة يعد غير ممكن، فليس من المقبول عقلا أن تصد الترسانة العسكرية الخطر عن بعض أفراد المجتمع دون البعض الآخر. ومما تجدر ملاحظته أنه يمكن تحويل السلع العامة إلى سلع يقل نطاق عمومها وذلك من خلال آليات الاستبعاد، كفرض الرسوم على الأشخاص عند انتفاعهم بسلعة معينة وهو ما يطلق عليه: سلع النوادي. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص123) ينظر أيضا:
= Kaul, Grunberg and Stern:, **Defining Global Public Goods**, Page: 3, in Preference: **Global Public Goods, International Cooperation in the 21ST Century**, Page: 42.

3 - يوضح (Head) أن عدم إمكانية فرز السلع العامة إلى وحدات منفصلة، بالإضافة إلى الأسعار يسبب مشكلة رئيسة في توفير السلع العامة. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص123).

Rider) استغلالا لجهود الآخرين، أما الآخرون والذين يدركون وجود هذا الصنف من الأفراد، فإنهم سيرفضون المساهمة في توفير السلع العامة؛ لأنهم يفتقرون إلى الثقة بأن عددا كافيا من الأفراد الآخرين ستتكاتف معهم، الأمر الذي يعني – بحسب تقديرهم – أن مساهمتهم في توفير السلع العامة لن تكون مجدية.

كقاعدة عامة: كلما ازداد عدد الأفراد الذي يحتاجون السلع العامة، فإن كفاءة السوق في توفير السلع العامة ستنخفض، ووفقا لذلك فإنه يصعب تحقيق مكاسب الرفاهية من خلال التبادل الخاص، بعبارة أخرى: تسبب السلع العامة – بالنسبة لاقتصاديات الرفاه على الأقل – مشكلة اقتصادية تتمثل في فشل السوق، وهكذا يتبنى الكثير من الاقتصاديين مسألة: أنه يمكن للحكومة أن تحسن من الحالة الاقتصادية بشكل مباشر عن طريق توفير السلع العامة، أو بشكل غير مباشر عن طريق التشجيع[1] على توفيرها.

في الواقع: بين الاقتصادي (Adam Smith) أنه يجب تكليف الحكومات بثلاث وظائف رئيسة، ويمكن إدراجها جميعا تحت وصف جامع، وهو تكليفها بوظيفة: توفير السلع العامة، أما الأوليان منها فهما: توفير المنظومة الدفاعية لحماية الوطن من العدوان الخارجي، والمحافظة على نظام قانوني وقضائي محايد، أما الوظيفة الثالثة والأخيرة لصاحبة السيادة (الحكومة) فيقول (Adam Smith) بحقها:

---

1 - أي: تشجيع القطاع الخاص وتعزيز دوره في توفير السلع العامة.

"هي إنشاء المؤسسات والأشغال العامة وصيانتها، ومع أنها قد تكون على أعلى مستويات المنفعة للمجتمع، إلا أنه نظرا لطبيعتها، فإن الأرباح (المتحققة) لن تغطي التكاليف، أو تعوض من تَحَمَّلَها، وبالتالي: فإنه ليس من المتوقع أن يقوم فرد معين، أو عدد قليل من الأفراد بإنشائها أو المحافظة عليها.

وبحسب ما تم إيضاحه: فإن مشكلة توفير السلع العامة تدور بالدرجة الأولى حول كيفية تأثير عدد المساهمين اللازمين لتوفير السلع العامة على تكلفة المعاملات والسلوك الاستراتيجي[1]. فإن كانت السلعة من السلع العامة المحلية، كما في ملعب الحي، فإن المنتفعين المحتملين (أو الراغبين في الانتفاع بالملعب) يتمكنون من التنسيق فيما بينهم، أو إيجاد صيغة قانونية من خلال عقد معين؛ لتسهيل توفير السلع العامة المحلية من خلال القطاع الخاص، كما يمكنهم أن يطوروا آليات (أو وسائل)؛ لاستبعاد المنتفعين مجانا (Free Riders)، ومعالجة مشكلة الثقة[2] من خلال عقود ملزمة ومشروطة، أما إذا كانت السلع العامة عالمية النطاق،

---

[1] - يوضح (James Buchanan) هذه المسألة بقوله: إن الفرد باعتباره عضوا في مجموعة كبيرة متميزة باعتماد أفرادها جميعا على بعضهم البعض، فإنه لن يتوقع أن يكون له تأثير على سلوك الأفراد من خلال سلوكياته. فهو لن يتصرف على نحو يكون تصرفه استراتيجيا، ولن يساوم، كما أنه لن يقوم بأي دور يُحدِث تأثيرا على الآخرين. بل إنه بدلا من ذلك سيعدل من سلوكه وفقا لسلوك الآخرين، وسينظر إلى سلوكياتهم باعتبارها وحدة متكاملة.. كما أنه سيقبل مجمل تصرفات الآخرين كمنارات إرشادية لقراراته الخاصة، باعتباره جزءا من البيئة (المجتمع) أو من الطبيعة إذا جاز التعبير.. يتيح المجتمع "قليل العدد" حافزا للشخص للبدء بالتجارة، والمساومة على الشروط. أما المجتمع "كثير العدد" فإنه يتسم بالفاعلية.. ويميل إلى التخلص من سلوكيات التجارة والمساومة. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص 124).

[2] - أي انعدام ثقة الأفراد الذين يملكون الرغبة والاستعداد لتوفير السلع العامة ببقية الأفراد من ناحية أن الأخيرين لن يقوموا بدورهم المنشود في توفير السلع العامة، الأمر الذي يعني أن المساهمة في توفير السلع العامة ستكون في حدودها الدنيا.

كما في الحد من الانبعاثات الكيميائية المستنزفة للأوزون، فإنه من الصعب – بل من المستحيل أحيانا – على الأطراف المعنية (بتوفير السلع العامة) أن تجد أطرافا آخرين تساهم معها، كما أنه يصعب التمييز بين الأفراد الراغبين حقا بالمساهمة في توفير السلع العامة وبين الأفراد الذين يرغبون بالانتقاع بالسلع العامة مجانا دون المساهمة في توفيرها، كما يصعب على القطاع الخاص أن يقوم بتوفيرها.

يرى الاقتصاديون أن السلع العامة تمثل معضلة (في الاقتصاد)؛ لأن وجود السلع العامة يعني وجود مكاسب غير مستغلة، وهذا أمر غير مقبول في الأسواق الحرة، كما أنها تمثل معضلة في المجال الفلسفي السياسي إذا اعتبرنا أن المجتمع السياسي مشروع تعاوني تتحقق فيه المنافع المتبادلة كما يرى (Rawls). فالتبادل الاختياري (Voluntary exchange)[1] يعد مصدرا رئيسا للمنافع المتبادلة، ولكن عندما يتحمل الأفراد تكاليف إنتاج السلعة الجماعية بينما تتوزع المنافع بطريقة عشوائية على أفراد المجتمع، فإن تحقق المكاسب المتبادلة قد تتطلب

---

[1] - يقصد بالتبادل الاختياري: تلك العملية التي يتفاعل فيها البائع والمشتري بحرية تامة (دون أي إكراه من أحد) بحيث يتبادلون المال والسلع، فإن وقع هذا التبادل وفقا لما يرتضيه الطرفان فإن كليهما سيكون في وضع أفضل مما كانا عليه من قبل. وقدر تعلق الأمر بالدراسة، فإن بعض الباحثين رأوا إمكانية تأطير العلاقة بين الحكومة والأفراد بإطار عقدي شبيه بالتبادل الاختياري، بحيث يقوم الأفراد بدفع ضريبة معينة بشكل اختياري مقابل أن تقوم الحكومة بتوفير السلع لأولئك الأفراد، وذلك بحسب مبدأ الموازنة بين المنافع المرجوة من هذه السلع وبين التكاليف المفروضة (سعر الضريبة). ومما يحسن التنبيه عليه: إن الاقتصاديين قد اختلفوا في نظرية التبادل الاختياري من حيث كفاءتها في توفير السلع العامة. ينظر:

* Musgrave: Richard Abel, **The Voluntary Exchange Theory of Public Economy**, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 53, No. 2, Feb, 1939, Oxford University Press, Page: 213.

* Johnson: Marianne, **Public Goods, Market Failure, and Voluntary Exchange**, This paper was prepared for the History of Political Economy Conference, April 2014, Page: 3 - 4.

تدخلا حكوميا، بعبارة أخرى: تعتبر قرارات الحكومة الإلزامية (كتشريعات الحد من التلوث) نوعا من التعاون؛ لتحقيق المنافع المتبادلة طالما رأى كل فرد من أفراد المجتمع أنه لا يملك القدرة على تحقيق ذلك وحده، وأن هذا (أي: التدخل الحكومي) هو السبيل الوحيد والملائم؛ لتحقيق هدف يجعل الجميع في وضع أفضل، والسؤال المطروح في مجال الفلسفة السياسية هو: كيف ينبغي أن نتعامل (سلوكيا وفكريا) مع ذلك المجال الرحب من السلع العامة التي ينبغي على الحكومات والأسواق توفيرها في المجتمع.

تهتم هذه الدراسة بتطوير أساسيات النظرية المعيارية للسلع العامة، وتبدأ بمناقشة موجزة: لماذا يعتقد كثير من الفلاسفة أن توفير السلع العامة يشكل جوهر العمل الحكومي؟ ويتفرع عن ذلك العديد من الأسئلة، والتي ينبغي على المنظرين والسياسيين أن يأخذوها بعين الاعتبار عند الحديث عن سلع عامة يحتمل توفيرها في المستقبل، (ومما تجدر ملاحظته) إن هذه الدراسة لا تهدف إلى تقديم إجابات نهائية لهذه الأسئلة، بل إن الهدف هو: تأطير القضية دون معالجتها لصالح وجهة نظر معينة ترى العمل الحكومي محددا في مجالات معينة دون مجالات أخرى.

الاقتصاديون المتقدمون

يمكن القول: إن الاقتصاديينَ (Thomas Hobbes) و(David Hume) قد سبقا الاقتصادي (Adam Smith)[1] في وجهة نظره المتمثلة في أن الوظيفة الأساسية للحكومات هي: توفير السلع العامة، وقد وضح (Hobbes) أن وضع القواعد السلوكية وتنفيذها، بما في ذلك القواعد الأخلاقية والقانونية، يتيح لنا الارتقاء والتمتع بثمار أعمالنا، فدون قوانين قابلة للتنفيذ فإن المنافسة المطلقة على الموارد النادرة (أو الشحيحة) تهدد أمننا، وتضعف ثقتنا بالأفراد الذين نتفاعل معهم[2]، ففي الوضع الطبيعي يقول (Hobbes):

" ... فلا يوجد مجال للصناعة (العمل)؛ لأن الحصول على ثمرة الصناعة غير مؤكد، وبالتالي فإنه لن يوجد أدنى اهتمام بحراثة الأرض، ولا بالملاحة البحرية، كما أنه لا يمكن الانتفاع بالسلع المستوردة عن طريق البحر، ولا بمخازن السلع،

---

1 - حيث أن الاقتصادي (Thomas Hobbes) ولد عام 1588م، وتوفي عام 1679م، بينما ولد الاقتصادي (David Hume) عام 1711م، وتوفي عام 1776م، أما الاقتصادي (Adam Smith) فقد ولد عام 1723م، وتوفي عام 1790م. ينظر:

* Martinich: A.P, **Hobbes: A Biography**, United Kingdom, Cambridge University Press, 1999, Pages: 2, 355.
* Mossner: Ernest Campbell, **The Life of David Hume**, New York, Oxford University Press, 1980, Pages: 6, 608, 611, 577.
* Evensky: Jerry, **Adam Smith's Moral Philosophy: A Historical and Contemporary Perspective on Markets, Law, Ethics, and Culture**, New York, Cambridge University Press, 2005, Pages: 104, 204.

2 - فالقوانين الحاكمة على المجتمع وتنفيذها من شأنه أن يحدث التقدم والازدهار والرخاء، وإن الافتقار إلى هذه القوانين أدعى إلى التنافس المطلق على موارد المجتمع، وهذا من شأنه أن يسبب الاعتداء على حقوق الملكية، مما يسبب التناحر والتقاتل.

كما أنه يُفتقر إلى الأدوات (المعدة) لنقل وإلقاء الأشياء (السلع) التي تتطلب جهدا كبيرا، كما أنه لا تتوفر أية معرفة حول سطح الأرض، ولا عن احتساب الوقت، ولا الفنون ولا الخطابات، بل أنه لا يوجد أية مقومات للمجتمع، والأسوأ من ذلك كله: ديمومة الخوف، وخطر الموت المحقق ..."[1].

يعتقد (Hobbes) أن الطريق الوحيد لتجنب هذه الكارثة هو: أن يمنح أفراد المجتمع ثقتهم لشخص واحد، أو لهيئة واحدة متشكلة من مجموعة من الأفراد، فهذا مما يجعل إرادتهم إرادة واحدة من خلال نظام التصويت، وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن حجة (Hobbes) حول الحكم المطلق (الاستبداد) يعد أقل لفتا للانتباه من حجته الأخرى بأن الحياة في المجتمع السياسي تجعل جميع الأفراد في حالة أفضل من الحالة التي يعيشون فيها، وبناء عليه فإن الحكومة نفسها تمثل سلعة عامة، ناهيك عن احتمالية كونها مصدرا لتوفير السلع العامة. ومما تجدر الإشارة إليه: إنه بعد مرور ثمانين عاما على نشر مؤلف (Hobbes) والذي أطلق عليه اسم " Leviathan "[2]، وقبل مائتي عام على صياغة (Paul

---

1 - ذكر (Hobbes) هذا النص في سياق الحديث عن الحروب وأعمال النهب وسلوكيات العنف باعتبارها الوضع الطبيعي في حياة الأفراد، حيث بين أنه في ظل تلك الظروف لن تستقيم الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية، إلا أن رغبة الأفراد في السعادة والأمان تجعلهم يميلون إلى الدخول في عقد اجتماعي، فيتخلى كل منهم عن سلطته الخاصة، ويقبلون بسلطة عليا تعمل من خلال الدولة؛ لتحكمهم وتنظم أمورهم. ينظر:

Hobbes: Thomas, **Leviathan**, Edited by: A.P. Martinich, Broadview Press, Canada, 2002, Page: 95.

2 - وهو الكتاب الذي قام بتأليفه (Thomas Hobbes)، وقد نشر عام 1651م، ويستمد الكتاب عنوانه من الكتاب المقدس، وهو من الكتب الأكثر تأثيرا في صياغة نظرية العقد الاجتماعي، وخلص الكتاب إلى أن الحروب بين البشر لا يمكن تجنبها إلا من خلال حكومة قوية. ينظر:

Hobbes: Thomas, **Leviathan**, Edited by: A.P. Martinich, Broadview Press, Canada, 2002, Page: 95.

Samuelson) لمفهوم السلع العامة، فإن (Hume) قد بين أن توفير السلع العامة يتطلب اتخاذ إجراءات حكومية.

ليس من الصعب أن يتفق اثنان من الجيران على الانتفاع بأرض مشتركة بينهما، (أو حتى الاتفاق على استنزافها) فإنه من السهل عليهم عقد هذا الاتفاق؛ لأنهم يعرفون بعضهم البعض، ويعرف كل منهما طريقة تفكير الآخر، وينبغي على كل منهما أن يدرك أن النتيجة المترتبة على إخفاقه في الجزء المطلوب منه هي: فشل المشروع بأكمله. إلا أنه من الصعب للغاية، أو أنه من المستحيل، أن يتفق ألف شخص على عقد اتفاق بينهم على عمل من هذا القبيل، بل إنه من الصعب أن يعقدوا مجلسا لهذا الاتفاق، كما أنه من الصعب عليهم تنفيذ هذا الاتفاق إن نجحوا في عقده، ويزداد الأمر صعوبة من ناحية أن كلا منهم سيلتمس عذرا؛ ليحرر نفسه من عبء النفقات والتكاليف، ويحمّل العبء كله على الآخرين، وأمام هذه الصعوبات فإنه يمكن القول: إن المجتمع السياسي يمكن أن يعالج هذه الصعوبات بسهولة، فالحكام (Magistrates) يرون أن المصلحة الحقيقة هي مصلحة الغالبية العظمى لرعايا الدولة، فهم لا يحتاجون استشارة أية جهة سوى أنفسهم لتشكيل أي مخطط (أو بناء أي مشروع) لتعزيز هذه المصلحة، وبما أن فشل أي جزء في التنفيذ مرتبط بفشل الكل، فإنهم سيحولون دون وقوع هذا الفشل (بأنفسهم)؛ لأنهم لا يجدون أي اهتمام بالمشروع (من عامة الناس)، وبالتالي: فإن بناء الجسور، وإنشاء الموانئ، وإقامة التحصينات والقلاع، وحفر القنوات، وتجهيز الأساطيل، وتدريب الجيوش في كل مكان، يتم برعاية

الحكومات. ومع أن هذه الحكومات تتشكل من أشخاص لا يخلو أحد منهم من العيوب الكثيرة (كالضعف والعجز) إلا أن هذه الحكومات – والتي تعد واحدة من أرقى وأدق الابداعات التي يمكن تخيلها – أصبحت هيئة سياسية تكاد تخلو – إلى حد ما – من كل العيوب.

وقد ذكر (Hobbes) و(Hume) و(Smith) بعض الأمثلة الجلية (على السلع العامة النقية) والتي يمكن للحكومات توفيرها، بينما يصعب أو يستحيل على القطاع الخاص توفيرها، لهذا السبب فإن جميع النظريات السياسية – تقريبا – والتي تحظى بالقبول تؤيد قيام الحكومات بتوفير بعض صور السلع العامة، ومما تجدر الإشارة إليه: إن كلا منها يؤيد مجموعة مختلفة ولأسباب مختلفة[1][2].

وبحسب ما يرى (David Schmidtz) فإن إحدى أهم الحجج التي تدعم

---

[1] - المراد بذلك: إن بعض النظريات يؤيد توفير مجموعة من السلع العامة مختلفة عن السلع العامة التي يؤيد توفيرها نظريات أخرى، كما أن بعض النظريات يؤيد توفير سلع عامة لأسباب تختلف عن الأسباب التي تراها النظريات الأخرى.

[2] - ينصب تركيز الباحثين (في كيفية توفير السلع العامة من خلال الآليات غير الحكومية) على السلع العامة المحلية والتي تتسم بدرجة معينة من إمكانية التنافس أو الاستبعاد. وفي الواقع، عندما تسود معايير ثقافية معينة في مجتمع قليل العدد، ويحاسب منتهكي المعايير - إما على صورة وصمة اجتماعية إذا كانت حالات الانتهاك في حدها الأدنى، وإما على صورة الطرد (حظر الانتفاع) إذا كانت حالات الانتهاك في حدها الأعلى - فإن أفراد المجتمع يتمكنون من تحويل السلع العامة إلى سلع خاصة من خلال استبعاد من انتهك المعايير من إمكانية الانتفاع بمجموعة منوعة من المزايا الاجتماعية، مع إمكانية الوصول إليها لمن التزم بهذه المعايير. فالملاحظ في هذه الحالات أن المعايير الثقافية تقوم بشكل أساسي بنفس الوظيفة التي تؤديها حقوق الملكية القابلة للتنفيذ في المجتمعات الليبرالية كثيرة العدد. وعلى الرغم من أن الالتزام بالمعايير ومحاسبة منتهكي القواعد والمبادئ يمثل في حد ذاته مشكلة السلع العامة في غياب مؤسسات الدولة، فإنه يبدو أن الانتقاء الطبيعي (بحسب معتقدات مؤلف الدراسة) قد حل المشكلة جزئيا بتزويد معظمنا بالمشاعر الأخلاقية كالخجل والسخط، جنبا إلى جنب مع الرغبة المشتعلة في محاسبة أولئك الأفراد الذين ينتهكون المعايير الاجتماعية (التي تنظم) تبادل المنافع. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص 124).

ضرورة التدخل الحكومي لتوفير السلع العامة هي: الحد الأدنى من الافتراضات المعيارية والتي يجب الاستناد إليها لتسويغ تدخل الدولة، فالحد الأدنى من الافتراض المعياري الذي يفكر فيه (Schmidtz) هو أن النشاط الحكومي في بعض الأحيان هو الطريقة الوحيدة (لتوفير السلع العامة) بشكل مجْدٍ، وعلى نحو أكثر كفاءة من حيث التكلفة، والتي يمكن أن تحقق نتيجة إيجابية، ويعتبرها كل فرد: ذات منفعة – أو قد يعتبرها كل فرد ذات منفعة في ظل ظروف معرفية مثالية – إلا أنهم يفتقرون القدرة على تحقيق ذلك من جانب واحد.

تتمثل إحدى المشكلات المتعلقة بالسلع، والتي يمكن أن تكون منتشرة في ثقافة الكثيرين، أن بعض الأفراد يعتبرون السلعة ذات تأثير سلبي، وليست ذات منفعة. وبقطع النظر عما تم ذكره، فإن السلعة بالمعنى الاقتصادي هي: المنتج الذي يمكن الانتفاع به لإشباع رغبة معينة، بعبارة أخرى: لا تطلق السلعة (العامة) على المنتج المرغوب فيه، ولا حتى على المنتج المرغوب فيه على نطاق واسع[1]، فعلى سبيل المثال: تعتبر الحديقة العامة من السلع العامة المحلية، والتي يمكن اعتبارها من السلع ذات المنافع، بالنسبة إلى أولئك الذين ينتفعون بها، ويستمتعون برؤية الأشجار

[1] - لهذا السبب فإنه قد يكون من الخطأ أن نصف السلع بأنها عامة؛ لأنها تتسم بعدم إمكانية الاستبعاد أو أنها لا تنافسية، فمن الناحية الفنية، قد تكون السلعةُ عامةً حتى لو لم ينتفع بها أي أحد على الإطلاق. فالسمة البارزة للسلع العامة إذا تم توفيرها لجميع الأفراد: أن تكون متاحة لجميع الأفراد وبمقادير متساوية، وبالتالي: فإن بعض الأفراد قد لا يرغبون في سلعة عامة معينة - حتى لو كانت من السلع العامة النقية - بل إن جميع الأفراد - تقريبا - قد يعزفون عن الانتفاع بها، فعلى سبيل المثال: يعد المتحف الموجود في مدينة معينة، والذي يمجد طائفة معينة، ولا يفرض أية رسوم على زيارته من السلع العامة من الناحية الفنية مع أنه قد يكون متحفا لا يقصده بالزيارة إلا القليل من الأفراد. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص124).

المنتشرة في الحي (الذي يسكنون فيه)، أما أولئك الذين يتحسسون من حبوب اللقاح، أو أولئك الذين يفضلون المناظر الطبيعية الحضرية على المناطق الريفية، فإن الحديقة العامة تمثل مصدرا للإزعاج والمعاناة. فإذا كان هذا صحيحا، فإن توفير السلع العامة من قبل الحكومات يبدو وكأنه أقرب إلى إعادة التوزيع (redistribution) منه إلى تبادل المنافع (mutual benefit)[1].

ومع ذلك، فإن غالبية الفلاسفة السياسيين متفقون على أن توفير السلع العامة النقية ينبغي أن يكون من الوظائف الأساسية للحكومة، ولكن تبقى المشكلة القائمة هي: كيف يمكن أن نحدد السلع العامة التي يجب على الحكومات توفيرها.

[1] - إن الطريقة التي عالج فيها (Mancur Olson) مشكلات السلع العامة، وخاصة معضلة السجينين (prisoners' dilemmas) غير قويمة؛ لذلك ينبغي إجراء بعض التعديلات عليها: أولا: نظرا لعدم وجود أية سلعة عامة نقية في الغالب، فإنه لا يمكننا اعتبار جميع اللاعبين (الأطراف) عقلانيين كما هو مفترض في توازن ناش وسيادة الأمثلية الباريتية. (فهناك بعض التجارب التي توضح أن اختيارات البشر ليست بتلك العقلانية المفترضة، وهناك تجارب أخرى توضح أن الأفراد قد يختارون توازن ناش). ثانيا: بينما يتم تحديد السلع العامة من خلال ملامح عامة - عدم إمكانية الاستبعاد وعدم التنافس - فإن معضلة السجينين يتم توضيحها من خلال (تحليل رياضي معين) يهدف إلى الوصول إلى أفضل الخيارات (الممكنة)؛ لاتخاذ قرار معين؛ للوصول إلى أفضل النتائج الممكنة، فإذا كان اللاعبون (الأطراف المشتركون) يتسمون - على سبيل المثال - بإيثار الغير، فإن السلوك المثالي الباريتي سيكون متطابقا مع السلوك المتوافق مع توازن ناش، وفي هذه الحالة لن نكون أمام معضلة السجينين. وإذا كانت المنافع تعكس كل شيء يهتم به الأطراف (اللاعبون)، وأن بعض الأطراف يهتمون بكيفية الوصول إلى النتيجة، أو بالأطراف الذين يلعبون معهم، فإنهم قد يكونون على غرار لعبة مغايرة من لاعبين آخرين في نفس الموقف (ولكن) بدوافع مختلفة. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص124).

السياسة العامة والسلع العامة

هناك العديد من التساؤلات، والتي ينبغي أن نأخذها بعين الاعتبار طالما أننا نتعامل مع سياسة أخذت على عاتقها توفير السلع العامة:

١. ما هو (مقدار) الطلب الحالي على السلعة؟
٢. ما هي صورة الطلب المتوقعة إذا كانت تفضيلات الناس عقلانية وتشكلت على نحو جيد؟
٣. هل تتجاوز منافع إنتاج السلع العامة تكاليف توفيرها؟
٤. هل تتوزع تكاليف ومنافع توفير السلع العامة بشكل عادل؟
٥. أيهما أكثر كفاءة في توفير السلع العامة: الحكومة أم الأسواق؟
٦. إذا كانت السلعة العامة من نتاجات السياسة العامة، فهل ينبغي على الحكومات أن تقوم بتوفيرها بأي شكل كان؟ أم أنه ينبغي تغيير السياسات أو البنية التحفيزية التي تحفز عامة المواطنين الصالحين للبدء (بتوفير السلع العامة)؟
٧. هل يعد توفير الحكومات للسلع العامة من باب الأبوية (paternalistic)، أم أن هذا غير مقبول من الناحية الأخلاقية (morally objectionable)؟

ستوضح هذه الدراسة سبب أهمية هذه الأسئلة، ومدى صعوبة الإجابة عنها، وذلك في الأقسام التالية:

قياس الطلب Gauging demand

تتمثل إحدى مشكلات تحديد السلع العامة والتي يجب على الحكومات توفيرها في عدم وجود طريقة واضحة لقياس الطلب، فإنتاج السلع وبيعها في الأسواق العادية يتم من خلال إنتاجها كوحدات منفصلة، ويكون لدى الشركات الإنتاجية المتنافسة على العملاء حافز قوي؛ لمعرفة كمية السلعة المطلوبة لإنتاجها، وكما هو ظاهر فإنه لا يمكن تغليف السلعة العامة وبيعها بطريقة واضحة (كما يتم فعلا مع السلع الخاصة)؛ لأن عملية تسعير سلعة غير قابلة للتجزئة عملية غير ممكنة، فعلى سبيل المثال: يقدر بعض الأفراد أهمية "إنقاذ الأصناف الحيوانية المهددة بالانقراض"، كما أنهم يقدرون أهمية "السيطرة على الوباء والقضاء عليه"، إلا أن هذه ليست سلعا قابلة للبيع في السوق ولا يمكن تحديد قيمتها بسهولة، خاصة أن معظم المنافع المتوخاة من هذه السلع ستكون من نصيب الأفراد المستقبليين، والذين لم يولدوا بعد.

تحاول استطلاعات التقييم التصوري أو التقييم الاحتمالي أو التقييم المشروط[1] (Contingent Valuation) أن تقيس الطلب على السلع العامة من خلال طرح سؤال على أفراد المجتمع: كم مقدار المبلغ الذي تستعد لدفعه مقابل توفير السلعة العامة أو المحافظة عليها؟ يبدو أن استطلاعات التقييم التصوري في الأسواق الافتراضية (hypothetical markets) وسيلة محايدة من الناحية الأخلاقية، وطريقة كفوءة من الناحية العلمية، لاحتساب المقدار (أو المستوى) الذي يرغب الأفراد بتوفيره من سلعة معينة والتي ستعزف الأسواق الحقيقية عن توفيره. ومع ذلك فإن استطلاعات التقييم التصوري تواجه بعض المعضلات الحقيقية، فأن يكشف هذا النوع من الاستطلاعات عن مستويات الطلب الحقيقية على السلع العامة بدقة هو أمر غير مقطوع به (ومشكوك بكفاءته).

ثمة مشكلة مرتبطة باستطلاع التقييم التصوري، وتنبع هذه المشكلة من التحيزات التي تشتمل عليها أسئلة الاستطلاع (أسئلة الدراسات الاستقصائية) والجانب النفسي (psychology) لموضوعات هذه الاستطلاعات، فعلى سبيل المثال:

---

[1] - يعتبر التقييم التصوري تقنية اقتصادية تقوم على إجراء مسح استقصائي لتقييم الموارد غير السوقية، فالبحيرات تعتبر من الموارد غير السوقية، بمعنى أنها لا تسعر في السوق كما تسعر باقي السلع، وإنما يمكن تقييمها من خلال سؤال نوجهه لأهل الحي: كم هو المبلغ الذي **يحتمل أن تدفعه** للمحافظة على البحيرة، فعندئذ تظهر إجابات العينة على صورة: المبلغ المقدر بحسب **تصور الفرد** عن قيمة هذه البحيرة. وبحسب هذا المثال فإنه يمكن ترجمة (Contingent Valuation) **بالتقييم الاحتمالي** نسبة إلى السؤال: كم هو مقدار المبلغ الذي **يحتمل** أن تدفعه؟ أو يمكن ترجمته **بالتقييم التصوري** نسبة إلى إجابة أفراد العينة: **أتصور** أن هذه البحيرة تقيم بكذا وكذا، كما يمكن كما يمكن ترجمته **بالتقييم المشروط**: وكأن أحد أفراد العينة يجيب: سأدفع كذا وكذا من المال بشرط المحافظة على هذه البحيرة، **ولعل الأجود هو الترجمة الثانية: التقييم التصوري**.

يبدو أن رغبة (أو استعداد) الأفراد في الدفع كما تظهرها الاستطلاعات المشتملة على قوائم من السلع العامة المختلفة – يبدو – أنها تختلف اختلافا كبيرا بحسب ترتيب العناصر (السلع) في القائمة، فعندما يُسأل الأفراد عن المبلغ المالي الذي سيدفعونه لإنقاذ فيل مهدد بالانقراض، أو لتنظيف بحيرة ملوثة، فإن إجاباتهم تتحدد (أو تتأثر) إلى حد ما بالسؤال الذي تم طرحه أولا . وقد سئل بعض الأفراد في أحد الاستطلاعات (المتعلقة بالمحافظة على ثلاث مناطق برية مختلفة) عن مقدار المبلغ الذي يرغبون في دفعه للمحافظة على كل من المناطق الثلاثة (كل على حدة)، ثم سئلوا عن مقدار المبلغ الذي يرغبون في دفعه للمحافظة على المناطق الثلاثة (معا)، ففي بعض الحالات، كان الأفراد مستعدين لدفع مبالغ مالية معينة للمحافظة على كل من المناطق البرية الثلاثة (كل على حدة) أكثر من المبالغ المالية التي يستعدون لدفعها للمحافظة على المناطق الثلاثة معا[1] .

بالإضافة إلى ما ذكر آنفا، إن بعض الإجابات المستخلصة من استطلاعات الدراسات الاستقصائية غير متناسقة (أو أنها غير منطقية)، فبعض الباحثين قد أبدوا قلقهم عما إذا كان المشتركون في تعبئة الاستطلاع قادرين حقا على تحديد الطلب الحقيقي على السلع العامة . فهذا القلق لا يتعلق بالدرجة الأولى بإخفاء أفراد العينة تفضيلاتهم، (فالإجابات غير المنطقية على أسئلة الاستطلاعات المتعلقة بمشاريع

[1] - إن نتيجة الاستطلاع غير دقيقة ومخالفة للمنطق، إذ كيف يستعد شخص معين لدفع مبلغ مالي للمحافظة على ثلاث مناطق مختلفة في آن واحد، وأنه مستعد لدفع مبلغ مالي أكبر للمحافظة على منطقة واحدة من المناطق الثلاث، فهذا الاستعداد يشير إلى نتيجة غير منطقية في الاستطلاع، وهو بذلك يشير إلى عدم دقة الاستطلاعات لتحديد الطلب الحقيقي على السلع العامة.

غير ملزمة (non – binding projects) لا تمدنا إلا بالقليل من المعرفة ذات الصلة) ناهيك عن أنهم ربما يفعلون شيئا آخر تماما، فعلى سبيل المثال: أشار (Diamond) و(Hausman) إلى أن المشتركين في تعبئة الاستطلاعات قد يعبرون عن موقف معين بشكل يمنحهم الشعور بالرضا، حتى لو لم يكونوا على استعداد لدعم إجاباتهم عن السؤال الافتراضي بالمال، أو أن إجاباتهم قد تعبر عما ينبغي أن يكون، بعبارة أخرى: قد يجيبون عن فقرة سؤال الاستطلاع بما ينبغي أن يجيب به المواطنون الصالحون[1]، أي أنهم لا يجيبون على أساس: احتساب مقدار المنفعة التي يمكن الحصول عليها من تخصيص مبلغ مالي معين لصالح سلعة عامة معينة.

ومن ناحية أخرى: فإن محدودية المعلومات تزيد من تعقيد استخدامات الاستطلاعات لقياس الطلب على السلع العامة. ولأن جمع المعلومات يعد مكلفا، ومعالجتها وتنظيمها أكثر تكلفة، فإن الاقتصاديين يؤكدون على أن النقص المعرفي العقلاني (rational ignorance)[2] يؤثر في صناعة القرار، وخاصة في

---

1 - بعبارة أخرى: ليس بالضرورة أن تكون إجاباتهم انعكاسا لما سيفعلونه حقا.

2 - والمراد بالنقص المعرفي العقلاني: عزوف الفرد عن اكتساب معرفة معينة في مجال معين إذا تجاوزت تكلفة اكتساب تلك المعرفة المنفعة المتوقعة، ففي المجال السياسي مثلا: لن يضيع الناخب وقته وماله ليفهم سياسة كل مرشح وبرنامجه الانتخابي، وخاصة إذا كان يعتقد أن صوته لن يحدث تأثيرا في السياسة العامة في الدولة، ففي هذه الحالة يعتبر النقص المعرفي عقلانيا بحسب وجهة نظر هذا الناخب. ينظر:

Caplan: Bryan, **Rational Ignorance versus Rational Irrationality**, KYKLOS, Vol. 54, 2001, Fasc. 1, Page: 3.

مجال العلوم والسياسة[1]. فأن تتعرف على المايكرويف الخاص بك (وتصميمه الفني)، والكيفية التي تعمل بها (الأشعة لطهي الطعام) فإن هذا لا يعني أنه سيعمل بشكل أفضل، بل يعني أنك بت تملك وقتا أقل لإنجاز الأنشطة القيمة الأخرى، وعلى نفس الشاكلة فأن تتعرف على كيفية تأثير التنظيم السعري للسلع الزراعية على المستهلكين فإنه لن يجدي نفعا في استرداد الاستثمار، إلا إذا كنت مزارعا أو سياسيا أو عضوا في جماعات الضغط (Lobbyist) أو مواطنا فضوليا (محبا للمعرفة) أو مهتما (بهذه القضية) بشكل غير اعتيادي. فإذا عممنا هذا الأمر، فإن مستهلكي السلع العامة (المنتفعين) ليس لديهم إلا الحد الأدنى من الحافز أو الحد الأدنى من الإمكانية؛ لاكتساب المعرفة اللازمة حول جميع السلع العامة التي يمكن توفيرها أو الحفاظ عليها.

ويمكن أن نلاحظ أن المستهلكين – في أسواق السلع الخاصة – يحتسبون تكاليف مشترياتهم والمنافع المتوقعة من استهلاكها، بحيث لو أن أحد الأفراد لم يعجبه فنجان القهوة الذي اشتراه، أو لم تعجبه سيارته الجديدة، فإن لديه حافزا (قويا) أن يقضي مزيدا من الوقت في مقارنة العلامات التجارية البديلة للسيارات والقهوة، وقد يقوم بتعديل سلوكه وفقا لذلك. ولكن إذا اعتقد العلماء أن نوعا

[1] - يمكن القول: إن المعرفة العقلانية من جهة، ونقص المعرفة العقلاني من جهة أخرى يؤثران في صناعة القرار: فقد تكون نتيجة النقص المعرفي العقلاني أن يتحكم أصحاب المصالح الخاصة في صناعة القرار السياسي، فتكون القرارات تابعة لأهوائهم، بينما قد تكون نتيجة المعرفة العقلانية تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، فإذا أدرك الناخب أن القضية محل التصويت متعلقة بمصلحة المجتمع، كأن تكون متعلقة بإنهاء حرب أهلية، فهذا الناخب سيرى ضرورة الإلمام المعرفي في هذه القضية، حتى يكون تصويته مبنيا على معرفة تامة، مما يجعل القرارات التابعة لهذا التصويت أقرب للصواب وتحقيق المصلحة العامة.

جديدا من الملوثات يستنزف طبقة الأوزون، أو أنه يسبب ارتفاع حرارة الأرض، أو أنه يهدد النظام البيئي للأصناف المهددة بالانقراض، فإنه لا يوجد لدى معظم الأفراد إلا الحد الأدنى من الأسباب (أو الحوافز) لدراسة هذه الأمر بعناية؛ بسبب ضآلة تأثير الاستهلاك الفردي (استهلاك كل فرد على حدة) على الغلاف الجوي أو على الأصناف المهددة بالانقراض. ويشير هذا النوع من الاستنتاج إلى أن النقص المعرفي لدى المشتركين في تعبئة الاستطلاعات ليس أمرا غريبا، بل إنه أمر واضح يمكن التنبؤ به من خلال هيكل (أو بنية) التحفيز (incentive structure) المتعلقة بمشاكل السلع العامة.

أخيرا: يجادل الكثيرون في مسألة: بما أن استعداد الفرد للإنفاق (أو الدفع) بهدف توفير السلع العامة مقيد بإمكانية الإنفاق، فكم من سلعة عامة ستحظى باهتمام الأفراد (كالمحافظة عليها أو توفيرها) مع مرور الوقت وتحت مظلة مالية غير مستقرة، فالأفراد الأكثر فقرا على سبيل المثال، هم أقل استعدادا للإنفاق في سبيل (توفير) السلع البيئية من الأفراد الأغنياء. العلاقة بين إمكانية الإنفاق وبين الاستعداد للإنفاق معقدة أكثر (إذا نظرنا إليها) من خلال أسئلة الاستطلاعات، فأسئلة الاستطلاعات في العادة تكون افتراضية من جهة، وإجاباتها غير ملزمة من جهة أخرى، فقد يكون استعداد الأفراد المعلن عنه (في الاستطلاع) مبالغا فيه، فالأفراد أثناء الإجابة عن الأسئلة الافتراضية لا يبدون اهتماما زائدا بالمال الذي بحوزتهم، أو المال الذي يتوقعون اكتسابه.

ومجمل القول في هذه المسألة: تتأثر إجابات المشتركين في تعبئة الاستطلاع بعدة طرق، فعندما يُسأل هؤلاء المشتركون عن مدى تقييمه الحالي لسلعة عامة معينة، كأن يكون محل الاستطلاع المحافظة على النسر الأمريكي (Californian Condor) من الانقراض، فإجابات المشتركين ستتأثر بعدة طرق، كأن تتأثر بقيود الميزانية، أو بترتيب الأسئلة المطروحة، أو بحسب السياق الذي تطرح فيه الأسئلة، أو بمدى نسبة معرفتهم (قليلة أو كثيرة) عن النسر الأمريكي وعلاقته بالنظام البيئي، أو بأية أمور أخرى، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الاستطلاعات تعتبر أدوات غير صالحة لقياس الطلب على السلع العامة. ومع ذلك فلنفترض أنه يمكن إيجاد طريقة أكثر دقة لقياس الطلب على السلع العامة، فهل يعني ذلك أنه يجب على الحكومات توفير السلع العامة عندما يكون الطلب قويا فقط؟ على الرغم من أن ذلك قد يكون مسوغا قويا للحكومات لتوفير السلع العامة، إلا أنه يجب معالجة العديد من الاعتبارات الأخرى أولا.

تقييم الطلب Evaluating Demand

كما لوحظ آنفا، فإن واحدة من أكثر المشاكل صعوبة في استخدام الاستطلاعات لغايات قياس الطلب على السلع العامة هي: أن العديد من الأفراد يفتقرون إلى المعلومات أو الخبرات الكافية لبيان التفضيلات المتعلقة بقضايا سياسية هامة. فالطلب على السلع العامة قد يستند إلى تفضيلات غير واعية، أو غير منطقية، ومن ناحية أخرى قد تكون مشوهة التكوين[1]، كما أن هذه التفضيلات قد تتأثر

[1] - توصف تفضيلات الفرد بشأن قضية معينة بأنها مشوهة التكوين إذا تكونت بشكل مشوب، بعبارة أخرى: إذا تكونت من أفكار وثقافة خاطئة.

بالمعتقدات السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى النقص المعرفي الذي تم إيضاحه سابقا[1]. وفي نهاية المطاف، فهذه ليست مجرد مشكلة في استخدام الاستطلاعات، ولكنها مشكلة تنبع من محدودية المعلومات، والحوافز المحيطة بالسلع العامة.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أننا إذا تمكنا من قياس الطلب على السلع العامة بدرجة عالية من الدقة، فقد لا يكون لذلك أهمية معيارية أو تأثير على السياسة العامة. فبعض النظريات الاقتصادية للرفاهية تشير إلى أننا سنكون في وضع أفضل، وأن رفاهية المجتمعات ستزداد، إذا أشبعت المزيد من رغبات الأفراد، ومع أن هذا يشكل مطالبة ذات قيمة عالية وجوهرية، ولكنه خطأ واضح في بعض الحالات.

أولا: فبعض هذه الرغبات قد تتضارب مع رغبات أخرى، لذلك فإن محاولة إشباعها من جهة، سيقابلها حالة معاكسة من جهة أخرى، فمثلا لو أن شخصا كان مدمنا على المخدرات، فإن هذا الشخص قد يدخل في صراع بين الرغبات، فقد يكون لديه الرغبة في الاستمرار بتناول مادة الهيروين (من جهة)، وقد يكون لديه الرغبة في معالجة نفسه، وأن يكون رجلا صالحا لا يتناول الهيروين (من جهة أخرى). ففي هذه الحالة، تتعارض الرغبة الأولى مع الرغبة الثانية والتي يظهر أنها

[1] - يستند البعض إلى هذا الأمر؛ ليبين ضرورة الاعتماد على آراء الخبراء أكثر من الاعتماد على آراء أفراد المجتمع في القضايا المعقدة التي تتطلب درجة عالية من الكفاءة العلمية. بينما يشكك البعض الآخر في الدور الذي سيلعبه الخبراء، فهم وإن كانوا على معرفة وثقافة في هذا الباب، إلا أن التحيز قد يلعب دورا معاكسا. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص124).

ذات قوة (أو أهمية) معيارية (normative authority)[1]. وهذا لا يعني أن جميع الرغبات المتعلقة بالمخدرات غير منطقية، أو أنها تنطوي على صراع داخلي، ولكن يمكن القول: إنها رغبات متجذرة في نفوسنا ونفضل ألا تكون في كياننا (شخصياتنا)، لذلك فإنه من الصعب التدليل على أن إشباع هذه الرغبات يجعل من حياتنا أفضل.

ثانيا: تستند بعض الرغبات إلى معتقدات مشوهة التكوين أو أنها تستند إلى معتقدات غير مسوغة (غير منطقية)، ويمكن عرض هذا المثال المعاصر، ففي أوائل القرن الواحد والعشرين، رفض العديد من الأفراد في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تطعيم أبنائهم؛ لاعتقادهم أن لقاح الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية يسبب التوحد، ويمكن إرجاع السبب في هذا الاعتقاد بشكل جزئي إلى أنهم يشككون في فعالية اللقاحات بشكل عام، كما يمكن إرجاعه إلى دراسة أجريت في المملكة المتحدة، وقد خلصت إلى وجود علاقة سببية بين لقاح الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية من جهة وبين التوحد من جهة أخرى. ويؤخذ على هذه الدراسة أنها الوحيدة، حيث لم يجر الباحثون غيرها، كما أن حجم العينة التي اعتمدت عليها الدراسة كانت صغيرة إلى حد لا يتمكن فيه الباحث من استخلاص استنتاجات دقيقة وذات دلالة إحصائية، ناهيك عن أن الباحث الرئيس

---

1 - تمثل رغبة الفرد في شيء معين حافزا له على القيام بالفعل أو مبررا له للقيام به، وقد تتسم هذه الرغبة بقوة معيارية أو أنها تفتقر لهذه القوة. فالرغبة توسم بأنها ذات قوة (أو قيمة) معيارية إذا تعلقت بالقيم والتوجيهات التي يحتكم إليها الأفراد لضبط سلوكياتهم. ينظر:
Drai: Dalia, **The Normative Significance of Desires**, J Value Inquiry (2012) 46, Pages: 417, 423, 429.

في تلك الدراسة سجلت بحقه العديد من الأمور المرتبطة بتضارب المصالح[1]، وفي نهاية الأمر فقد تم التراجع عن نتائج هذه الدراسة من قبل المجلة التي قامت بنشرها، ولكن بعد أن تمكنت وسائل الإعلام البريطانية من إقناع العديد من المواطنين بصحة هذه الدراسة[2]. وقد ترتب على نشر نتائج هذه الدراسة، أن الآلاف من الآباء رفضوا تطعيم أبنائهم في العقد التالي لنشر الدراسة؛ لاعتقادهم بوجود علاقة سببية وهمية بين لقاح الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية من جهة وبين التوحد من جهة أخرى. ومما تجدر الإشارة إليه: إن بعض الأطفال قد توفي نتيجة لذلك، وأن العديد من الأفراد كانوا بمثابة ناقل للأمراض (وسبب للعدوى) مع أنه كان بالإمكان الوقاية منها. فالمعتقدات التي سادت حول لقاح الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية من ناحية أنه يسبب مرض التوحد لم تكن مسوغة (أو صحيحة)، وبسبب هؤلاء الأفراد الذين كانوا يحملون هذه المعتقدات، فإنه تم إلغاء العمل بالمتطلبات الحكومية، والحوافز التي تشجع الآباء على تطعيم أبنائهم،

---

1 - توجد حالات متعددة لتضارب المصالح في الدراسات البحثية، كأن يكون للباحث مصلحة معينة عند كتابة البحث، كمصلحة مالية أو مهنية أو شخصية أو مؤسسية، الأمر الذي قد يؤثر على نتائج البحث. ينظر:

Lo: Bernard, Field: Marilyn. J, **Conflict of Interest in Medical Research, Education, and Practice**, Washington, D, C, The National Academies Press, 2001, Pages: (23 - 27).

2 - لمزيد من المعلومات المتعلقة بهذا الحدث فإنه ينظر:

Offit: Paul, **Autism's False Prophets**, New York, NY: Columbia University Press, 2010.

ولمزيد من البيان حول الأهمية الأخلاقية لهذا الجدل فإنه ينظر:

Sorrel: Tom, **Parental knowledge and expert choice in the debate about MMR and autism**. In: Ethics, Prevention and Public Health. Oxford, UK: Oxford University Press, 2007.

ورد هذا التوثيق في **الدراسة الأصلية** ص125.

باعتباره سلعة عامة كان الطلب عليها كبيرا، ومع ذلك فإنه لا ينبغي أن نطالب الحكومات بتوفير السلع العامة لمجرد الارتفاع في مستوى الطلب[1]. (بعبارة أخرى: تلك المعتقدات كانت سببا في انخفاض مستوى توفير السلعة العامة "اللقاحات" لانخفاض مستوى الطلب عليها، وهذا لا يستلزم رفع مستوى توفير السلع العامة لمجرد ارتفاع مستوى الطلب عليها).

وإحدى طرق التعامل مع هذه المشكلة: أن ننظر (بعين الاهتمام) إلى السلع العامة التي يبدي الأفراد استعدادهم للإنفاق عليها مقابل الانتفاع بها، طالما كانت لديهم تفضيلات مسوغة ومتشكلة على نحو عقلاني[2]. وبدلا من استخدام إشباع الرغبات[3] الفعلية كمؤشر تلقائي للرفاهية، أو استخدام الطلب الحالي؛ لتحديد الكميات التي يجب على الحكومات توفيرها من السلع العامة، فإنه ينبغي أن نأخذ

---

1 - هنالك العديد من الحالات المعاصرة والمتشابهة لهذه الحالة، كتلك الشكوك المتداولة بين الأمريكيين بشأن العلاقة بين انبعاثات الكربون وتغير المناخ، وكتلك المتداولة بين الأوروبيين بأن الأطعمة المعدلة وراثيا تسبب اعتلالات صحية مختلفة. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص 125).

2 - تختلف تفضيلات الأفراد عن رغباتهم، فالتفضيلات عبارة عن ترتيب معين لمجموعة بدائل من السلع أو الأمور، أما الرغبات فتستهدف سلعة واحدة أو أمرا واحدا. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص125).

3 - تنص **نظرية إشباع الرغبات** في الرفاهية (The desire - satisfaction) على أن رفاهية الأشخاص تتحدد بحسب إشباع رغباتهم في حياتهم ككل، فكلما حصل الفرد على ما يريد، كانت حياته أفضل، وإن لم يحصل على ما يريد فإن حياته ستؤول إلى السوء. تقوم نظرية إشباع الرغبات على المساواة، بمعنى: إن رغبات جميع الأفراد لها نفس القدر من الأهمية، وأنه لا توجد رغبة أكثر أهمية من رغبة أخرى، فإن قبلنا بهذه النظرية فإن ذلك يعني: الاهتمام برفاهية الأفراد الآخرين. وبحسب هذا التوصيف فإن هذه النظرية تتعارض مع النظريات الموضوعية في الرفاهية. ينظر:

Heathwood: Christopher, **Desire - Satisfaction Theories of Welfare**, Ph. D of University of Massachusetts Amherst, 2005, Page: 9.

بعين الاعتبار الرغبات المعاكسة، فهذا أدعى لرصد الأمر على نحو علمي وأكثر دقة. بشكل عام، فإنه من المرجح أن يؤدي إشباع الرغبات إلى زيادة رفاهية الفرد، طالما أن هذه الرغبات متسقة وتتسم بالاستقرار، وقائمة على معتقدات سالمة من النقد (أو التشويه)[1]. ويؤكد البعض على ضرورة فك الارتباط أو العلاقة بين إشباع الرغبة والرفاهية لصالح نظرية (أخرى من نظريات الرفاهية) أكثر تجرد وموضوعية[2][3]. إلا أن هذه الخطوة تعد مثيرة للجدل؛ لأنها تتطلب احتسابا موضوعيا للقيمة، وهو أمر لم يحظ إلا على اتفاق القليل من الباحثين. وعلى الرغم

---

[1] - لمزيد من التوضيح حول مساعي الباحثين؛ للتمييز بين التفضيلات التي تعتبر تعزيزا للرفاهية وليس انتقاصا لها، فإنه يمكن الاطلاع على الدراسات التالية (والتي ورد توثيقها في **الدراسة الأصلية** ص125).

* Brandt: Richard, **A Theory of the Good and the Right**, Oxford, UK: Clarendon Press, 1979.

* Gauthier: David, **Morals by Agreement**, Oxford, Ch2, UK: Oxford University Press, 1986.

* Hausman: D and McPherson: M, **Economic Analysis, Moral Philosophy and Public Policy**, 2nd ed, Ch8, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2006.

[2] - ورد توثيق هذه المسألة في **الدراسة الأصلية** ص125 على النحو التالي:

Parfit: D, **Reasons and Persons**, Ch6, Oxford, UK: Oxford University Press, 1984.

[3] - تفترض **النظريات الموضوعية** في الرفاهية (Objective theories) أن هناك مجموعة أمور تجعل حياة الأفراد أفضل، كأن تكون خلوقا، أو صاحب علم ومعرفة، أو أنك متذوق للجمال، فكلما ازدادت هذه الأمور في حياتك فإنها ستكون أفضل، وفي المقابل فإن هناك قائمة من الأمور التي تجعل حياة الأفراد أسوأ، كأن تكون خائنا، أو مخادعا، فكلما زادت هذه الأمور في حياتك فإنها ستكون أكثر سوءا، فالنظرية تفترض أنه ليس بالضرورة أن تكون الرفاهية مرتبطة بإشباع الرغبات بشكل مباشر؛ لأن هناك رغبات معينة يحاول الأفراد إشباعها رغم أنها رغبات فاسدة، كالإدمان، أو أنهم يعزفون عن إشباعها في العادة، ويرجع ذلك إلى النقص المعرفي حول الرغبات، أو إلى اللامنطقية في تحديد رغباتهم، أو بسبب من معتقدات زائفة أو مشوهة. ينظر: =

= Heathwood: Chris, **Subjective Theories of Well - Being**, in B. Eggleston and D. Miller (eds.), The Cambridge Companion to Utilitarianism (Cambridge University Press, 2014, Pages: 200 - 204.

من أنه ينبغي أن تكون مثل هذه النظريات جزءا من المناقشة العامة، إلا أنه يجب تجنب الدفاع عن السياسات من خلال المطالبة بتطبيق نظريات القيمة المثيرة للجدل.

نظرية الرفاهية هي تلك النظرية التي تعطي أولوية أعلى (للرغبات الرشيدة)[1]، وتتبنى الرغبات القائمة على المعرفة والعلم[2] (أي: الرغبات الواعية أو الرشيدة أو المستنيرة) فليس كل الرغبات تستحق الإشباع بنفس القدر، فإشباع بعض الرغبات يمكن أن يخفض مستوى الرفاهية أكثر من زيادة مستواها في المجتمع. ولكنها تتيح لنا أن نتجنب المطالبات المثيرة للجدل حول القيمة الموضوعية، وقدر تعلق الأمر بأغراض هذه الدراسة: يجب على صانعي القرار السياسي النظر في توفير السلع العامة والتي تواجه طلبا واسع النطاق إذا كان الطلب عليها متجذرا إلى الحد الأدنى

---

[1] - ربط العديد من الاقتصاديين الرفاهية بإشباع الرغبات، ولأن الرغبات الحالية غالبا ما تكون مؤقتة، وقد تزول بسرعة، فقد ظهر توجه إلى ضرورة التركيز على الرغبات الشاملة، وأن العبرة في الرفاهية هي المستوى العام لإشباع الرغبات التي تتحقق في حياة الفرد ككل. فمدمن المخدرات على سبيل المثال، قد يتمكن من الحصول على المادة المخدرة بسهولة ودون تكلفة، وهو بذلك يشبع رغبته أولا بأول، إلا أنه في مجمل حياته ككل ليس سعيدا، لذلك فإنه لا ينبغي قياس الرفاهية من خلال إشباع الرغبات بشكل مباشر، بل ينبغي إعطاء الرغبات ترتيبات معينة، بحيث تعطى الأولوية للرغبات طويلة الأجل، وهي تلك التي تتعلق بالحياة ككل. ينظر:

Heathwood: Chris, **Subjective Theories of Well - Being**, in B. Eggleston and D. Miller (eds.), The Cambridge Companion to Utilitarianism (Cambridge University Press, 2014, Pages: 211 - 217.

[2] - يمكن القول: إن الرغبات ترتبط بثقافة الأفراد وسعة معرفتهم، حيث أنك قد ترى بعض رغبات الأفراد ممن يفتقرون إلى المعرفة الكافية محدودة وقليلة، بينما تلاحظ رغبات الأفراد ممن يملكون معرفة واسعة وسعة اطلاع بأشكال الرغبات وأنواعها في العالم المحيط بهم متعددة وواسعة؛ لذلك فقد ظهر توجه عند الاقتصاديين للحديث عن الرغبات المستنيرة أو الواعية (informed desire) كقاعدة انطلاق لنظرية شاملة في الرفاهية. مستوحى من:

Heathwood: Chris, **Subjective Theories of Well - Being**, in B. Eggleston and D. Miller (eds.), The Cambridge Companion to Utilitarianism (Cambridge University Press, 2014, Pages: 211 - 217.

من التفضيلات الجيدة (الواعية أو الرشيدة أو المستنيرة) (well – formed preferences)[1].

المنافع والتكاليف

إنه على افتراض أننا تجاوزنا الاختلاف، واتفقنا على أنه ينبغي لصناع القرار السياسي تركيز اهتمامهم على السلع العامة التي تواجه طلبا كبيرا من قبل الأفراد المتصفين بالعقلانية والمعرفة، فإن مما يجدر تناوله بالبحث والدراسة: مراعاة مقدار التكاليف والمنافع المتعلقة بتوفير الحكومة للسلع العامة.

[1] - مع أن هذا المعيار يعد غامضا، إلا أنه - كما نبّه أرسطو - لا ينبغي أن نتوقع الدقة في هذا الموضوع أكثر مما يتسع له:
ينبغي أن نكون موضوعيين عندما نتناول مثل هذه المواضيع وما يرتبط بها من مقدمات، وذلك بهدف الوصول بشكل تقريبي إلى المعرفة الصحيحة بخطوطها العريضة، وكذلك عندما نتناول المواضيع التي تتسم بالصحة غالبا وما يرتبط بها من مقدمات، حتى نتوصل إلى استنتاجات مقبولة إلى حد كبير (بعبارة أخرى: ليس بالضرورة أن تكون المعرفة المتعلقة بتلك المواضيع هي الأصح). وبنفس المنطق، ينبغي الحرص على تلقي كافة البيانات؛ لأن من سمات العالم أن يبحث عن الدقة في كل مجموعة من القضايا والمسائل بقدر ما يتسع له طبيعة الموضوع. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص125).

على سبيل المثال، يعد البحث العلمي الأساسي[1] من أهم السلع العامة التي يمكن إنتاجها من قبل الأفراد، ولأن بعض الاكتشافات المتعلقة بالبنية الأساسية للكون لا تحظى بالحصول على تسجيل (براءة الاختراع)، فإن الأسواق قد توفر – نسبيا – مستوى منخفضا من الأبحاث العلمية الأساسية[2]. فكما هو معلوم: إن بعض الأفراد يدرسون العلوم؛ لإشباع شغفهم وفضولهم في هذا الباب (فقد قام (Galileo) و(Einstein) باكتشافات مهمة في أوقات فراغهم، كما أن الشركات الخاصة قد يكون لديها بعض الأسباب؛ لتمويل الأبحاث العلمية الأساسية على أمل الحصول على مكافأة الاستثمار (العائد من التمويل) في نهاية المطاف. إلا أن معظم الشركات يديرها أفراد يعتمد أمانهم المالي وتعتمد رواتبهم على الربحية في الأجل القصير بدلا من اعتمادهم على الأمان المالي (financial

---

1 - تعتبر **الأبحاث العلمية الأساسية** قاعدة انطلاق للمعرفة والعلوم التطبيقية، وتشمل هذه الأبحاث تخصصات علمية مألوفة مثل الكيمياء الحيوية، بالإضافة إلى الدراسات المختبرية على الخلايا، والتجارب الطبية على الحيوانات، ويجرى هذا النوع من الأبحاث بغرض مساعدة الأطباء على فهم أسباب المرض بشكل أفضل، والتعرف على كيفية عمل العلاجات الحالية، وتطوير علاجات جديدة محتملة، ويتم إجراء هذا النوع من الأبحاث في المختبرات **باستخدام أنابيب الاختبار وما شاكلها من أدوات**، ويقابل هذا النوع من الأبحاث: **الأبحاث السريرية**، والتي تشمل **التجارب الطبية على البشر**، بحيث يتم اختيار أشخاص معينين لإجراء اختبار عليهم للتعرف على مدى فعالية العلاجات الجديدة. ينظر:

Röhrig: Bernd and others, **Types of Study in Medical Research**, Part 3 of a Series on Evaluation of Scientific Publications, Dtsch Arztebl Int. 2009, Apr, 106(15), Pages: 262 - 265.

2 - ورد توثيق هذه المسألة في **الدراسة الأصلية** ص125 على النحو التالي:

Stiglitz: J, **Knowledge as a global public good**, In: Inge Kaul (ed.) Global Public Goods, Oxford, UK: Oxford University Press, 1999.

health)[1] للشركة التي يعملون فيها في الأجل الطويل، كما أن معظم الأفراد لا يملكون إلا القليل من الوقت؛ لمتابعة القضايا العلمية بعد يوم طويل من العمل، لذلك فإن هناك سبب وجيه للاعتقاد بأن الأفراد والشركات الربحية ستقوم بتوفير (أو إنتاج) الأبحاث العلمية الأساسية بمستوى أقل من مستوى الإنتاج فيما لو كانوا يعملون في ظل نظام يعتمد التمويل العام لمثل هذا النوع من الأبحاث[2]. وإلى حد ما، فإن المنافع المرجوة من الأبحاث العلمية الأساسية الممولة تمويلا عاما تتجاوز تكلفة توفيرها بكل تأكيد، طالما كان التمويل موجها على نحو كفوء للعلماء المؤهلين للقيام بهذه الدراسات، ولكن ما هو مقدار التمويل اللازم لتوفير مثل هذا النوع من السلع العامة (الأبحاث العلمية الأساسية) من قبل الحكومات؟

يقدم اقتصاديو الرفاهية اقتراحا مفاده: ينبغي على الحكومات أن تسعى إلى توفير مستوى فعال (أو كفوء) من السلع العامة، ويعد معيار الكفاءة معيارا أخلاقيا تبعيا، وستتناوله الدراسة بمزيد من التفصيل في القسم التالي. ومما يجدر التأكيد عليه: إن مطالبة الوكالات الحكومية بإجراء تحليل: التكاليف والمنافع قبل توفير

---

1 - يقصد **بالأمان المالي**: المستوى المالي الذي ينبغي الوصول إليه، بحيث يؤمن الفرد نفسه في الأجل الطويل بتوفير احتياجاته الأساسية، كما يؤمن نفسه من الوقوع في الضوائق المالية واللجوء إلى عمليات الاستدانة، وحتى يتمكن الفرد من الوصول إلى هذا المستوى فينبغي له أن يسعى لزيادة دخله، وأن يحسن توزيع هذا الدخل، فيجعل جزءا منه للمدخرات، ويبقي جزءا آخر لحالات الطوارئ، ناهيك عن ضرورة اقتصاده في استهلاك السلع. التعريف مستوحى من:

Parker: Sarah and others, **Eight Ways to Measure Financial Health**, Chicago, The Center for Financial Services Innovation, 2016, Pages: 5 - 12.

2 - ويظهر في هذه الحالة الاختلاف بشكل واضح للعيان بين السوق والحكومة، وبين الإنتاج العام والإنتاج الخاص، فمعظم البحوث العلمية الأساسية يتم تمويلها من قبل الحكومات، إلا أنه يتم توزيعها على المؤسسات الخاصة والعامة= =والمؤسسات غير الربحية - بما في ذلك الشركات والجامعات - على أساس تنافسي. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص125).

السلع العامة لا يهمنا بحسب معيار الكفاءة في اقتصاديات الرفاهية، أو بحسب أية نظرية أخلاقية تبعية أخرى (consequentialist moral theory) [1]. وبدلا من ذلك: يمكن أن يساعدنا تحليل التكاليف والمنافع في تقييم تدخل سياسي معين، فإن كان لهذا التدخل ما يسوغه، فإنه يتم تسليط الضوء على قيمته وأهميته وجعلهما على المحك، فضلا عن إبراز مستتبعات (أو آثار) الرفاهية على جميع الأطراف ذات الصلة. فتحليل التكاليف والمنافع (على الأقل من حيث المبدأ) يتمكن من مساعدة صناع القرار السياسي على التفكير في القضايا المعقدة، كما أنه يساهم في مساعدة الأفراد على متابعة صناع القرارات السياسية، وكيفية اتخاذ مثل هذا النوع من القرارات.

ولو أخذنا حالة البحث العلمي الأساسي على سبيل المثال، فإننا قد نتساءل: ما هي مقدار الأموال التي يجب إنفاقها حتى نتعرف على كيفية تطور فيروس الانفلونزا؟ وكم هو المبلغ الذي يجب تخصيصه لدراسة التركيب الكيميائي لكوكب المشتري؟ فإن أظهر تحليل التكاليف والمنافع أن دراسة تطور فيروسات الانفلونزا

---

1 - يمكن ترجمة (consequentialist moral theory) بالنظرية الأخلاقية التبعية، ويقصد بالتبعية ما يترتب على الفعل ويتبعه من عواقب ونتائج، ويقصد بهذا النوع من النظريات: تلك النظريات التي تحكم على سلوكيات الأفراد بحسب عواقب هذه السلوكيات، فالسلوك الأخلاقي الصحيح هو ذلك السلوك الذي ينتج عنه نتائج جيدة، ويقابل هذا النوع من النظريات: النظريات التي تحكم على سلوك الأفراد من ناحية أخلاقية السلوك من حيث هو سلوك بعيدا عن عواقبه. فمثلا: يتفق معظم الأفراد إن لم يكن كلهم على أن الكذب من الأخلاق المذمومة، إلا أن هذا السلوك قد يحكم عليه بأنه سلوك جيد بحسب نتائجه، كأن يؤدي الكذب إلى إنقاذ حياة شخص معين من القتل. ينظر:

Slote: Michael and Pettit: Philip, **Satisficing Consequentialism**, Proceedings of the Aristotelian Society, Supplementary Volumes, Vol. 58 (1984), Blackwell Publishing on behalf of The Aristotelian Society, 139 - 140.

يترتب عليه عوائد أكبر[1] على الاستثمار من دراسة التركيب الكيميائي لكوكب المشتري، فإنه قد يكون لصانعي القرار السياسي سبب في تقديم علم الأحياء الدقيقة على علم الفلك والكواكب من ناحية تمويل الأول دون الأخير. ولكن هذا لا يعني أن تحليل التكاليف والمنافع هو المحدد الوحيد لتوفير السلع العامة. فهذا التحليل ليس دقيقا، وقد يخفق في إبراز جميع الأمور التي تعكس قيمة (أو أهمية) السلع العامة، مع أنه يساهم في مساعدة صناع القرار السياسي والمنظرين على التفكير واتخاذ القرارات من خلال المفاضلات (trade – offs)[2] ذات الصلة؛ فإذا كانت نتيجة تحليل التكاليف والمنافع: سلبية، بمعنى أن التكاليف أكبر من المنافع، فإن هذا سيمنح الحكومة سببا قويا للاعتقاد بأنه لا ينبغي توفير السلع العامة محل الدراسة، أما إذا كانت نتيجة التحليل: إيجابية، بمعنى أن المنافع أكبر من التكاليف، فإن هذا سيمنح الحكومة سببا لتوفير السلع العامة، ومع ذلك فإن هناك أمرا يجب أخذه بعين الاعتبار وهو: كيف يمكن توزيع تكاليف توفير السلع العامة ومنافعها المرجوة، وهل يوجد بديل خاص للتوفير العام للسلع.

---

[1] - ويراد بالعوائد: تلك التي تتضمن آثار الرفاهية على الأفراد من الأجيال اللاحقة.

[2] - يمكن القول قدر تعلق الأمر بالدراسة: إن المفاضلات هي الترجمة المختارة للتركيب (**trade - offs**) وتعني: المقابلة بين أمرين مرغوبين غير متوافقين (أي: لا يمكن اختيارهما معا) وتفضيل أحدهما على الآخر، كالمقابلة بين أبحاث تطور الفيروسات وأبحاث التركيب الكيميائي لكوكب المشتري، وتفضيل أحدهما على الآخر. ينظر:

Webster's New World College Dictionary, Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company, Fifth Edition, 2014. (https://www.yourdictionary.com/trade - off)

مدى تحقق العدالة في توفير السلع العامة: تكاليف ومنافع

ينتفع بعض الأفراد بالسلع العامة الممولة من القطاع العام، بينما يتحمل تكلفة توفيرها البعض الآخر، وقد يبدو هذا منصفا (أو مقبولا) في بعض الحالات، فقد يكون من العدالة أن تُنفق الأموال في الفترة الزمنية الحالية؛ للحيلولة دون شلل الأطفال والحد من التلوث[1] على الرغم من أن المنتفعين الأساسيين هم الأفراد في الفترة الزمنية اللاحقة ممن لم يتحملوا أية تكاليف في توفير مثل هذا النوع من السلع العامة[2]. أما في معظم الحالات فإن هذا لن يكون منصفا، كما في حالة تمويل المشاريع التي تهتم بالحيوانات الأليفة من خلال عائدات الضرائب الفيدرالية، فقد يوعز أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي بهذا التمويل في دائرته الانتخابية؛ ليكسب تأييد الناخبين. فلو أن كل عضو من أعضاء الكونجرس فعل مثل ذلك[3]، لكان كلٌ من هؤلاء الأعضاء والناخبين أفضل حالا[4]؛ لأن الناخبين يدفعون جزءا ضئيلا من تكلفة توفير السلع العامة ذات الصلة، كما أن عضو الكونجرس (والذي غالبا ما يُدون اسمه على الطريق أو الجسر الذي تم بناءه) سيزداد

---

1 - وهذا على اعتبار أن من مفردات السلع العامة: المحافظة على صحة أفراد المجتمع والمحافظة على البيئة.

2 - يلاحظ أن المنتفعين بشكل مباشر من مصل شلل الأطفال هم الأطفال أنفسهم، وأن المنتفعين بشكل أكبر من الإجراءات والمشاريع التي تحد من تلوث البيئة هم الأجيال اللاحقة، وكلاهما لم يساهم بأية تكاليف تذكر في توفير السلع العامة.

3 - عبر الباحث في الدراسة الأصلية عن هذا الأمر بقوله: (When each Congressman does this)، ولم يقل (But when all Congressmen do this).

4 - أي: لو أن كل عضو من الكونجرس فكر بنفس الطريقة المذكورة، وأوعز بتمويل سلعة معينة لصالح دائرته انتخابية، بهدف كسب تأييد الناخبين، فإن النتيجة النهائية هي: وضع أفضل على مستوى الدائرة الانتخابية.

احتمال إعادة انتخابه. ولكن عندما يفعل ذلك جميع أعضاء الكونجرس دون استثناء[1]، فإنه يمكن القول: إن جميع الناخبين (وإن لم يكن كل أعضاء الكونجرس) سيكونون أسوأ حالا[2]، عموما: يندرج هذا التحليل تحت ما يطلق عليه: نظرية معضلة السجينين (prisoner's dilemma)[3] متعددة

---

1 - عبر الباحث عن هذا الأمر بقوله: (But when all Congressmen do this)، ولم يقل (When each Congressman does this).

2 - أي: لو أن كل أعضاء الكونجرس دون استثناء أوعزوا بتمويل سلع وخدمات معينة تخدم دوائرهم الانتخابية على حساب تمويل السلع والخدمات التي تخدم جميع مرافق الولاية، فإن النتيجة النهائية هي: وضع أسوأ على المستوى العام.

3 - من الأمثلة المجازية المنقولة من أدبيات القضاء إلى أدبيات الاقتصاد ما يطلق عليه: معضلة السجينين، وتبين هذه النظرية أن نقص المعلومات مما يعيق التعاون بين اثنين من السجناء، وتتلخص: بأن السجينين لا يتمكنان من عقد اتفاق فيما بينهما ليدافعوا عن أنفسهم، لتواجد كل منهما في زنزانة منفصلة، وأن كلا السجينين سيحاول أن يقدم أفضل رد على التهمة الموجهة إليه، فإما أن يعترف بالجريمة وإما أن ينكرها، فإن أنكر كلا السجينين الجريمة عوقب كل منهما بالسجن لمدة عام، وإن اعترف كل منهما بالجريمة عوقبا بالسجن لمدة ثلاثة أعوام، وإن أنكر أحدهما واعترف الآخر، عوقب الأول بالسجن لمدة خمسة أعوام، ونال الآخر البراءة، وخلاصة الأمر: إن اتفاقهما معا يخفف العقوبة عليهما -أو على أحدهما على الأقل، وأن عدم الاتفاق بينهما يعني تشديد العقوبة (الكلفة بتعبير اقتصادي) عليهما أو على أحدهما. وما تريد أن تشير إليه النظرية قدر تعلق الأمر بالسلع العامة أن التعاون بين أفراد المجتمع، بأن يساهم كل منهم بتمويلها من خلال الضريبة التوزيعية مثلا، أدعى إلى تحقيق مصلحة المجتمع كاملا، وتخفيف كلفة تمويلها على الأفراد، بينما انعدام التعاون بينهم بتهرب البعض من دفع الضرائب إنما يعني تحمل الآخرين لهذه الضرائب وارتفاع الكلفة عليهم. ينظر:

Kaul, Grunberg and Stern:, **Defining Global Public Goods**, Page: 3, in Preference: **Global Public Goods**, International Cooperation in the 21ST Century, Page: 4.

اللاعبين (الأطراف)، ومن الواضح أن النتائج الإجمالية في هذا الصدد لن تكون منصفة[1].

يعتبر موضوع "العدالة التوزيعية" من المواضيع المثيرة للجدل، ومع ذلك فإن هذه الدراسة لن تدافع عن أي اتجاه فكري معين بهذا الصدد. ولكن مما يجدر ذكره: ينبغي لصانعي القرار السياسي أن يأخذوا بعض المبادئ التوزيعية الواضحة بعين الاعتبار قبل أن تتخذ الجهات المختصة في الدولة أي قرار لتوفير السلع العامة. فوفقا لمبدأ باريتو (Pareto)، فإنه ينبغي توفير السلع العامة طالما أن بعض الأفراد سيكونون أفضل حالا، ولكن دون يترك الآخرين في وضع أكثر سوءا. فإذا كانت نقطة الانطلاق تتسم بالعدالة، فإن تحسينات باريتو تعد من الخطوات التوزيعية الأقل إثارة للجدل، حتى لو تطلب ذلك إجبار الحكومة على الإنتاج. تخيل لو كان الأمر معاكسا، بحيث إن الجميع يعتبرون التوزيع الحالي للموارد توزيعا عادلا، وأن هناك برنامجا مقترحا للحد من التلوث سيكلف كل فرد ما يعادل خمسة دولارات أمريكية من الموارد، وأن كل فرد سينتفع بما لا يقل عن خمسة دولارات أمريكية.

---

[1] - يمكن القول قدر تعلق نظرية معضلة السجينين بعدم تحقق الإنصاف في المثال المذكور: أن يسعى عضو الكونجرس لتحقيق مصلحة الناخبين في دائرة انتخابية معينة، بأن يتخذ كامل الإجراءات لتمويل خدمات معينة لهم - من خلال عائدات ضريبية يتم تحصيلها من كل أفراد المجتمع - على حساب دوائر أخرى، فإن المحصلة النهائية هي: وضع أسوأ على المستوى العام، وكأن السعي لتحقيق مصلحة دائرة انتخابية معينة على حساب دوائر أخرى يتضارب مع فكرة التعاون التي تشير إليها نظرية معضلة السجينين. بعبارة أخرى: ترتفع التكلفة على بعض الدوائر الانتخابية بتحصيل الضرائب من أفرادها، بينما يحصد الانتفاع من السلع التي يتم توفيرها بإيعاز من عضو كونجرس معين البعضُ الآخر في دائرة ذلك العضو، وبالتالي: فإن المحصلة النهائية: سيكون الوضع العام أسوأ حالا؛ لأن السلعة التي تم تمويلها بعائدات الضريبة المقتطعة من كل أفراد الولاية لا تخدم إلا عددا محصورا وهم الأفراد القاطنون في الدائرة الانتخابية.

فهذه الخطوة قد تبدو عادلة وذات منفعة متبادلة (منفعة للطرفين) . إلا أن المشكلة بهذا الصدد تكمن في ضعف السياسات التي تجعل من بعض الأفراد أفضل حالا دون أن تترك الأخرين في أسوأ حال .

يبدو أن مبدأ باريتو مقيد للغاية : فهذا المبدأ يحول دون إجراء أي تغيير في السياسة، حيث أنه من المرجح أن يكون هناك فرد واحد على الأقل غير راض عن أية سياسة جديدة . وإحدى إجابات المؤيدين للفكر الباريتي هو (ضرورة) الانتقال من تقييم سياسات محددة إلى تقييم الصياغة الدستورية . وتقوم هذه الفكرة على أنه : إذا كان يشترط موافقة كل شخص على أية سياسة معينة، أو الموافقة على جعله أفضل حالا من خلال سياسة معينة، فإنه لن يحدث أي تغيير في السياسة على الإطلاق . إلا أن القواعد الدستورية المصاغة بعناية بالغة، بهدف الوصول إلى سياسة معينة، فإنها يمكن أن تؤدي إلى تحسينات باريتو بالمعنى السابق ذكره . فمع أن جميع الأفراد لن يكونوا راضين عن سياسة معينة، إلا أن الجميع يتوقعون حالا أفضل في ظل السياسات التي تنبثق من اتخاذ قرار محدد في الدستور . فمن هذه الأمثلة التي تندرج تحت القواعد الدستورية : فرض الضرائب على الأفراد – إلى أقصى حد ممكن – على نحو يتناسب مع المنفعة التي يحصلون عليها من أية سلعة عامة، فهذا مما يقلل من استخدام الضرائب كوسيلة لإعادة التوزيع، ويتطلب أن تكون هذه القواعد عامة ومحايدة وقابلة للتطبيق عالميا .

وبقطع النظر عن القواعد العامة التي تقيد إنشاء سياسة (جديدة)، فإن التقييد الباريتي أدى بالعديد من خبراء اقتصاديات الرفاهية والنفعيين (utilitarians)

(1) إلى إقرار مبدأ (Kaldor – Hicks)، فوفقا لهذا المبدأ فإنه يتم توفير السلع العامة إلى أقصى حد من المنفعة الصافية الاجتماعية حتى لو أدى ذلك إلى خسارة تلحق ببعض الأفراد. ويترتب على هذا المبدأ أن الذين يحصلون على مكاسب (أو منافع) من سياسة معينة، فإنهم يتمكنون وفقا لهذا المبدأ أن يعوضوا الخاسرين (أو أن يجعلوا حالهم أفضل). فإن تم تعويض الخاسرين، فإن مبدأ (Kaldor – Hicks) يعتبر أكثر مرونة من مبدأ باريتو. إجمالا: هناك اعتراضات واضحة على المبادئ التي تتيح لصانعي القرار السياسي فرض خسائر على بعض الأفراد بهدف إفادة الآخرين، ومما يجدر التأكيد عليه: لا تهدف هذه الدراسة إلى الدفاع عن أي مبدأ توزيعي.

وبدلا من ذلك، فإن هذه الدراسة تؤكد على أن معظم السلع العامة على أرض الواقع لا ينتفع منها جميع الأفراد، وعلى افتراض ذلك، فإن جميع الأفراد لا ينتفعون منها بنفس القدر من المساواة. وينسحب هذا التأكيد على السلع العامة النقية التي تواجه – تقريبا – طلبا عالميا، فمن هذه السلع: المحافظة على الأسود الإفريقية وإنقاذها من خطر الانقراض، فهناك بعض الأفراد الذين يعتبرون الضرر الحاصل من الاهتمام بالأسود الإفريقية أكبر من المنفعة المتحصلة من الاهتمام بها،

---

1 - النفعيون هم من يتبنى نظرية النفعية، وهي عبارة عن نظرية أخلاقية تحث على السلوكيات الإيجابية التي تعزز السعادة أو المتعة العامة، وتندد بالسلوكيات المسببة للتعاسة أو الأذى. وتهدف الفلسفة النفعية إلى توجيه صناع القرار السياسي إلى اتخاذ قرارات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية تؤدي إلى رفاهية المجتمعات وتحسين مستوى الحياة. ينظر:
Eggleston: Ben, **Act Utilitarianism**, in Preference, **The Cambridge Companion to Utilitarianism**, Cambridge University Press, 2014, Pages: 125 - 126.

فمن هؤلاء بعض أفراد القبائل الذين يتعرضون للالتهام من قبل هذه الأسود، وبعض الأفراد الذين يفضلون الاهتمام بالفيلة والمحافظة عليها أكثر من اهتمامهم بالأسود والمحافظة عليها. فإذا ما كان هذا صحيحا فإنه يجب أن ننظر بعناية إلى إنتاج السلع العامة وتوفيرها في إطار البدائل العامة والخاصة، فهل ينبغي إنتاجها بشكل مطلق؟ ومن سيتحمل التكاليف؟ وكيف ينبغي إنتاجها؟.

التوفير الخاص والتوفير العام

غالبا ما يشكو المتخصصون في نظرية السلع العامة من أن غير المتخصصين لا يفرقون بين السلع العامة والسياسة العامة بشكل دقيق، فهؤلاء يفترضون أن السلع العامة تتوفر في المجتمعات طالما أن وكلاء الحكومات يحاولون توفير كل ما هو ذو منفعة للعامة من الناس (أفراد المجتمع). وهذا تصور خاطئ يمكن أن نفهمه أو أن نتجاوز عنه، إلا أن هناك تصورا آخر لا يمكن التجاوز عنه، وهو أن بعض الباحثين ظن أن رواد نظرية السلع العامة يفترضون أن فشل السوق في توفير السلع العامة يستلزم تلقائيا تدخل الحكومات لتوفيرها. فعلى سبيل المثال: يوضح (Randall Holcombe) ذلك بالقول: تعتبر نظرية السلع العامة جزءا من الدعاية الحكومية، والتي يتم بثها على أفراد المجتمع؛ لتعزيز شرعية الحكومة... فالأفراد الذين يعتقدون بالنظرية يؤيدون بشدة تدخل الدولة في الاقتصاد، ويرون أن الإنتاج الحكومي نشاط مشروع للدولة.

فهذا خطأ في التصور، وادعاء تجريبي مشكوك فيه. حيث أنه لم يفترض أحد من الاقتصاديين الأكاديميين الأوائل ممن قعدوا لنظرية السلع العامة – لم يفترضوا – أن فشل الأسواق في توفير السلع العامة يستلزم دائما التدخل الحكومي.

والواقع أن الاقتصادي (Pigou) – وهو من الشخصيات الاقتصادية البارزة في هذه الرؤية – يحذر من افتراض: يجب على الحكومات أن تقوم بتصحيح فشل السوق من خلال فرض الضرائب على الآثار الخارجية السلبية، ودعم السلع العامة وتوفيرها – بقوله:

المقارنة بين واقع الحال والمثل العليا غير كافية وبعيدة عن الدقة، فالمقارنة بين تنظيم المؤسسات الخاصة الحرة وبين أفضل تنظيم يمكن للاقتصاديين أن يتصوروه في دراساتهم تعتبر مقارنة غير كافية؛ لأنه لا يمكن أن نتوقع من أية سلطة عامة أنها ستحقق، أو أنها ستسعى إلى ذلك التصور المثالي بكل جد وإتقان. فمثل هذا النوع من السلطة قد يعتريها الجهل، أو أنها قد تتعرض للضغط من طائفة معينة، أو أنها قد تقع في مستنقعات الفساد سعيا وراء المصالح الخاصة.

وبالمثل، يقول (Samuelson): لا يمكن أن نتناول مفهوم "السلع العامة" ونشرحه على أساس أنه يجب إنتاج السلع الخاصة من قبل المؤسسة الخاصة، وأنه يجب إنتاج السلع العامة وتوفيرها من قبل الحكومة بشكل مباشر. فبدلا من ذلك فإن (Samuelson) يوضح أنه:

حيثما تتحقق الآثار الخارجية للاستهلاك (التكاليف الاجتماعية من الانتفاع) المرتبطة بالسلع غير الخاصة[1]، فإن ما يمكن التأكيد عليه هو : لا يمكن الاعتماد على مبدأ "عدم التدخل" لتحقيق أفضل النتائج أو للوصول إلى الحالة المثلى . فهناك حالة ظاهرة في الوضوح – إن صح التعبير – (وهي ضرورة) اعتبار الجانب الاجتماعي والاهتمام به والنظر في عواقب الأمور . . . إلا أن الصورة الدقيقة التي يجب أن يظهر فيها ذلك الاهتمام هي : أن تعتمد عدة اعتبارات في هذه المسألة، وأن يتم إضافتها إلى الأنموذج المقترح[2] .

وفي الآونة الأخيرة فإن (Hal Varian) يؤكد على ذلك بقوله :

لا تدعو النظرية المعيارية للسلع العامة إلى التدخل الحكومي لتوفير السلع العامة، فهي تقول : إذا توفرت السلع العامة في المجتمع، فإن الأسواق صغيرة الحجم لن تحقق

---

1 - يندرج تحت مفهوم السلع غير الخاصة: السلع العامة الخالصة، وشبه السلع العامة.

2 - من باب المزيد من الإيضاح: ذكر في المتن أعلاه أن بعض الباحثين قد فهموا الرواد الأوائل في الاقتصاد فهما خاطئا، وظنوا أنهم قالوا: فشل السوق يستلزم تدخل الدولة كأمر محتم، وهذا الفهم مجانب للصواب، فالاقتصادي (Samuelson) يبين أن "عدم تدخل الدولة" لا يعني بالضرورة أن يوصلنا إلى الحالة المثالية، بعبارة أخرى: إن تدخل الدولة قد يأتي بثمار إيجابية، ولكن هذا لا يعني أن تدخل الدولة هو الطريق الوحيد للوصول إلى الحالة المثالية، فالوصول إلى تلك الحالة يمر عبر مرحلتين: أولاهما: اعتماد أنموذج عدم التدخل، وثانيهما: إضافة بعض الاعتبارات إلى هذا الأنموذج والتي تساهم في الوصول إلى الحالة المثالية، ومنها: مراعاة الجانب الاجتماعي.

نتائج فاعلة في توفيرها، فالنظرية الاقتصادية التقليدية سكتت فيما يتعلق بمسألة ما إذا كان هناك أية آلية أخرى ستجعل الوضع أفضل حالا في السوق[1].

في الواقع، هناك طريقتان مألوفتان (أو شائعتان) لتوفير السلع العامة عن طريق القطاع الخاص: أولاهما العمل الخيري (charity)، وثانيهما عقود التأمين أو الثقة (assurance contracts)، فمن الأمور التي باتت معروفة في المجتمعات: أنه يمكن للمؤسسات الخيرية الخاصة أن تقوم بتوفير السلع العامة، فعلى سبيل المثال: تقوم مؤسسة (the Nature Conservancy) بشراء الأراضي من المزارعين والحكومات؛ بهدف المحافظة على الغابات والحيوانات المهددة بالانقراض، كما وتقدم مؤسسة (Planned Parenthood) المعلومات والخدمات المتعلقة بمنع الحمل، بهدف تعزيز الصحة العامة من خلال تقليل الأمراض المنقولة جنسيا وحالات الحمل غير المرغوب فيها[2]. فمن المفترض أن معظم المشاركين لديهم دوافع للسلوك الإيثاري، فهم يهتمون بغيرهم من الأفراد، ويحرصون على تحسين مستوى معيشتهم، بل وينسحب هذا الاهتمام على الكائنات الحيوانية، كما ويمكن توفير السلع العامة بغية تحقيق الربح أو الاستمتاع.

---

[1] - توقع الباحثان (Mill and Sidgwick) أيضا: ينبغي مقارنة الطروحات المتعلقة بإخفاقات السوق بشكل دائم مع السياسات الحكومية التي قد تجعل من الوضع العام (المشكلة) أسوأ حالا، وذلك بالنظر إلى مشكلتي الحوافز والمعرفة التي يواجهها البيروقراطيون. (البيروقراطية: تطبيق القانون بقوة في المجتمعات المنظمة).

Medema: Steven, **The hesitant hand** and Mill: Sidgwick, **the evolution of the theory of market failure**, History of Political Economy 39(3): 331 - 358, 2007.

(ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص125).

[2] - وهذا على حد تعبير وثقافة الباحث الأصيل: "Jonathan Anomaly".

فعلى سبيل المثال، يرسم بعض الأفراد الجداريات في الأماكن العامة، أو أنهم يزرعون الأشجار في الحدائق العامة بغية جعل مدينتهم أجمل، أو لاستعادة بيئة نباتية محلية. كما ويقوم آخرون بتوفير السلع العامة بدوافع لا تتعلق بالإيثار، كتوفيرها بهدف تحقيق الشهرة أو الثروة أو حاجة معينة، فمن الممكن مثلا أن يقوم أفراد تجمع معين (كالقبيلة أو العشيرة) بشحذ طاقاتهم؛ بهدف بناء جسر، أو شن حرب ضد تجمعات مجاورة. ومما لا لبس فيه، أنه يمكن توصيف هذا النوع من السلع بأنها ليست عامة على نحو خالص؛ وذلك لإمكانية استبعاد الأفراد – الذين لا يساهمون في توفيرها – من الانتفاع بها، أو استبعادهم من الاستفادة من أية مزايا اجتماعية أخرى، ففي هذه الحالة فإن أفراد المجتمع بإمكانهم توفير سلع جماعية (collective goods) من خلال ابتكار آليات الاستبعاد، وهذا يبين أن هناك العديد من السلع التي يبدو أنها عامة، ولكنها في الحقيقة يمكن تحويلها إلى سلع خاصة، أو إلى سلع عامة غير نقية (impure public goods) وذلك من خلال ابتكار آليات استبعاد متقنة. فإذا ما كان هذا صحيحا، فإنه لا يوجد أي مسوغ لقبول الافتراض المزعوم: "إن دور الحكومة ضروري ولازم لإنتاج السلع العامة وتوفيرها"، ومما تجدر الإشارة إليه: إن التساؤل

عن السلع العامة، وأيهما أكثر كفاءة في توفيرها: القطاع الخاص أم الدولة؟ هو سؤال تجريبي[1] منفصل إلى حد ما عما نحن بصدد دراسته.

أما الطريقة الأخرى والتي يمكن من خلالها إنتاج السلع العامة وتوفيرها في المجتمعات عن طريق القطاع الخاص، فهي إنشاء المؤسسات الربحية، فهذه المؤسسات قد تكون أكثر مقدرة (من غيرها) على العثور على الأفراد الذين يبدون استعدادهم للمساهمة معا بشكل جماعي، ولكنهم يفتقرون إلى الثقة بأن أولئك الأشخاص الذين يفكرون بطريقة مماثلة سيقومون بدورهم على أكمل وجه؛ لذلك فإن هذه المؤسسات تتمكن – بعد هذه الخطوة – أن تقوم بفرض رسوم معينة لمساعدة هؤلاء على تنظيم (أو تنسيق) جهودهم من خلال صياغة عقد معين بين الأفراد الذين أبدوا استعدادهم للمشاركة. ومما تجدر الإشارة إليه: أنه يرتبط بالسلع العامة مشكلتان منفصلتان: أولاهما مشكلة الانتفاع المجاني (Free Rider) والتي تتمثل في عزوف الأفراد الذين يرغبون في الانتفاع بالسلع العامة عن الإنفاق المالي الذي يساهم في توفيرها في المجتمع، وثانيهما مشكلة الثقة (الضمان) والتي تتمثل في تخوف وقلق بعض الأفراد – الذين يرغبون في الانتفاع بالسلع العامة، وأبدوا استعدادهم للمساهمة المالية بهدف توفيرها – من أن بقية الأفراد لن يساهموا بما يكفي من أموال لتوفير هذا النوع من السلع. أما بالنسبة للسلع العامة

---

[1] - والمراد بالسؤال التجريبي: هو السؤال الذي نتحقق من صحة الإجابة عنه بالملاحظة أو التجربة بدلا من النظرية أو المنطق الخالص. ينظر:
Webster's New World College Dictionary, Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company, Fifth Edition, 2014. (https://www.yourdictionary.com/empirical).

المحلية، والتي لا ينتفع بها الكثير من الأفراد، فإنه يمكن صياغة عقود ثقة أو عقود ضمان ملزمة، بحيث تعالج كلا المشكلتين على نحو معقول. فهذا النوع من العقود يمكن أن يعالج مشكلة الثقة (الضمان) من خلال فرض رسوم معينة (في أموال الأفراد أو أعمالهم) من أجل توفير السلع العامة فقط، وذلك إذا تعهد الآخرون بالمساهمة المالية؛ لتوفير السلع العامة. ولأن معظم السلع العامة ليست ثنائية التقسيم (not binary)[1] فإنه يمكن أن نتصور مجموعة من العقود التي يتم من خلالها إنتاج (أو توفير) العديد من أنواع السلع العامة، وبأحجام مختلفة منها. فالمؤسسات التي تتربح من الاكتتاب في مثل هذا النوع من العقود، فإن لديها الحافز أن تولي اهتماما بالغا لمدى استعداد الأفراد على اختلاف ثقافاتهم وأفكارهم للمساهمة بمبالغ مالية لتوفير السلع العامة. ومع ذلك، فإنه نظرا لتزايد عدد الأفراد المطلوبين لإنتاج السلعة العامة وتوفيرها، فمن المرجح أن يظهر السلوك الاستراتيجي، وأن ترتفع تكاليف المعاملات المالية (العقود). وهذا يعني أنه من

---

[1] - يطلق التركيب "ثنائي التقسيم" على قضية معينة تنقسم إلى قسمين رئيسين، فإن وجدت مسألة معينة تتبع هذه القضية ولكنها لا تندرج في أحد القسمين، وإنما تندرج تحت قسم ثالث، فعندئذ نستعمل التركيب: "ليست ثنائية التقسيم"، فمثلا: الإنسان ينقسم إلى قسمين رئيسين: الذكر والأنثى، فإن أردنا الحديث عن إنسان يحمل مواصفات الذكر والأنثى معا (الخنثى) فإننا ندرجه تحت مسمى التقسيم غير الثنائي، وعلى نفس الشاكلة: فالسلع بشكل عام: تنقسم إلى السلع العامة النقية والسلع الخاصة البحتة، فإن كان الحديث يدور عن السلع شبه العامة، فعندئذ نقول أنها ليست ثنائية التقسيم، أي أنها لا تندرج تحت القسم الأول أو تحت القسم الثاني. ينظر:

* **Webster's New World College Dictionary**, Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company, Fifth Edition, 2014. (https://www.yourdictionary.com/nonbinary).

* Demsetz: Harold, **The private production of public goods**, once again, Critical Review, 1993, 7(4): 564. (ورد هذا التوثيق في **الدراسة الأصلية** ص125)

غير المحتمل أن يتم إنتاج السلع العامة على نطاق واسع من خلال عقود الثقة (الضمان)، وخاصة السلع العالمية (global goods)، والسلع الممتدة لأجيال لاحقة (intergenerational goods) كالحد من المواد الكيميائية الملوثة لطبقة الأوزون. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن العقود يجب أن تكون قابلة للتنفيذ حتى تكون ذات فاعلية، فإنه ينبغي للحكومات أن تلعب دورا في توفير السلع العامة بشكل مستمر، حتى لو اقتصر دورها على وضع القواعد الحاكمة على العقود، وإتاحة التحكيم القضائي للمنازعات المتوقعة.

يشير الدور الحكومي في صياغة وتنفيذ القواعد الأساسية إلى أن انقسام إنتاج السلع العامة ما بين الإنتاج العام والإنتاج الخاص يعد متكلفا بعض الشيء، فبالإضافة إلى إنفاذ (أو تطبيق) العقود، والفصل في المنازعات، فإنه يمكن للحكومات تيسير إنتاج السلع العامة من خلال تعديل حقوق الملكية، أو تقليل تكاليف المعاملات (العقود)، فعلى سبيل المثال، إن إعفاء المؤسسات الخيرية الخاصة من الضرائب يعني أن الحكومة قد تيسر توفير السلع العامة دون أن يكون لها يد في إنتاجها بشكل مباشر. وفي الواقع، فإن هذا قد يكون أفضل وأجدى في الحالات التي يعرف فيها الأفراد المجتمع المحلي معرفة جيدة، فهم بذلك أكثر قدرة على تحديد السلع العامة التي سينتفع بها أفراد المجتمع. ومع ذلك، فإنه من المناسب أن نبرز الفرق بين إنتاج الحكومة للسلع العامة بشكل مباشر، وبين إنتاجها بشكل غير مباشر من خلال توفير بيئة قانونية، أو توفير بنية تحفيزية، تعملان على تسهيل هذا الأمر للأفراد، فعلى سبيل المثال، إن أثمر التعليم عن منفعة عامة (متمثلة في)

المواطنين الذين يتمتعون بمستوى معين من المهارة والكفاءة، فإنه يمكن للحكومات أن تنتج (أو توفر) السلعة العامة بشكل مباشر من خلال المؤسسات التعليمية (المدارس) التي تشرف عليها الحكومة، أو بشكل غير مباشر من خلال تمويل برنامج القسائم التعليمية (School Vouchers)[1]، بحيث يتم من خلال هذا البرنامج توفير التعليم بشكل تنافسي من قبل المؤسسات التعليمية التي يشرف عليها القطاع الخاص.

وهذا التمييز بين توفير السلع العامة بشكل مباشر، وتوفيرها بشكل غير مباشر يفيد الباحثين عندما يتناولون كفاءة الأسواق والحكومات في إنتاج السلع العامة[2]. والقاعدة العامة في هذا الباب: تميل الأسواق إلى تخفيض مستوى إنتاج السلع العامة، بينما تميل الحكومات إلى الإفراط في إنتاجها. وهذا صحيح إلى حد ما؛ لأن السياسيين يفتقرون إلى المعرفة الكاملة، ولأنهم ينفقون أموال الآخرين[3].

---

1 - وصولا إلى مستوى أجود من التعليم، ولزيادة المنافسة بين المؤسسات التعليمية، فإن الدولة تقدم ما يطلق عليه القسائم التعليمية (School Vouchers)، وهي وثيقة تربط بين الحكومة والمؤسسة التعليمية الخاصة، بحيث تتعهد الحكومة بتقديم دعم مالي إلى المؤسسة مقابل أن تتعهد المؤسسة الخاصة بتقديم التعليم إلى الطلبة المستحقين لذلك الدعم. ينظر:
Sørensen: Tore Bernt, **School vouchers and the privileges of choice**, Education International Research, U.K, 2017, Page: 3.

2 - على الرغم من أنني (أي: Jonathan Anomaly) أميل إلى التمييز بين الإنتاج العام والتوفير العام للسلع العامة؛ وأن معظم الباحثين الذين يتناولون السلع العامة لا يفرقون بين التوفير (provision) والإنتاج (production)، إلا أنني سألتزم بالتفرقة بين التوفير المباشر والتوفير غير المباشر، وسأستخدم لفظتي التوفير (provision) والإنتاج (production) بشكل متناوب. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص125).

3 - افتقار السياسيين إلى المعلومات الكافية حول ماهية السلع العامة التي يحتاجها المجتمع، والحجم المناسب الذي ينبغي توفيره، ناهيك عن أن تمويل السلع العامة إنما يكون من الضرائب التي يدفعها الأفراد وليس من حسابهم الخاص، كل ذلك قد يحدو بهم إلى إنتاجها إلى حد الإفراط.

كما أن لديهم الحافز الكافي لتقديم العطايا والمنح (وهي في هذا المقام: توفير السلع العامة) لأقوى ناخبيهم سياسيا، وفرض التكاليف على الأفراد الأقل قوة. وقبل أن نختم بالقول: يجب على الحكومات أن توفر السلع العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، فإنه يجب أن نضع في اعتبارنا أن إجراءات الدولة قد تحدث آثارا خارجية جديدة ومشاكل جديدة متعلقة بالسلع العامة.

السلع العامة الأساسية والسلع العامة الثانوية

عندما تقوم الحكومات بتوفير السلع العامة، فإنها تتمكن بذلك من معالجة المشكلات القائمة، كما أنه من الممكن أن يترتب على ذلك مشكلات أخرى لم تكن موجودة في السابق، فعلى سبيل المثال، تطلب العديد من حكومات الولايات المتحدة الأمريكية من رعاياها شراء قسائم التأمين على السيارات، فمن الناحية النظرية، فإن هذا الإجراء يعمل على تجميع المخاطر (pool risk)[1] وحماية الأفراد من آثار الأضرار التي قد يسببها الآخرون ممن لا يملك المقدرة المالية على

[1] - تعد "تجميع المخاطر" إحدى طرق معالجة المخاطر، وتتلخص بأنه يتم تجميع المخاطر من ذات الصنف الواحد في حساب مشترك، كأن تجمع مخاطر الحريق معا، أو أن تجمع مخاطر حوادث السيارات معا، بحيث تتوزع المخاطر المتوقعة بين عدد كبير جدا من الأفراد المشتركين. ينظر: المغربي: محمد الفاتح، **مؤسسات مالية**، الأردن، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016، ص151.

الدفع لمن وقع عليهم الضرر بسببهم[1]. وتُظهر هذه الفكرة أن هناك سلعة عامة مرتبطة بتكليف جميع الأفراد بالاكتتاب بوثائق التأمين، (بإحضار جميع الأفراد وتجميعهم في حساب تأمين مشترك وخاص بحوادث السيارات) بحيث يمكن لكل فرد منهم أن يشارك مخاطر السياقة مع الغير، وحماية أنفسهم من الخسائر الكبيرة التي قد يتسبب بها أولئك الأفراد ممن يفتقرون إلى التأمين، ولا يتمكنون من تحمل تكاليف حوادث السير التي تسببوا بها. ومن المشاكل المستجدة التي يمكن التنبؤ بها كنتيجة للمشاركة القسرية (أو الإجبارية) في المخاطر أن حافز الأفراد لاتخاذ الاحتياطات اللازمة؛ لحماية سياراتهم من الحوادث الخفيفة والسرقات سيكون أقل منه في حالات عدم التأمين. والذي يظهر أن الاكتتاب في التأمين (تجميع المخاطر) يعمل على تحويل الوقت والمال المنفق؛ لحماية السيارات إلى سلعة عامة[2]؛ حيث يتحمل جميع المشتركين في التأمين (تجميع المخاطر) تكلفة الممتلكات المتضررة.

---

1 - قد تكون تفويضات التأمين وسيلة للمشرعين؛ لإعادة توزيع المخاطر والثروة دون تدخل الدولة بشكل مباشر في الضرائب والإنفاق. بعبارة أخرى: قد يكونون في بعض الأحيان مجرد وساطة نقل قانونية للثروة من المواطنين إلى شركات التأمين. ومما تجدر الإشارة إليه: أنني (أي: Jonathan Anomaly) لست في مقام مناسب لأحدد فيه موقفي بخصوص تفويضات التأمين: هل هناك ما يسوغ وجودها أم لا؟ أو بخصوص توزيع المخاطر أو الاختيار السلبي (adverse selection) هل هو مقبول أم لا؟ (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص125).

2 - توصف سلعة معينة بأنها سلعة عامة طالما اتسمت بخصيصتين: أولاهما اللاتنافسية، وثانيهما عدم إمكانية الاستبعاد، ويترتب على هاتين الخصيصتين: إمكانية الانتفاع بهذه السلعة مجانا، وقدر تعلق التأمين (تجميع المخاطر) بالسلع العامة فإنه يمكن القول: إن اكتتاب الأفراد في التأمينات يوجد حالة من الأمان والاستقرار والحماية في حالة وقوع حوادث السير، وهذه الحالة من الأمان والاستقرار وإمكانية تعويض المتضررين يمكن أن يطلق عليه السلعة العامة أو سلعة شبه عامة، من ناحية أن عموم الأفراد، وعموم المكتتبين سينتفع من انتشار هذه الحالة في المجتمع إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. فمثلا لو وقع ضرر على شخص معين مترجل على الطريق بفعل سيارة معينة، فإن التأمين سيتكفل بتعويض الضرر الواقع على هذا الشخص المترجل، فهو بذلك انتفع دون مقابل من حالة الأمان والاستقرار التي أثمرها الاكتتاب في التأمين.

والطريقة الوحيدة حتى يقبل الأفراد إنفاق المزيد من الموارد (الأموال) لحماية سياراتهم هي : السماح لمؤسسات التأمين بفرض (مزيد من) الرسوم التأمينية، أو بتغيير تفويضات التأمين، أو إنشاء سياسة أخرى تشجع الأفراد على اتخاذ المزيد من الاحتياطات ضد السرقات والأضرار المحتملة. وهكذا فإننا نرى أن التفويضات الجديدة يمكن أن تحدث تأثيرا مزدوجا : معالجة مشاكل السلع العامة من ناحية، والتسبب بمشاكل جديدة (أي : الآثار الخارجية بتعبير أعم) من ناحية أخرى، ناهيك عن احتمالية فرض تكاليف إضافية (تكاليف تنفيذ والتزام) .

عندما تكون السلعة العامة من نتاجات السياسة العامة، فإن السؤال الذي لم يجد إجابة وافية : هل ينبغي للحكومات توفير السلع العامة؟ أم أنه يجب على الحكومات أن تغير من سياساتها على نحو يثير دافعية الأفراد للمساهمة في توفير السلع العامة؟ ومن الأمثلة المثيرة للجدل : الحد من السمنة، فالبعض يعدها من السلع العامة؛ لأن ذلك سيتيح المال لجميع الأفراد المكتتبين في التأمين الصحي (وهذا في الولايات التي توفر تأمينا صحيا خاصا)، أو لجميع المكلفين الذين قاموا بدفع الضريبة الواجبة عليهم (وهذا في الولايات التي تمول فيها الخدمات الصحية من قبل الحكومة) . وغالبا ما يطرح موضوع التدخين بشكل مماثل، فكثيرا ما يتم التذرع بحجة السلع العامة لتسويغ فرض الضرائب على السجائر، وتنظيم استهلاك بعض أنواع الأطعمة والأشربة التي يتناولها الأفراد. وأحد أبرز المشاكل التي تواجه هذه الطروحات هو أن بعض الدراسات توضح في المتوسط أن البالغين المدخنين أو البالغين الذين دخلوا مرحلة السمنة – توضح أنهم – لا يتسببون بفرض تكاليف

صحية صافية على الأفراد الآخرين أعلى من متوسط أعمارهم، فمع أن متوسط أعمارهم أقل من غيرهم، إلا أنهم يعيشون فترة زمنية كافية لئن يساهموا بالكثير من المال من خلال الضرائب وأقساط التأمين، فهم (من هذه الزاوية في الرؤية) يماثلون غيرهم من الأفراد الذين يتمتعون بمستويات صحية أعلى. فإذا كان الأمر على هذه الشاكلة، فإن حجة السلع العامة تكاد تفقد قوتها أمام هذا الطرح. ومع ذلك، إن سلمنا أن المدخنين ومن تجاوزوا حد السمنة يتسببون بتكاليف عالية على غيرهم من الأفراد، بحيث يمكن القول: إن هناك سلعة عامة مرتبطة بهذه السلوكيات وتتمثل في الحد من التدخين والسمنة، فإن هذه التكاليف تعد من وظائف السياسة العامة بشكل عام. وهذا التحليل يعد صحيحا (أو مقبولا) بشكل جزئي؛ لأنه لا يسمح لشركات التأمين والشركات الأخرى – في الغالب من الحالات – بتمييز الأسعار من خلال فرض رسوم أعلى على الخدمات المقدمة للأفراد الذين يقومون بسلوكيات محفوفة بالمخاطر، ولأن برامج الرعاية الاجتماعية تغطي في العادة تكاليف الأفراد بقطع النظر عن السلوكيات التي يقومون بها من ناحية كونها محفوفة بالمخاطر أم لا.

عندما تتسبب السياسة العامة بظهور صور جديدة من مشكلات السلع العامة، فإنه ينبغي لنا النظر في السياسة العامة: فهل يجب قبول المزيد من السياسات التي تحاول توفير السلع العامة ذات الصلة، أم أنه يجب إلغاء السياسات التي تتسبب بالمشكلات، أم أنه يجب تعديل هذه السياسات.

الأبوية[1] والتأثير الذاتي المضاد[2]

[1] - الأبوية: لعلها الترجمة المناسبة لمفهوم (Paternalism)، وتعرف بأنها ممارسة السلطة والنفوذ على الفرد، والتدخل في حريته وإرادته، ويراد بها قدر تعلق الأمر بالسلع العامة: إحدى السياسات أو الممارسات التي تقوم بها الحكومة تجاه أفراد المجتمع، بحيث يكون السلوك الحكومي مماثلا لسلوك الآباء تجاه أبنائهم، وهذه المماثلة لا تشير بالضرورة إلى جميع السلوكيات النموذجية للآباء، ولا حتى السلوكيات النموذجية للآباء تجاه أطفالهم، فهذه المماثلة تنصرف إلى السلوك الأبوي الذي ينطوي على شكل من أشكال التسلط أو الإرغام أو الإلزام في إطار من الرحمة والحب ورجاء الخير لأبنائه. وقد أيد البعض هذه النظرية، واستندوا إليها لتوسيع النشاط الحكومي كتحديد السلع العامة التي ينبغي توفيرها للمجتمع بقطع النظر عن رغبات أفراده، وانتقد البعض هذه النظرية باعتبارها تقيد الحق الطبيعي للأفراد في حرية الاختيار، ولأنها تفترض في الفرد جهله وعدم كفاءته في التعامل مع الأحداث. ينظر:

* Duber: Dominik, **The Concept of Paternalism**, in Preference: **New Perspectives on Paternalism and Health Care**, Editor: Thomas Schramme, Switzerland, Library of Congress Control Number, 2015, Pages: 31 - 32.

* Grill: Kalle, **Paternalism**, in Preference: **Encyclopedia of Applied Ethics**, 2d ed, Elsevier, Academic Press, 2011.

[2] - الترجمة الحرفية للتركيب اللغوي: (self - subversion) هي: ذاتي التدمير، أو الهزيمة من داخل الذات، أما الترجمة المناسبة لهذا التركيب: فهي "التأثير الذاتي المضاد"، ولتوضيح هذا المفهوم فإنه يمكن القول: أي سلوك يقوم به الفرد وفقا لنظرية معينة، فإن هذا السلوك يؤتي ثمارا بحسب مبادئ النظرية وقواعدها، فالسلوك القويم بحسب نظرية النفعية هو ذلك السلوك الذي يحقق أكبر رفاهية أو أكثر منفعة للمجتمع أو للفرد، فالحكم على هذا السلوك بالصواب أو الخطأ إنما يكون بمقدار ما يسهم به من زيادة المنفعة أو تقليل الشقاء. إلا أن هذه النظرية تحمل في ذاتها خطرا (أو تأثيرا) يهدد ذاتها، فالوقت الذي يستغرقه الفرد؛ ليختار أفضل بديل لإنجاز العمل من بين ثلاثة بدائل قد يكون سببا لفوات أحسن بديل، فعلى سبيل المثال: لو أن شخصا ما رأى طفلا يغرق في بركة، فإن هذا الشخص أمام ثلاثة بدائل: فإما أن يغادر المكان دون أن يفعل شيئا، وأما أن يتصل بالجهات الأمنية المختصة وينتظر، وإما أن يدخل البركة لإنقاذ الطفل، فهذا الشخص يحاول أن يختار البديل الأكثر منفعة والذي يحقق أكبر سعادة، فإن افترضنا أنه اختار البديل الثالث وقام بتنفيذه، فإن الوقت المستغرق لاتخاذ هذا القرار قد يكون أودى بحياة الطفل غرقا. ينظر:

Makoto: Suzuki, **Is Act Utilitarianism Self - Effacing? The Rising Need of Utilitarian Awareness in Indirect Strategies**, Tetsugaku, Vol.2, Page: 51, 2018.

طالما تثير "قرارات الحكومة الإلزامية" (government coercion) قضايا أخلاقية عميقة[1]؛ لأن الإلزام – أحيانا – هو الطريقة الوحيدة للحكومات لإنتاج السلع العامة وتوفيرها في المجتمعات، وبالتالي فإنه يجب أن نكون متحفظين على مقدار السلطة التي نمنحها لصانعي القرار السياسي عند تحديد السلع العامة التي ينبغي إنتاجها.

ذُكر سابقا أن ليس كل الرغبات تستحق الإشباع، فإذا كان الطلب على السلع العامة نابعا من رغبات فاسدة أو لا منطقية، فإن الأفراد لن يكونوا بالضرورة أحسن حالا إن تم إشباع رغباتهم. والعكس صحيح، حيث أنه من الممكن أن نجعل حياة الأفراد أحسن حالا إذا ما أمكن إحباط رغباتهم (أي: تخفيض مستوى رغبتهم

[1] - مع أن البعض يستعمل الإلزام أو الإكراه (coercion) للإشارة إلى استخدام القوة أو التهديد من قبل طرف معين ضد طرف آخر على نحو تنتهك فيه حقوق الطرف المكره، إلا أنني (أي: Jonathan Anomaly) أفضل استخدام هذا المفهوم بطريقة محايدة أخلاقيا، بحيث ينصرف هذا المفهوم إلى معنى آخر وهو أن: الخيارات القابلة للتطبيق والمتاحة للطرف المكره قد أصبحت أقل عن السابق (ويرجع ذلك إلى الخوف من المساءلة أو العقاب)، ولا يعني أن حقوقه قد انتهكت أو أن مستوى رفاهيته قد انخفضت. وفي الواقع: فإن (Hobbes) يرى أن القوانين التي يتم الإلزام بها بالقوة والسلطة (الإكراه) تعزز من مستوى الرفاهية من خلال زيادة الثقة والتنسيق والتبادل (الثقة بالقوانين والتنسيق مع الحكومة وتبادل المعرفة معها). (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص125).

تجاه شيء معين)[1]. وفي الواقع، فإنه يتم توفير العديد من السلع العامة رغم وجود تيار معارض من عامة الناس، ورغم أن الأفراد ينتفعون بها بطرق متعددة إلا أنهم لا يدركون أهمية وجودها، فمن ذلك: اتفاقيات التجارة الحرة، فهذه الاتفاقيات ذات منفعة تعود على المجتمعات[2]، ومع ذلك فإنها لا تحظى بشعبية عند عموم الأفراد، ومثلها: المعاهدات الدولية التي تهدف إلى الحد من التلوث عن طريق تقييد العمل التجاري في بعض المواد الكيميائية، كمركبات (CFC)[3]؛ لما لها من تأثير مدمر على طبقة الأوزون، فالقليل من الأفراد لديهم الحافز للتسجيل في دورات تعليمية في مجالي الاقتصاد والعلوم البيئية، أو للبحث والتقصي عن تفاصيل المواثيق الدولية؛ لذلك فإنه ليس من المستغرب أن يكون الكثير من الأفراد

---

1 - يمكن ضرب المثال التالي؛ لتوضيح معنى "إحباط الرغبات": افترض أن أحدا ما يرغب في كوب من الشاي، وبعد أن تم إعداد الكوب ووضعه على الطاولة، أراد شخص ما إحباط رغبة الأول في شربه، وذلك عن طريق رش رذاذ معين في الهواء يعمل على تقليل الرغبة في شرب الشاي، فإن المحصلة هي أن الأول عزف عن شربه، وقدر تعلق الأمر بالسلع العامة، فإن بعض رغبات الأفراد تجاه سلعة معينة قد تكون لا منطقية أو فاسدة، مما يحدو بهم إلى تفضيل سلع معينة على حساب سلع أخرى تهم المجتمع بأسره، فتعمل الحكومة على إحباط هذه الرغبات بتوعية هؤلاء وتثقيفهم بفساد رغباتهم ولا منطقيتها. ينظر:

Birks: David and Douglas: Thomas, **Two Ways to Frustrate a Desire**, J Value Inquiry (2017) 51: Page: 417 - 418.

2 - وهذا على حد توصيف الباحث الأصيل: "Jonathan Anomaly".

3 - (CFC) مركبات عضوية تتكون من الكلور والفلور والكربون.

على جهالة بالسياسات التي تسعى لتوفير السلع العامة العالمية[1]، فإن كان هذا صحيحا، فإنه من المنطق والمعقول أن يتكفل صانعو القرار السياسي بتوفير السلع العامة إذا ما تبين أن هناك طلبا واسع النطاق عليها، بعد نشر المعلومات ذات الصلة بالسلعة العامة لكافة أفراد المجتمع، وبطريقة تكفل وصولها إلى كافة الأفراد قدر الإمكان.

ومن المشكلات الواقعية المرتبطة بنظرية: "بعض الرغبات تستحق الاعتبار أكثر من غيرها عند توفير السلع العامة": أن هذه النظرية تتيح لصانعي القرار السياسي تمرير بعض التشريعات غير العادلة (repressive laws) من خلال التذرع برغبات بعض الناخبين المعاكسة إذا كانوا أكثر ثقافة ودراسة حول تفاصيل السلع العامة.

أبدى (David Schmidtz) قلقا من أن إحدى المشكلات المتعلقة باستخدام سلطة (أو صلاحيات) الحكومة في توفير السلع العامة هي: الأبوية، "فإلزامنا بالمساهمة يعد أمرا أبويا بقدر ما تمنحه لنا من الإيجابيات (التي) لا يمكن أن نحقق مثلها لأنفسنا؛ لأننا نفتقر إلى الإرادة الجماعية". ويضيف أيضا: "إن الأبوية تعد أمرا محمودا، بمعنى أن النتيجة النهائية المتحصلة ليست أمرا جيدا لنا

[1] - فعلى سبيل المثال: لم يسمع معظم أفراد المجتمع ببروتوكول مونتريال المتعلق باستنزاف طبقة الأوزون، ومن بين هؤلاء من يعتقد أن تغير المناخ واستنزاف الأوزون هما نفس المشكلة. وذلك وفقا لاستطلاع حديث حول المواقف الأمريكية من تغير المناخ، وتعتقد أغلبية كبيرة من الأفراد اعتقادا خاطئا أن الثقب في طبقة الأوزون، وأن عبوات الرذاذ الجوي (عبوات تعبأ بمادة مضغوطة، ويمكن إطلاقها كرذاذ ناعم) تسبب الاحتباس الحراري، مما يؤدي إلى اعتقادات خاطئة بأن حظر هذه العبوات، وإيقاف إطلاق الصواريخ عبر طبقة الأوزون تعد معالجات قابلة للتطبيق. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص126).

فحسب، بل هي نتيجة نرغب فيها حقا" . ومع أنني – أي: Jonathan Anomaly – موافق على أن الأبوية تمثل قلقا حقيقيا[1]، إلا أن (David Schmidtz) يستخدم مفهوم الأبوية بطريقة أعتقد أنها تحدو بنا إلى رفضها. أما (Gerald Dworkin) فيوضح أنه ما دام الإلزام مرتبطا بالأبوية، فإنه ينبغي لنا أن نتجاوز ما تم تقريره حول ممارسة الأعمال المتعلقة بالذات[2]. فبحسب (Dworkin) (وعلى النقيض من Schmidtz) فلو أقر كل منا بأن الغاية من وراء السلوك أمر نبيل وذو منفعة، إلا أننا نفتقر إلى القوة والسلطان لتحقيق هذه الغاية، فإن القانون الذي يلزمنا بالقيام بدورنا لتحقيق الغاية ليس أبويا؛ لأنه لا يتجاوز ما تم تقريره. علاوة على ذلك، فإن بعض الأفراد لا يعتبرون توفير السلع العامة الإلزامي ذا منفعة (أو غاية نبيلة)، فإن كان السبب في توفير السلع العامة هو منع بعض الأفراد من إلحاق الأذى بالبعض الآخر، فإن الإلزام في

---

[1] - ولعل سبب هذا القلق يرجع إلى أن التدخل في سلوك الآخرين، وتقييد الحرية الفردية يؤدي إلى نتائج غير متوقعة وغير مرغوب فيها، فمن وجهة نظر الرافضين للأبوية: التدخل في سلوك الآخرين ومحاولة فرض رأي معين عليهم وتسويغه بحجة المصلحة من شأنه أن يساهم في تقليل فرصة التميز والتفوق في المجتمع. ينظر:

Oh: Eunseong, **Mill on Paternalism**, Journal of Political Inquiry, New York, 2016, Page: 3.

[2] - ومما يحسن توضيحه في هذا المقام: إن بعض المفكرين رفضوا بشدة "الأبوية"، وعدواً أي تدخل خارجي في شؤون الأفراد انتهاكا صارخا للحرية الفردية حتى لو كان المقصود من هذا التدخل تحقيق الرفاهية للفرد المتدخل في شؤونه، ولم يجوزوا التدخل إلا في حالة واحدة وهي أن يكون سلوك المتدخل فيه مسببا للضرر والأذى للآخرين. بعبارة أخرى: للفرد الحرية المطلقة أن يمارس أي عمل يتعلق بحياته وذاته، وليس من حق أحد أن يضيق عليه إلا إذا كان سلوكه فيه تعد على خصوصيات على الآخرين. ينظر:

Oh: Eunseong, **Mill on Paternalism**, Journal of Political Inquiry, New York, 2016, Page: 1.

هذه الحالة ليس أبويا[1] (إذا استخدم الإلزام في حالة معينة وكان مرفوضا، فهذه مسألة منفصلة) . فعلى سبيل المثال : إذا دعا أحد المراكز الصحية المتخصصة في مكافحة الأمراض المعدية إلى سياسة معينة تتطلب تطعيم معظم أفراد المجتمع ضد مرض "الجدري" ، فإن هذا لا يعد سلوكا (أو إجراء) أبويا إذا كان السبب وراء هذه الدعوة هو منع الأفراد من نقل عدوى فيروس الجدري إلى الآخرين[2] .

وبقطع النظر عن الأبوية، فإنه قد يساورنا القلق من صانعي القرار السياسي إذا ارتأوا أن بعض السلع العامة ينبغي توفيرها بشكل علني (باستفتاءات جماهيرية) ؛ على اعتبار أن الأفراد سيؤيدون توفيرها طالما أنه يتم تزويدهم بالمعلومات اللازمة (والمتعلقة بالسلع العامة) بطريقة تضمن وصولها إلى كافة أفراد المجتمع، فهذه الحجة المنطقية قد تدفع بهم إلى الدفاع عن السياسات المرفوضة أخلاقيا من خلال استظهار الرغبات المعاكسة لناخبيهم . ومع أننا نفترض أن صانعي القرار السياسي

---

1 - ذكر سابقا أن الأبوية تمثل سلوك الحكومة تجاه أفراد المجتمع على نحو يماثل سلوك الآباء تجاه أبنائهم، وأن هذا السلوك له صفة الإلزام، ومما ينبغي ذكره في هذا المقام: ليس كل سلوك تجاه أفراد المجتمع يعد سلوكا أبويا، فهناك بعض الشروط التي ينبغي أن تتوفر في هذا النوع من السلوكيات: أولها أن يكون السلوك ضربا من التدخل، وثانيها عدم موافقة المتدخل فيه، وثالثها أن يكون دافع السلوك هو تحقيق المنفعة للمتدخل فيه، ورابعها أن يعتبر المتدخل نفسه له صفة التفوق على المتدخل فيه، وخامسها - عند بعض الباحثين - أن يكون السلوك طوعيا، وبناء عليه: إذا ألزمت الحكومة الأفراد بواجب منوط بهم، فهذا الإلزام لا يعد أبويا؛ لأن ظاهر الأمر أن الحكومة لم تتدخل في الأفراد وحرياتهم، بل أنها سعت إلى توجيههم بتنفيذ ما هو واجب عليهم. ينظر:

Grill: Kalle, **Paternalism**, in Preference: **Encyclopedia of Applied Ethics**, 2d ed, Elsevier, Academic Press, 2011.

2 - السلع العامة والتي يمكن تسويغها - ولكن ليس باعتبارها طرقا؛ لمنع الأفراد من إيذاء الآخرين - على أنها طريقة لتعزيز تفضيل معين (كنا سنحظى به لو أننا نملك معلومات أفضل) فإننا سنعتبر توفيرها أبويا من وجهة نظر (Dworkin)، بل وربما نعتبرها أبوية لها ما يسوغها. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص126).

يسيئون في طرح حججهم وأدلتهم (المستنبطة من نظرية معينة) إلا أن هذا لا يعني أن النظرية ذاتها التي استنبطوا منها تلك الحجج والأدلة مجانبة للصواب . فعلى سبيل المثال : يوضح (Henry Sidgwick) أن النظرية النفعية (Utilitarianism) قد تكون ذاتية التأثير (self – effacing) "وهذا يبين أنه لا ينبغي لأحد أن يستخدمها كأداة تحليلية لاتخاذ قرار معين" ولكنها لا تتسبب بتقويض نفسها "وهذا يبين أنها على خطأ" . فبحسب (Sidgwick) : قد يكون من الأفضل من وجهة نظر النفعي – ووفقا لمبادئ النفعية – أن ترفض بعض تحليلاته واستنتاجاته من قبل عامة الأفراد بشكل عام، بل إنه قد يفضل أن يبقى بعض السيئين (من يسيئون استعمال النظرية) بعيدين كل البعد عن محيطه ككل، فبقدر ما أن حسابات النفعي لا مفر منها ومعقدة، فإنه من المحتمل أن تؤدي إلى نتائج غير مرغوبة فيها[1] .

---

[1] - تعد النظرية النفعية واحدة من النظريات الأخلاقية، والأصل في تطبيق القواعد العامة في هذه النظرية ومبادئها أن تحقق الخير والسعادة للفرد والمجتمع، بل وإن الخروج عن هذه القواعد في ظروف معينة تحقق الخير والسعادة للفرد والمجتمع أيضا، فمثلا: قد يصف الطبيب نظاما غذائيا عاما لشخص معين؛ ليحافظ على صحته، وأن ذات الطبيب قد يوصي ذات الشخص في ظروف مختلفة بالعدول عن ذلك النظام العام إلى استثناء معين؛ لأنه أكثر ملاءمة لصحة الفرد. إذن القواعد العامة للنظرية والاستثناءات الواردة عليها تحقق الخير والسعادة، ولكن بشرط أن يكون المجتمع مثاليا، وأن يتسم كل أفراده بالعقلانية، وأن يكونوا من النفعيين المستنيرين الواعين، وأن يدركوا متى ينبغي لهم أن يلتزموا القواعد العامة، ومتى ينبغي لهم أن يلتزموا الاستثناءات، وبسبب هذه الحسابات المعقدة فإن (Sidgwick) يرى ضرورة إقصاء من يسيئون استعمال النظريات، ومما تجدر الإشارة إليه: إن المسألة كما يراها (Sidgwick) أعقد من أن تتوضح في هذه العجالة، ولمزيد من التوضيح فإنه يمكن الاطلاع على:

Sidgwick: Henry, **The Methods of Ethics**, Jonathan Bennett, 2017, Page: 238.

فالقلق الذي نتحدث عنه هو امتداد طبيعي لفكر (Sidgwick). فإذا كان صانعو القرار السياسي يسيئون استخدام الحجج والأدلة لتسويغ سياساتهم التي لا تتوافق مع الحجج التي يطرحونها، فإنه من المستحسن أن يتوقفوا عن طرح هذه الحجج.

ومع أنه من الممكن أن نكون أحسن حالا لو أنه لم يتم صياغة (أو وضع) نظرية السلع العامة، أو أنه لم يتم ترويجها على مستوى صانعي القرارات السياسية. يبدو هذا (الافتراض) تشاؤميا إلى حد كبير. كما أنه من الممكن أن يتبنى صانعو القرارات السياسية الحجج والمبادئ التي تخدم مصالحهم الذاتية، أو أنهم يتبنون ما قد يكون ضارا دون قصد. يمنحنا هذا (الافتراض) سببا للتضييق على قوتهم وسلطتهم، كما أنه يولي اهتماما أكبر للحوافز السياسية. بعبارة أخرى: لا ينبغي أن يكون ذلك سببا في تغيير وجهة نظرنا حول العلاقة المتشابكة بين إشباع الرغبات، والرفاهية، والسلع العامة.

نتائج الفصل الأول

تناولت هذه الدراسة السلع العامة، وبينت أنها ذات ارتباط بفشل السوق، وأن الحكومات قد تتدخل أحيانا لتحسين الأوضاع، إلا أن الطلب واسع النطاق على السلع العامة يعد في أحسن الأحوال شرطا ضروريا للتدخل الحكومي. كما بينت الدراسة أن أنه لا يوجد ارتباط وثيق بين الطلب والرفاهية، وأن الارتباط بينهما ضعيف وخاصة في حالة السلع العامة؛ لأن لدى الأفراد الحد الأدنى من الحافز؛ ليكتسبوا معرفة أوسع بالسلع العامة التي تفتقر إلى إمكانية إنتاجها أو استهلاكها

من طرف واحد. ومما هو مقرر في اقتصاد السوق أن تفضيلات الأفراد مشوهة التكوين (أي أنها مبنية على رغبات فاسدة) تقع تحت طائلة المسؤولية، أو بعبارة أخرى: يتحمل الأفراد المشترون تكاليف اختياراتهم السيئة، وهذا نادرا ما يكون صحيحا في المجال السياسي؛ لأن الأفراد لا يتمتعون إلا بقدر قليل من القوة أو السلطة لاتخاذ القرار، إما من خلال الاستهلاك (الانتفاع) أو من خلال التصويت (المشاركة في الاستطلاع) على السلع العامة التي يمكن توفيرها مستقبلا. وهذا يعني: قبل معالجة مشكلة السلع العامة وآليات الحكومة في توفيرها، فإن على صانعي القرار السياسي النظر في الرغبات الكامنة وراء الطلب على السلع العامة من ناحية فسادها أو صلاحها (معقوليتها أو لامعقوليتها)، وهل تكاليف توفير السلع العامة تتجاوز منافعها أم لا، وهل تتمكن الأسواق من توفير السلع العامة على نحو أفضل أم أسوأ من توفير الحكومة للسلع العامة.

الفصل الثاني[1]

لماذا تحتاج المجتمعات إلى السلع العامة

يعد مفهوم السلع العامة (Public Goods) من المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي الغربي، فقد تناوله كثير من الباحثين بالشرح والتوضيح، فعلى سبيل المثال لا الحصر، رصد بعض الباحثين الوسيلة الأمثل لتوفير السلع العامة، ومنهم من حاول التعرف على تأثير السلع العامة على التنمية الاقتصادية، وآخرون قاموا برصد سبل تمويل السلع العامة، بينما أجرى بعض الباحثين تقييما لـ "اللامركزية الديمقراطية" على تمويل السلع العامة.

أما "السلع العامة" في المكتبة العربية الاقتصادية فلا نكاد نسمع لها ذكرا إلا في المصنفات الاقتصادية على سبيل الإيجاز، لذلك فإنني ارتأيت أن أتناول إحدى هذه الدراسات الغربية وأقوم بترجمتها لإثراء المكتبة العربية، وقد وقع الاختيار على دراسة الباحثة الاقتصادية: (Angela Kallhoff) الموسومة بـ (Why societies need public goods).

---

[1] Why societies need public goods, Prof. Angela Kallhoff, Taylor & Francis, Critical Review of International Social and Political Philosophy] Vol. 17, No. 6, 635 - 651, on [14 Apr 2014], https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13698230.2014.904539.

أستاذة في علم الأخلاق (Ethics)، وعلى وجه الخصوص: الأخلاقيات التطبيقية، وهي أستاذة في جامعة فيينا/ النمسا، قامت بتأليف كتاب عن أخلاقيات الحياة النباتية، المرتبط بكتاب الطبيعة الأخلاقية في أخلاقيات أرسطو، وكتاب عن الفلسفة السياسية للمواطنة.

وبصدد مفهوم السلع العامة وما تتسم به من خصائص، فإنه من المناسب إلقاء شيء من الضوء على ذلك قبل البدء بعرض الدراسة الأصلية:

تتحدد طبيعة السلع العامة وفقًا لخصيصتين اثنتين تميزانها عن السلع الخاصة: **أولاهما**: أنها ليست محلا للتنافس بين أفراد المجتمع. **وثانيهما**: عدم إمكانية استبعاد فئة محددة من الأفراد من استهلاكها.

ويعبر الاقتصاديون عن الأول: (Non – Rivalry in consumption)، أي سلعة غير قابلة للتنافس، ويعنون بذلك: إمكانية استهلاك السلعة العامة من قبل عدد لا محدود من الأفراد دون أن يقلل ذلك مما هو متاح للاستهلاك للآخرين[1]، ويعني ذلك بالضرورة: أنه لا يوجد حالة تنافس على السلعة العامة؛ كما أنها متوفرة في المجتمع، فخدمات الحماية التي يقدمها الجيش إنما هي خدمات تعم كل أفراد المجتمع، فانتفاع مجموعة معينة بالسلعة العامة لا يعني انخفاض مستوى المتاح منها لمجموعة أخرى[2]، وهي بذلك تعتبر سلعة غير قابلة للتنافس من قبل أفراد المجتمع.

ويعبرون عن الخصيصة الثانية: (Non – Excludability in supply)، ويعنون بذلك: عدم إمكانية إقصاء الأفراد العازفين عن تمويل السلعة العامة من

---

(1) Kaul, Grunberg and Stern:, Defining Global Public Goods, Page: 3, in Preference: Global Public Goods, International Cooperation in the 21ST Century, Page: 42.

(2) McNutt: Public goods and club goods, Page: 2 - 3. Look else: Kaul, Grunberg and Stern:, Defining Global Public Goods, Page: 3, in Preference: Global Public Goods, International Cooperation in the 21ST Century, Page: 41.

الانتفاع بالسلعة العامة[1]، فمنظومة الدفاع عن الوطن تعد سلعة عامة، ولا يمكن إقصاء أي أحد لم يدفع الضرائب المستحقة عليه[2]، والمنارات الضوئية في البحار تعد سلعة عامة، تستفيد منها جميع السفن التي تمر في تلك البحار، فأن تستبعد عدداً من السفن من البحر إلى البر مباشرة؛ لأنها لم تساهم في تمويل المنارات يعد استبعاداً غير ممكن.

والأمثلة على السلع العامة بحسب هذه الخصائص ستكون على مراتب[3]:

ا. سلع عامة نقية (مطلقة) وهي تلك السلع التي تتوافر فيها الخصيصتان مثل سلك الشرطة والجيش والنظام القانوني والسياسة النقدية، فتلك سلع متاحة لكل أحد، واستهلاكها لا يقلل من نصيب الآخر، كما أنه ليس من الممكن أن تستبعد أحدا من الانتفاع بهذه السلع.

ب. سلع شبه عامة وهي تلك السلع التي تتوافر فيها الخصيصتان، إلا أنها يمكن أن تفتقر لإحداهما في ظرف معين، ومنها التعليم والإرسال الإذاعي أو التلفزيوني والحدائق العامة، والطرق والجسور، فكل هذه سلع تتوافر فيها الخصيصتان، إلا أنه في ظرف معين قد تفتقر لإحدى الخصيصتين، فمثلاً الحدائق العامة سلعة

---

(1) Kaul, Grunberg and Stern:, Defining Global Public Goods, Page: 3, in Preference: Global Public Goods, International Cooperation in the 21ST Century, Page: 42.

(2) فأن تقوم المجموعة (أ) بدفع الضرائب المفروضة عليها، بينما تعزف المجموعة (ب) عن الدفع، فهذا لا يعني أن تستفيد المجموعة الأولى من منظومة الدفاع بينما لا تستفيد الثانية، فلا يتصور مثلا أن يتم السماح لجيش أجنبي أن يهاجم منزل أحد المواطنين؛ لأنه لم يشترك في دفع تكاليف تجهيزات الجيش اللازمة للدفاع عن الوطن ويقتصر في دفاعه عن المواطنين المشتركين في دفع تلك التكاليف!!

(3) Local Government and the Provision of Public Goods, New Zeland, Local Government Forum, 2008,Page: 5 - 6.

متاحة لكل أحد، وانتفاع فرد بها لا يقلل من انتفاع الآخرين، إلا أنه في ظرف ما وهو الازدحام عليها في وقت معين، يقلل من فرصة الآخرين من الانتفاع بها، أو أنه قد تفرض رسوم معينة على دخولها – كما هو الشأن في الأندية الرياضية – مما يمكّن الهيئة الإدارية من استبعاد من لا يدفع قيمة الرسوم من دخولها[1].

نجح علماء المالية قبل حوالي نصف قرن في صياغة تعريف دقيق للسلع العامة، حيث يوضح هذا التعريف خصيصتين من الخصائص المحدّدَة لهذا النوع من السلع، أولاهما أنه من الصعب – إن لم يكن من المستحيل – استبعاد الآخرين من الانتفاع بهذا النوع، وثانيهما أن المنافع التي تخصص لفئة معينة من الأفراد لا تقلل من مقدار المنافع المتاحة للآخرين. ومنذ ذلك الحين، يعتبر عدم إمكانية الاستبعاد، وعدم وجود التنافس في استهلاك السلع العامة من الخصائص المميزة لهذه السلع. ونظرا لهذه الخصائص؛ فقد اعتبرت هذه السلع سببا من أسباب: إخفاق السوق أو فشل السوق، وأنها تسبب نقصا حادا في العمل الجماعي. يجادل المنظرون حتى يومنا هذا: حتى نحول دون اللاكفاءة ونمنع الفشل في السوق، فإنه يجب أن تكون السلع الخاصة بديلا عن السلع العامة.

تصور هذه الدراسة السلع العامة من جانب مختلف؛ فنظرا لخصائص السلع العامة، فإنها تنتج العديد من الآثار الجانبية الإيجابية على المجتمع، فهي تعزز الاندماج الاجتماعي، كما أنها تمثل مظهرا من مظاهر الشعور المشترك بالمواطنة. ولدى

---

(1) McNutt: Patrick, Public Goods and Club Goods, University of Dublin, University of Dublin, Encyclopedia of Law & Economics (0750), 1999, Page: 927 - 929.

مناقشة الآثار الإيجابية للسلع العامة على المجتمع، فإن هذه الدراسة تتوافق إلى حد كبير مع إعادة تقييم حديثة للسلع العامة في سياق الفلسفة السياسية. فقد تم اختبار السلع العامة كنوع من السلع التي تحتاج إليها الديمقراطية، وكتعبير واضح عن الاندماج الاجتماعي، ناهيك عن أنها تشكل مظهرا واضحا من مظاهر الإحساس المشترك بالمواطنة. كما أنه تم اختبار السلع العامة كأحد الأمور الأساسية التي تساهم في التضامن (التكافل) في المجتمعات التعددية.

تقوم هذه الدراسة على سبعة أقسام:

القسم الأول: ويبدأ بتعريف السلع العامة، وما يتعلق بها من خصائص: عدم إمكانية الاستبعاد، وعدم التنافس في الاستهلاك. فعند تفسير هذه الخصائص سيتم إعداد مناقشة حول السلع العامة في سياق الفلسفة السياسية، كما سيعرض هذا القسم الاختلافات القائمة بين الأنواع المختلفة من السلع العامة.

القسم الثاني: حيث يعرض رؤية جديدة (منهجا بديلا) للسلع العامة، ويشرح الحجة العامة.

القسم الثالث: ويناقش السلع العامة باعتبارها سلعا تضامنية، ويفترض أن السلع العامة تعزز من الاندماج الاجتماعي.

القسم الرابع: حيث يصور السلع العامة كسلع تواصلية، أي أنها تعمل على زيادة التواصل الاجتماعي بين الأفراد، وتساهم في الوعي المتبادل بينهم.

القسم الخامس: ويصور هذا القسم السلع العامة كـ (identification goods) ويستكشف دور السلع العامة في تحفيز الإحساس المشترك بالمواطنة.

تصور الأقسام من القسم الرابع إلى القسم السادس مجموعة من العوامل (الآثار) الخارجية الإيجابية للسلع العامة على المجتمع.

القسم السادس: ويناقش مسألة التدخل، والتي تنص على أن الحكومات تحتاج إلى دعم السلع العامة لحماية المجموعة الأساسية من هذه الآثار.

تقوم الحجة الرئيسة على أن النظرة الاقتصادية البحتة تتجاهل كفاءة المؤسسات الاقتصادية في دعم السلع العامة.

ثم الخاتمة ومناقشة بعض الآثار على تقييم الخصخصة.

القسم الأول: إعادة البحث والنظر في مفهوم السلع العامة

تختلف السلع العامة عن السلع الخاصة، فهي تفتقر إلى المعالم (السمات) التي تتميز بها السلع الخاصة، كما أنها متاحة لأفراد المجتمع، كما يظهر من الخصائص التي تتسم بها أنه لا يمكن استبعاد الآخرين من الانتفاع بها، وأنها سلع غير قابلة للتنافس عند استهلاكها (أو الانتفاع بها).

تعود هذه المساهمة البحثية إلى الأفكار الأولية للمنظرين في مجالي: المالية العامة والاقتصاد، فعلى الرغم من أن المؤلفين في هذه المجالات يناقشون السلع العامة على أساس من قوانين السوق، إلا أنهم اكتشفوا أهمية الخصائص المحددة لهذه المجموعة من السلع، فبسبب هاتين الخصيصتين فإن السلع العامة متاحة لجميع الأفراد، ومن أجل تسليط الضوء على هذه المسألة، فإنه من المناسب إيراد الأمور التالية والتي تحدد نطاق السلع العامة:

أولا: مما يترتب على الخصيصة الأولى (عدم إمكانية استبعاد المنتفعين) أن كل فرد يرغب في الانتفاع بالسلع العامة فإنه يمكن أن يقوم بذلك، ومن الأمثلة التي تجسد هذه الخصيصة على نحو جليّ: السلع الطبيعية مثل أشعة الشمس، ومن ذلك أيضا: المساحات العامة، والبنية التحتية، والوسائط الإعلامية، فبمجرد أن تكون هذه السلع متاحة، فإنها تكون متاحة لكل أحد، ولا تقتصر على مجموعة محددة من الأفراد.

ثانيا: ومما يترتب على الخصيصة الثانية (عدم إمكانية التنافس) أن توفير السلع العامة في المجتمع، وجعلها متاحة لكل فرد لا يتضمن المزاحمة (المنافسة) على هذا النوع من السلع، ومن الأمثلة في هذا المقام: التعليم العام، ونظام الرعاية الصحية الذي يقدم الخدمات الأساسية لكل فرد. ومع ذلك فإن السلع التي تتجسد فيها كلتا الخصيصتين تعد نادرة، فمعظم السلع العامة تنتمي إلى مجموعة السلع العامة غير النقية، والتي إما أن تجسد كلتا الخصيصتين إلى درجة معينة، أو أنها تجسد خصيصة واحدة كأقصى حد، لذلك فإنه من الضروري إلقاء نظرة فاحصة على مجموعة السلع العامة غير النقية.

ليس بالضرورة أن تكون السلع العامة غير النقية سلعا متماثلة، فقد يتم توفير سلعة ما من السلع العامة ولا تتسم إلا بخصيصة واحدة من الخصيصتين، كما قد يتم توفير سلعة أخرى تتشارك فيها الخصيصتان (أي: يكون لكل خصيصة نصيب في تلك السلعة)، ويعود السبب في ذلك إما إلى بنيتها المادية، أو بسبب

القيود على الانتفاع[1]، أو بسبب صعوبة تحول السلع من سلعة عامة إلى سلعة يتحقق فيها أحد قيود الانتفاع بالسلع العامة.

ومزيدا من الفائدة، فإنه من المناسب التمييز بين العديد من الحالات: فأما السلع التي تتسم بخصيصة إمكانية الاستبعاد، وتفتقر إلى خاصية المنافسة بين المنتفعين المحتملين (لا تنافسية) فإنه يطلق عليها السلع الخاضعة للرسوم (Toll Goods)؛ (وتعني تلك السلع التي اشترطت الهيئة المختصة الانتفاع بها بشرط دفع الرسوم[2]، أما السلع المشتركة (Common Pool Goods) والتي تفتقر إلى إمكانية الاستبعاد وتتسم بإمكانية التنافس على الانتفاع بها فهي تمثل بديلا أفضل من سابقتها[3].

تتوافق السلع الخاضعة للرسوم (Toll Goods) مع السمة البارزة في السلع العامة من ناحية كونها متاحة لكل أحد، إلا أنه ليس بالضرورة أن تكون متاحة لكل أحد من المنتفعين المحتملين، حيث يتم حجز وحدات هذا النوع من السلع

---

1 - قيود الانتفاع هي الترجمة التي ارتآها المترجم لمصطلح (entrance barriers) وتعني: تلك القيود التي تفرضها هيئة معينة على الانتفاع بالسلع العامة بحيث لا يمكن الاستفادة منها إلا من خلال تجاوز هذه القيود، وأبرز الأمثلة عليها الرسوم التي تفرضها الهيئة المختصة على الأفراد حتى يتاح لهم الانتفاع بالسلع العامة.

2 - ففي هذا النوع من السلع (Toll Goods) يسهل استبعاد الراغبين بالانتفاع مجانا، كما في السلع الخاصة، إلا أن الانتفاع بهذه السلع يكون مشتركا بين الأفراد، ومن مفردات هذه السلع الحدائق العامة، حيث يمكن التحكم فيمن ينتفع بها من خلال تكلفة معقولة، ويلاحظ في هذا النوع من السلع أن إنشاءها أو توفيرها لا يحتاج إلى عمل جماعي؛ لأن إمكانية استبعاد الراغبين بالانتفاع بها مجانا يخلق حافزا عند المستثمرين لتوفيرها؛ لجني الأرباح تبعا لذلك.

3 - ففي هذا النوع من السلع (Common - Pool Goods) يصعب استبعاد المنتفعين بها مجانا، كما أنها تتسم بأنها مشتركة بين الأفراد، الأمر الذي يخلق حافزا للانتفاع بها، بل والمسارعة إلى ذلك بأسرع وقت حتى ينتفع بها قبل غيره، وذلك دون أدنى اهتمام بالمحافظة عليها وحمايتها من الاستنزاف، ومن مفردات هذا النوع من السلع: الغابات والمراعي.

للأفراد الذين يبدون استعدادهم لدفع الرسوم المفروضة على الانتفاع بها دون غيرهم، أما السلع المشتركة (Common – Pool Goods) فتتوافق مع خصيصة إمكانية انتفاع الأفراد بها، فالانتفاع بها متاح لكل أحد، ولا يستبعد أي فرد من ذلك الانتفاع على أي أساس تمييزي، ومما تجدر ملاحظته: أن تكون السلع المشتركة متاحة لكل أحد لا يعني بالضرورة أن يكون ذلك مضمونا. ولأن إمكانية الانتفاع متاحة للأفراد، فهذا يستلزم أن تكون المنافسة على هذا النوع من السلع عالية، كما أنها ستكون أكثر عرضة للمخاطر والفساد بفعل الإهمال والتقصير.

علاوة على ذلك: فإن السلع العامة غير النقية تشتمل على شكلين من السلع، أولاهما السلع المصنعة، وثانيهما السلع الطبيعية، فأما السلع المصنعة فيتم إنتاجها وتوفيرها عن طريق المؤسسات التي تدعم هذا النوع من السلع، وتدعم توفيرها على أساس من خصيصة: عدم إمكانية الاستبعاد. أما السلع الطبيعية فتشترك مع السلع العامة بما تتسم به من خصائص وذلك نظرا لخصائصها المادية. ولهذا التمييز بين السلع أهمية خاصة في مناقشة الوسائل الضرورية للمحافظة على السلع العامة ودعمها، فالسلع العامة المصنعة، مثل: الوسائط (الوسائل) الإعلامية والشبكة العنكبوتية تحتاج إلى الدعم من الناحيتين: المالية والإدارية، أما السلع الطبيعية فغالبا ما تعاني مما تتسم به من خصائص كما في السلع العامة، والأصل هو المحافظة على خصائص السلع العامة حتى تبقى متاحة الانتفاع لكل فرد من أفراد المجتمع.

تشتمل السلع العامة في عصرنا الحاضر على الجو باعتباره سلعة عامة عالمية، وعلى الرغم من أن إتاحة السلعة لكل فرد، وانعدام التمييز بين الأفراد يعد أمرا ضروريا

ومرغوبا فيه إلى حد كبير، إلا أن تقييد الانتفاع (Enclosure) قد يكون ضروريا في تأمين وتوفير السلع العامة. ويجادل البعض بأن هذه الخطوة قد تكون ضرورية في تأمين السلع الطبيعية من مآسي المشاعات الكارثية[1].

أخيرا: فهناك مجموعة من السلع ذات تأثير على المجتمع من خلال ما تتسم به من خصائص السلع العامة، وذلك من خلال الآثار الإيجابية العامة لهذه السلع على المجتمع، أو لأن استبعاد الأفراد من الانتفاع يعد مكلفا بالنسبة للمجتمع.

بعبارة أخرى: يعد توفير سلعة ما على أساس أنها سلعة عامة أيسر وأقل كلفة من توفيرها على أساس أنها سلعة خاصة، فنظام الرعاية الصحية قد يكون مثالا على ذلك، فخصائص السلع العامة ليست خصائص للسلعة نفسها، وإنما هي ناتجة من عملية حسابية تقارن فيها التكاليف مع المنافع، ويمكن تسمية هذه المجموعة من السلع العامة غير النقية: السلع العامة الثانوية.

يعتبر الفرق الأول هو الفرق الأكثر شيوعا وهو: التمييز بين السلع الخاضعة للرسوم (Toll Goods) والموارد المشتركة (Common – Pool)، ومن الأهمية بمكان أن تتم الإشارة إلى أنه لا يوجد شيء يتميز تمييزا تاما عن غيره مثلما تتميز واحدة من هاتين الخصيصتين: عدم إمكانية الاستبعاد، وعدم القابلية للتنافس. بعبارة أخرى: تتسم السلع الخاضعة للرسوم بأنها لا تنافسية بالنسبة لأولئك

[1] - يظهر هذا النوع من المآسي عندما تكون السلعة (أو المورد الاقتصادي) نادرا، وقابلا للتنافس بين الأفراد، دون إمكانية استبعاد أحد، الأمر الذي يحفز الأفراد على الإسراف في الانتفاع بهذا المورد، فيؤدي إلى استنزافه حتى النهاية؛ مما يسبب ضررا يلحق بالأفراد الآخرين، ومن الأمثلة على ذلك: استنزاف الثروة السمكية في الأنهار، وانقراض بعض الطيور أو الحيوانات من البيئة، والرعي الجائر للأراضي.

المنتفعين الذين يدفعون الرسوم، ومع ذلك فإنه من أجل تحقيق سمة عدم إمكانية الاستبعاد، فإنه من المناسب أن تبقى الرسوم في متناول اليد (أي أن تكون تكلفتها يسيرة). في الواقع: تتمتع العديد من السلع العامة بهذا التوصيف، كالمسارح والأحداث الرياضية المدعومة من القطاع العام، والحدائق الوطنية والبنى التحتية المرتبطة بقيود الانتفاع (Entrance Barriers) (أي: الرسوم المفروضة على الانتفاع بالسلع العامة). ولكن في حالة السلع العامة تبقى هذه الرسوم منخفضة بشكل مقصود حتى يتسنى منع السلعة من التحول إلى سلعة استبعادية. ومن أجل المحافظة على الموارد (أو السلع) المشتركة (Common Pool Resource) بعيدة عن التقصير والإهمال، فإن هذا الأمر (أي: فرض الرسوم) يعمل على تحويل هذه السلع إلى سلع خاضعة للرسوم (Toll Goods) إلى حد معين. وحتى تكون قادرا على تحديد هوية السلعة من حيث انتمائها للموارد (أو السلع) المشتركة (Common Pool Resource) فإنه لا ينبغي أن تشتمل الرسوم على أية إجراءات تعسفية بحق أولئك المنتفعين الذين تم اختيارهم سابقا، بل يجب أن تساهم في تخفيف حدة التنافس. أما الفرق الثاني فهو بين السلع العامة المصنعة والسلع العامة الطبيعية، ويبرز هذا الفرق عندما تكون أفضل الممارسات في المحافظة على السلع على المحك، وسيتم التعليق عليها لاحقا عند مناقشة مسألة: التدخل، ومع ذلك فإن مجموعة السلع العامة الطبيعية تحتاج إلى مناقشة إضافية؛ لأنها تثير العديد من معضلات العمل الجماعي التي لا يمكن معالجتها في هذا المقام؛ لذلك فإن الأمثلة التي سيتم مناقشتها تنتمي إلى

مجموعة السلع العامة المصنعة. أما الفرق الثالث فإنه ذو أهمية؛ لعدم استبعاد السلع التي تنتمي إلى السلع العامة، مع أن توضيح سمات هذه السلع يتطلب طرح العديد من الاعتبارات. ومما تجدر الإشارة إليه: إن بعض السلع العامة الثانوية تنتمي إلى فئة السلع العامة المصنعة، كما في نظام الرعاية الصحية. ومع ذلك فإنه لن يتم مناقشة فئة السلع العامة الثانوية بعبارات عامة.

وآخر ما يمكن التعليق عليه في هذا المقام هو أمثلة السلع العامة التي ورد ذكرها في هذه الدراسة؛ حتى يتسنى فهم الحجج اللاحقة، فهذه الأمثلة مقيدة من ناحيتين: أولاهما: أنها تقتصر على السلع العامة النهائية، وبحسب اقتراح (Kaul et al: 1999) فإنه يمكن تقسيم السلع العامة إلى قسمين: أولهما السلع العامة، وثانيهما السلع العامة الوسيطة. فأما السلع العامة الوسيطة فإنها تساهم في توفير السلع العامة النهائية، ومن ناحية أخرى فإن السلع العامة النهائية تعد من النتائج، ولا تعد من السلع بالمعنى المعياري. فالسلع العامة الوسيطة تمثل مؤسسات داعمة لتوفير السلع العامة، ويندرج تحتها: مؤسسات المالية العامة، والمؤسسات السياسية، مثل: النظام القانوني. ويطبق الباحثون هذا التمييز على السلع العامة العالمية، وعلاوة على ذلك: فإن الباحثين يميزون بين السلع المادية والسلع غير المادية، وهذه الدراسة تتناول على وجه الحصر: السلع العامة المادية والنهائية، لذلك فإن هذه الدراسة لا تتناول سلعا مثل استقرار المناخ أو السلام أو العدالة، كما أنها لا تشمل السلع الوسيطة مثل: النظام القضائي والمؤسسات التي تدعم توفير السلع العامة النهائية، وتمثل مرتكزا هاما للسلع العامة نفسها.

القسم الثاني: حجج الدراسة

تعتبر السلع العامة عناصر مادية وذات بنية محددة، فكل فرد ممن يرغب في الانتفاع بالسلع العامة فإن الأمر سيكون متاحا أمامه، (حيث لا يوجد هناك أية حواجز انتقائية (قيود انتقائية) تمنع الانتفاع بالسلع العامة. كما أن كل فرد ممن يرغب في الانتفاع بالسلع العامة سيكون في وضع يمكن فيه أن ينتفع بالسلع العامة دون أن يتعرض لأية معاناة جراء المنافسة الشديدة. وعند مناقشة المجموعات المختلفة من السلع العامة فإنه قيل: أن هذا طرح مثالي بالفعل. يتعلق الطرح العام في هذه الدراسة بالطرح المثالي، فهو يتناول السلع الخاضعة للرسوم المنخفضة (Low Tolls)، مثل: سلع البنية التحتية، ونظام الرعاية الصحية، والتعليم العام، كما أنها تناقش الموارد المشتركة (common – pool resources) مثل: المساحات العامة، والبنية التحتية التي يمكن حمايتها من الاستنزاف جراء الاستهلاك المفرط.

ومع ذلك: فإن الطرح العام بأن السلع العامة غير النقية تزيد من مستوى جودة المجتمع يحتاج إلى مزيد من الدقة والتمحيص، فلقد بات من الواضح أنه ليس كل سلعة عامة تساهم في تحقيق العدالة بالمفهوم العام، أو أنها تساهم في تحقيق الإحساس المشترك بالمواطنة، فإضاءة الطرقات والألعاب النارية تتسم بخصائص السلع العامة، ولكن هل لها تأثير على جودة المجتمع السياسي؟! يضاف إلى ذلك: أن السلع العامة قد تحدث تأثيرات سلبية على اتجاهات مختلفة، فقد يكون لنظام الرعاية الصحية تأثير ضمني (غير مباشر) إيجابي، فقد يعزز التضامن بين

المواطنين، كما أنه قد يساعد المواطنين على الترابط اجتماعيا بعلاقات قوية في ظل الدولة القومية. كما أنه قد يكون له تأثير ضمني معاكس، فقد يرفض المواطنون نظام الرعاية الصحية العامة على وجه التحديد؛ بسبب ارتباطهم بدولة قومية تحترم حرية الاختيار، فقد يعتبرون التضامن قيمة أساسية، ولكنهم لا يرغبون بأن توفر الحكومات هذه القيمة. أخيرا فقد يكون للسلع العامة تأثير سلبي فيما يتعلق بالاستهلاك المفرط، أو بالنسبة للأشخاص الذين يفضلون الانتفاع بالسلع العامة مجانا (free – riding) بدلا من دعم السلع العامة بشكل تطوعي أو غير تطوعي، لذلك سيكون للسلع العامة نتائج عكسية بالنسبة إلى التضامن.

وحتى تعرض الحجج بشكل أوضح، سيتم تقديم ثلاثة تعديلات للطرح العام بأن السلع العامة تدعم المجتمع بشكل جيد (ترفع من مستوى جودته)، أما التعديل الأول: فليس كل سلعة عامة تساهم في قيمة من قيم المجتمع الجيد، فالطرح العام في هذه المساهمة البحثية: ليس كل سلعة عامة تساهم في تحقيق التضامن أو الترابط (التواصل) أو الإحساس المشترك بالمواطنة، بعبارة أخرى: بعض السلع العامة مناسبة بشكل خاص لدعم وتحقيق العدالة الاجتماعية، مثل نظام الرعاية الصحية العامة أو التعليم العام، أما بعض السلع الأخرى فهي مناسبة بشكل خاص لتحقيق الترابط والتواصل بين الأفراد، مثل: المساحات العامة أو البنية التحتية العامة، وبعض السلع الأخرى مناسبة بشكل خاص لدعم الهوية الثقافية للدولة، مثل: سلع التراث الثقافي، وستذكر السلع لاحقا عند مناقشة الحجج كل في سياقها المناسب.

يتعلق التعديل الثاني بمسألة: هل خصائص السلع العامة وحدها تحدث تأثيرات جانبية إيجابية للسلع العامة أم لا؟؟ من المناسب التأكيد على أن خصائص السلع العامة ضرورية؛ لدعم وتحقيق التضامن والترابط والإحساس المشترك بالمواطنة، ومع ذلك فإن الطرح العام هو: ليس بالضرورة أن يكون كل موضوع لسلعة معينة غير مهم. بعبارة أخرى: تشرح نظريات العدالة الاجتماعية أهمية بعض السلع بشكل خاص في دعم العدالة، بينما تشرح النظريات العامة أهمية البنية التحتية والوسائط (وسائل الإعلام) في دعم المجتمع بشكل عام، كما وتوضح نظريات المجتمع المدني: لماذا تحتاج المجتمعات إلى السلع المشتركة والتي يمكن للمواطنين أن يساهموا في توفيرها، ومع ذلك وعلى الرغم من أن موضوع السلع العامة هو المهم، إلا أنه يمكن طرح حجة أخرى: فالخصائص المناسبة للسلع العامة تعد حاسمة في استكشاف الآثار المذكورة آنفا، فقاعدة: الانتفاع متاح لكل أحد، وشروط الوصول غير التمييزية[1] تدعم قضية التضامن بين المواطنين، كما أن الانتفاع المتاح لكل أحد (open access) يدعم عامة الناس بطريقة معينة، أما السلع العامة المرئية فهي تعزز الإحساس المشترك بالمواطنة، والحجج التي سيتم تقديمها توضح الآليات الكامنة وراء هذه الآثار.

أما التعديل الثالث: ليس من المناسب إطلاق القول: "من الأفضل تحويل كل سلعة خاصة إلى سلعة عامة"، كما أنه ليس من المناسب إطلاق الدفاع عن استراتيجية

[1] - ارتأى المترجم ترجمة: (non - discriminatory access conditions) بشروط الوصول غير التمييزية، ويراد بذلك: إن الانتفاع بالسلع العامة سهل المنال، فهو انتفاع متاح لكل أحد، دون قيد أو شرط، لا يُميز أحدا عن أحد).

التعظيم والتي تنص على أن "امتلاك المجتمع لمزيد من السلع العامة سيجعل من الوضع العام في المجتمع أفضل"، أما عن هذه الدراسة فإنها لا تتضمن اقتراحا لاتخاذ قرار معين في حالة معينة ترتأي فيها المؤسسة أن تتخذ قرارا آخر حول السلعة التي ينبغي (تستحق) أن تدعم بالفعل. فقد تكون هناك حالات معينة وصفها (Nussbaum) بأنها مأساوية، ففي بعض الأحيان، لا تكون الحكومات في وضع يسمح لها أن تدعم الحد الأدنى من السلع العامة، وقد تكون الحكومات مخيرة بين دعم سلعتين كل واحدة منهما لها نفس الأهمية للمجتمع. تعتبر حجج هذه المساهمة البحثية دفاعية إلى حد ما، من حيث أنها تسترعي الانتباه إلى جانب معين من جوانب السلع العامة التي يجب أخذها في عين الاعتبار، خاصة في الحالة التي يكون فيها تحويل السلعة العامة إلى سلعة خاصة على المحك. وحتى يكون هذا الطرح محددا فإنه سيتم ضرب مثال محدد على نحو متكرر في الأقسام التالية، ويتمثل هذا المثال بطريق تقرر إنشاءه، فهل ينشأ باعتباره طريقا عاما أم باعتباره طريقا خاصا، فهذه السلعة العامة المنشأة مقابل السلعة الخاصة المنشأة ستكون بمثابة أرضية يتم على أساسها اختبار حجة كل حالة.

القسم الثالث: السلع العامة كالسلع التضامنية

عندما تناقش السلع في سياق نظريات العدالة الاجتماعية، فإن هناك منهجين محوريين: فمن ناحية قد يلجأ الفرد إلى السلع بشكل عام كوسيلة مجدية للأفراد؛ لوضع خطة الحياة الخاصة بهم، وتحقيق حياة كريمة لأنفسهم، وعلى الرغم من أن

(John Rawls) يقترح ملء قائمة بمجموعة من السلع المختلفة، مثل: نظام الحريات، والوسائل الاقتصادية، وفرص الحصول على مراكز جيدة، واحترام الذات، وعلى الرغم من أن (John Rawls) يوضح أن تقييمه لهذه السلع يتعلق بالقدرات الأخلاقية الأساسية للمواطنين، إلا أن اهتماماته الرئيسة هي السلع التي يمكن للأفراد استخدامها. ومع ذلك فإن السلع التي تعتبر وسائل مجدية للأفراد لتحقيق حياة كريمة لا تزال قيد الاهتمام. وعلى النقيض من هذا المنهج (قائمة السلع) فإن مجموعة السلع الجماعية ما زالت قيد المناقشة، ولكن أي من هذه السلع تعد سلعا على أساس اجتماعي؟ قد تكون نظرية (Walzer) للعدالة مثالا على ذلك، فبعض السلع تستحق المعنى السابق (أي أن توسم بالسلع الاجتماعية) عندما يشارك الأفراد رأيهم في هذه السلعة، وأنها تتضمن حقا مبادئ التوزيع العادل، أو أنها مصنفة على أساس أنها سلع رفاهية تدعم وتعزز الأسوأ حالا في المجتمع.

وبخلاف كلا التفسيرين، فإن السلع العامة تضيف مبدأ يفتقر إليه كلا التفسيرين، فهي سلع جماعية، وما زالت سلعا تتسم بإمكانية الوصول إليها (الانتفاع بها) دون تمييز، كما أنها ما زالت تتسم بعدم إمكانية التنافس بالنسبة للمستوى الأساسي للعرض، فإن كانت متاحة بإطلاق، ستكون متاحة لكل المواطنين، أي أنها لن تقتصر على مجموعة مختارة، ونتيجة لهذا فإن السلع العامة تعزز الاندماج الاجتماعي والإحساس بالتضامن، ولها تأثير فوري ومباشر ضد حالة الفصل العنصري الموجودة في المجتمع.

ومن الأمثلة التي توضح هذه المسألة، الأحداث التي يتم بموجبها التحول من سلعة خاصة (exclusive) إلى سلعة عامة، ومن ذلك: النقل العام، حيث تمثل مقاطعة مواصلات النقل العام (الحافلات) في مونتغمري، ألاباما مثالا على الانتقال من حالة العزل إلى السلعة العامة. كما تم ذلك أيضا في الولايات المتحدة، من خلال العديد من أحداث مقاطعة الحافلات، حيث نجح النشطاء السود ومن بينهم (Martin Luther King) – نجحوا – تدريجيا في إنهاء حالة الفصل العنصري، ففي الثالث عشر من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٦ م، قضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بأن قوانين المدينة المتعلقة بالجلوس في الحافلات، والتي تلزم بالفصل بين مقاعد الأشخاص السود ومقاعد الأشخاص البيض تنتهك التعديل رقم (١٤)، ويمثل هذا الحدث واحدا من أكثر الجهود المضنية والمنسقة في تاريخ حركة الحقوق المدنية، والتي يظهر فيها التحول إلى السلعة العامة، ألا ترى أن الحافلات العامة في وقتنا المعاصر يظهر فيها أبرز سمتين من السمات المحددة للسلع العامة وهما:

- انتفاء أية قيود على الانتفاع (الوصول المفتوح: open access).
- والانتفاع المتاح لكل أحد (the basic availability condition).

أما هذا المثال فهو قريب جدا من المثال محل الاختبار العام لحجة الدراسة المذكور آنفا، والمتمثل في إجراء مقابلة بين إنشاء طريق عام وبين إنشاء طريق خاص. ولفهم أفضل: تفترض الدراسة وجود حالة تستدعي إنشاء طريق معين، وأنه لم يتم البدء بإنشاء هذا الطريق، فعلى رأي الباحثين في الاقتصاد السياسي: من غير المرجح أن

يتم إنشاء هذه الطريق باعتبارها طريق عام، بينما يقدم الباحث (Little: 2002) نقدا لهذا الطرح من ناحية وجود العديد من أوجه القصور في طرح المثال، وأهمها: الافتقار إلى مؤسسة قد يكون لها دور في التخفيف من أعباء عملية الإنشاء ودعمها عن طريق التمويل العام. وبعد توضيح دلالة التضامن في هذا القسم، فإن إجراء اختبار حول إنشاء الطريق ودعمه والإنفاق عليه بشكل كاف أم لا يتطلب مناقشة الأثر الشامل لهذه الطريق، فإن كانت الطريق ذات أهمية بالنسبة إلى الأفراد من ناحية أنها تربطهم بأماكن أعمالهم، فسيكون الأمر مندرجا تحت التضامن، والذي يدفع الأفراد باتجاه الاستثمار فيها (أي: المشاركة في تمويلها) . ومع ذلك فإن الانتفاع بالطريق ما زال مقتصرا على الأفراد الذين يملكون المركبات، وبالتالي فإنه يمكن القول: إن تفعيل منظومة التضامن يساهم بشكل أكبر بتسويغ العمل لإنشاء خط سكة الحديد، حتى لو كانت التذاكر جزءا من نظام التحصيل المالي، على أن تكون قيمة التذاكر منخفضة وفقا لمبدأ التضامن المشار إليه.

وحتى تتضح العلاقة بين وجود مجموعة من السلع العامة وبين العدالة الاجتماعية، فإنه ينبغي التنبيه إلى أمرين، أولهما: ليس بالضرورة أن يكون الاندماج الاجتماعي هو نفسه مع كل نوع من أنواع السلع العامة، فهناك بعض أنواع السلع العامة الأساسية التي تستحق اهتماما خاصا في مناقشة العدالة الاجتماعية، وثانيهما: ضرورة المحافظة على السلع العامة وتوفيرها – على الأقل إلى حد ما – عن طريق التمويل العام، فشروط الانتفاع المتاح العادلة (fair access

conditions) لن تتحقق ما لم تتم المشاركة في أعباء تمويل السلع العامة عن طريق العدالة الضريبية، أو مفاهيم الملكية الخاصة المتعلقة بالسلع العامة، فالسلع العامة لن تكون أساسا من أساسيات التضامن (structures of solidarity) إلا إذا تحققت المساواة الحقيقية في العرض (عرض السلع العامة بين الأفراد)، بالإضافة إلى العدالة في توزيع أعباء التمويل.

القسم الرابع : السلع العامة، سلع التواصل

يمكن تحديد النوع الثاني من الآثار الجانبية الإيجابية للسلع العامة على خلفية مناقشة: أنماط الارتباط في الفلسفة السياسية، فالسلع يسيرة المنال، والتي يمكن الانتفاع بها من قبل جميع أفراد المجتمع توفر عالما مشتركا، فهذا التأثير يعد واضحا – بشكل خاص – في السلع العامة المحلية، والبنية التحتية، ووسائل الإعلام، فالأماكن العامة، والمناظر الطبيعية تستقطب الأفراد على اختلاف أصنافهم، كما أن وسائل الإعلام والشبكة العنكبوتية توفر منصة للأفراد على اختلاف أعراقهم وثقافاتهم، وتمكنهم من التواصل فيما بينهم، وبالتالي فإنه يمكن القول: إن هذه العوالم المتقاطعة، والأماكن المشتركة الحقيقية أصبحت أكثر أهمية من تلك الأماكن التي يجتمع فيها الأفراد على أرض الواقع، وفي هذا السياق، فإن (Taylor: 2002) ينص على ما يلي: "تزداد أهمية المساحات من هذا النوع في المجتمع المدني الحديث، حيث يتفاعل عدد كبير من الناس مع بعضهم البعض، مع أن كل واحد منهم لا يعرف الآخرين، ولا يتعامل معهم، إلا أنهم يؤثرون على بعضهم البعض، مما يشكل السياق الذي لا مفر منه لحياة مشتركة فيما بينهم".

تساهم اللقاءات بين الأفراد في نطاق الفضاء العام (مثل: عالم الانترنت) في إحداث نوع مختلف من الوعي، فكل فرد يعلم أن الأفراد الآخرين يشاركون في الفضاء العام، وأن كل فرد يدرك تماما أن كل فرد له نفس الحق في القيام بذلك، بل إن الأفراد يقرون ويعترفون لبعضهم البعض بأن لهم حق متماثل في المشاركة في هذا الفضاء، فهذا النوع من الوعي المتبادل ليس بالضرورة أن يكون مستحيلا أو صعبا، كما في حالة الاعتراف بتقدير الشخص الآخر في هذا العالم المشترك في الأحداث المتقاطعة، فليس ذلك بالأمر الصعب، ومع ذلك فقد ينظر إلى هذا التفسير على أنه أكثر واقعية من بين الخيارات الحقيقية للأفراد المختلفة أعراقهم وثقافاتهم في تواصلهم مع بعضهم البعض في الفضاء العام، وهذا يتوافق مع تعليق (Rosenblum) الخاص بسياسة تقدير الآخرين ومطالبها في الحياة اليومية: "بحسب التعريف فإن سياسة التقدير تسعى إلى تغيير سلوك الآخرين، فهي تبحث عن شهادات محددة من التقدير أو الاحترام، ولا تكتفي بالعفوية السلسة، فهذه السياسة توجه الناس وتطالبهم أن يقدروا الآخر تقديرا حقيقيا يتناسب مع تقديره لنفسه[1]، ولكن إذا انتقلنا إلى أرض الواقع (منصات التواصل) حيث التفاعلات اليومية بين الأفراد، فإنه من المحتمل أن يكون تقدير الآخرين أمرا ليس له وجود في الحقيقة؛ لأن ذلك أمر صعب للغاية. يتطلب الأمر انضباطا ذاتيا كبيرا؛ لمنع القيام بأي إجراء معين، أو أية إيماءات يعتبرها أعضاء المجموعة انتقاصا أو تقليلا

[1] - بعبارة أخرى: لا تكتفي سياسة تقدير الآخرين أن يتم تقديرهم بشكل عفوي، فهي تفترض ضرورة تقدير الآخر بحسب المكانة التي يرى نفسه فيها.

من تقديرهم لذاتهم، كما أنه يتطلب تعديلا في سلوك الأفراد على نحو يظهر الاهتمام بالآخرين، ويكون بمثابة دليل كاف على ذلك الاهتمام.

يبين (Rosenblum) أن الأفراد لا يرغبون دوما في انضمامهم إلى مجموعات التواصل الاجتماعي، بل إنهم يعزفون عن التواصل الظاهر على نحو متعمد عند التنقل في الصفحات العامة، وهذا يمثل حجة أخرى ضد المبالغة في النشر في المواقع العامة للأفكار المثالية: مثل احترام الذات، أو تقدير الآخرين، أو اجتماعية التواصل، بعبارة أخرى: يساهم استكشاف السلع العامة كسلع التواصل (شبكات التواصل الاجتماعي) في التعرف على مفهوم متوسط المستوى، حيث يقع بين مفهوم متواضع (متدني) للتواصل يعتمد بشكل حصري على تنظيم النزاعات بين الأفراد، وبين مفهوم مثالي يعتمد على المثل العليا والترابط بين الأفراد.

وبشيء من التفصيل، فإن اعتبار السلع العامة كسلع تواصل يتلاءم مع المطالبة بوجود الأساس المادي للمنتدى العام، ويمكن تعميم هذه المطالبة التي تم صياغتها بالفعل، ومناقشتها في نظريات المنتدى العام. قدم (Habermas) منهجا للمطالبة لإنشاء منتدى عام، وافترض أنه من الأمور المهمة أن يلتقي الأفراد كأحرار ومتساويين حتى يتسنى لهم تشكيل منتدى عام، ويكون بمثابة فضاء عام للتداول والتواصل فيما يتعلق بالعناصر ذات الاهتمام المشترك، كما أنه يعترف بدور الصحافة في هذه العملية المتعلقة بتشكيل جمهور المنتدى، أدرك (Habermas) في المسودات الأولى لنظريته أن المنتدى العام يحتاج إلى ظروف مناسبة توفرها المجلات التي توزع بين المواطنين. بشكل عام: تساهم السلع

العامة في هذه التجربة كتعبير واضح عن الإنصاف (أو المساواة) داخل المجتمع، كما أنها تدعم الوعي المتبادل للمواطنين كأفراد يتمتعون جميعا بمجموعة متساوية من المتطلبات الأساسية. تكررت أهمية وسائل الإعلام المطبوعة التي تتسم بخصائص السلع العامة على ما يرى (Michael Warner) لدى استكشافه نشأة المجال العام في القرن الثامن عشر في الولايات المتحدة، وقد بين أن دور النشر تلعب دورا رئيسا.

يبدو أن الشبكة العنكبوتية هذه الأيام تشبه الكتب والمجلات، ففيما يتعلق بهذه الوسائط الجديدة، فإن (Sunstein) يرى أنه لا ينبغي الاستهانة بأدوار الشبكة العنكبوتية والتلفاز وتأثيرها على عموم الجيل المعاصر.

باختصار: فإن بعض السلع العامة تعمل كسلع للتواصل؛ لأنها تحدث تأثيرا مزدوجا، فهي تدعم العدالة والمساواة من جهة، وتعمل في الوقت نفسه كأساس مادي[1] يسهل عملية المشاركة والتبادل بين الأفراد. تركز نظرية (Habermas) المتعلقة بعموم الناس (Public: الجمهور) على ما يمكن تسميته: نخبة الجمهور أو نخبة عموم الناس (crown of the public)، وهم أولئك الأشخاص المشتركين في المنتديات العامة (أعضاء) والذين يتبادلون الحوارات والحجج في المسائل ذات الاهتمام المشترك، أما نظرية السلع العامة فتركز بدلا من ذلك على القاعدة الجماهيرية، وهذا يعني: أن بعض السلع العامة تزود (تدعم) البنية المادية بجمهور مفعم بالحيوية (باحتياجات عامة وحيوية) حتى

[1] - ويرجع ذلك إلى المساواة في قيود الدخول المنخفضة (entrance barriers) أو الرسوم المنخفضة بعبارة أخرى.

يتسنى للسلع العامة تجديد نفسها، أضف إلى ذلك: أنها توفر مجالا رحبا للعلاقات بين الأفراد المختلفة أعراقهم وثقافاتهم، حيث يمكن من خلاله معرفة بعضهم بعضا، كما أنهم يتمتعون بالعرض نفسه للمشاركة في السلع العامة.

وعند هذا المقام، فإنه من المناسب العودة إلى مثال الاختبار المتعلق بهذه الدراسة وهو: مقابلة الطريق العام مع الطريق الخاص، فهل من مصلحة المجتمع إنشاء الطريق كطريق عام حتى يساهم في تعزيز التواصل بين الأفراد؟ ومرة أخرى ستُعتمد إجابة محددة على طرح محدد، فإذا ما كان الطريق خاصا لمالك واحد ومقتصرا عليه، فإن ذلك لن يساهم في التواصل المنشود، أما المثال المقابل فهو الطريق العام، (وحتى تتضح الصورة أكثر) سنفترض أن المثال المقابل هو: إنشاء ملعب للأطفال، حيث أنه مكان يتاح فيه التواصل بين الأفراد، وأن المجتمعات بثقافاتها المختلفة تنتفع به، فالأمر ببساطة: إنه ميدان عام يمكن استخدامه في الأنشطة الإبداعية. كما يمكن طرح منهج آخر للتعامل مع المشكلة، فعندما تعتبر الطرقات جزءا من البنية التحتية، فإن إمكانية الانتفاع الإجمالية من هذه البنية التحتية تعتبر مهمة؛ من أجل توليد ظرف (أو حالة) يتمكن فيه الأفراد من التنقل بحرية، دون حرمان أي فرد آخر من القيام بذلك. من الواضح أن الطرق ليست مثالا واضحا لدعم وتعزيز التواصل بمفهومه الواسع، ومع ذلك فإنه من الممكن القول على أقل تقدير: الطرق الخاصة تعيق نظاما ذا أهمية كبيرة بالنسبة إلى تواصل المواطنين بعضهم مع بعض.

القسم الخامس : السلع العامة كسلع تعريفية

ساهم (Judt) في الآونة الأخيرة في إعادة عرض السلع العامة من زاوية مختلفة، فقد عرضها باعتبارها "تصورات واضحة للهوية الجماعية"، فبينما يغطي كتابه (ILL FARES THE LAND) العديد من القضايا المنوعة، فإن إحدى القضايا تركز على تقديس القطاع الخاص (The Cult of the Private) يقول (Judt): "إن الشبكة الكثيفة للتفاعلات الاجتماعية والسلع العامة قد تم تخفيض مستواها إلى الحد الادنى، ونتيجة لذلك فلقد بدأنا بتفكيك نسيج الدولة"، ومع أنه لا يمكن للسلع العامة أن توفر الدواء الشافي للعجز الديمقراطي، إلا أنها قد تساهم في تعزيز تعريف المواطنين ببلدهم الأم.

وحتى نتعامل مع هذه الطروحات، فإنه ينبغي اختصار الأفكار في هذا المقام إلى فكرة مفادها: إن السلع العامة قد تساهم في مصلحة المواطنين للمشاركة في الشؤون المشتركة. فالآثار الإيجابية للسلع العامة والمصالح المتوخاة بتوفيرها ليست كيانا متوافقا مع بعضه البعض، بعبارة أخرى: إن هناك العديد من المصالح (أو الآثار الإيجابية) المختلفة والتي تحمل أفكارا حول السلع المشتركة (Common Good) حيث تتعارض مع بعضها البعض. وعلى عكس الصور الأخرى، فإن المعارضة على السلع العامة لا تبدأ من الصفر، بعبارة أخرى: تركز المعارضة على سلع محددة، قد يكون شكلها وأحيانا وجودها على المحك، وعلى وجه التحديد: قد ينخرط المواطنون في نزاع (معارضة) على السلع العامة باعتبارهم منتفعين محتملين، ومشاركين في توفير هذه السلعة، وهذا على عكس المواقف التي لا

تحتاج إلى تسوية، فقد يفرض النظام حلا وسطا في مرحلة ما، وعلى وجه التحديد : تحفز المواجهات حول السلع العامة على إيجاد حل وسط، إذ لا يمكن البدء من الصفر، ولكنها تحتاج في النهاية إلى الوصول إلى تحقيق المصالح الأساسية لمجموعات مختلفة من الناس.

إذا كان صحيحا أن المجتمعات تحتاج إلى الرأي والرأي الآخر (وجود المعارضة) فإن السلع العامة تخدم هدفا ذا أهمية مرتبطا بالجانب السياسي : بما أن السلع متاحة لعامة الناس (الجمهور) وأن أعباءها توزع على المواطنين، لذلك فإنه من الممكن أن السلع العامة تدعم وتعزز الالتزام السياسي، أضف إلى ذلك أنه قد تبين أن وجود السلع العامة يعني : إمكانية تطبيق الديمقراطية. ولدى مناقشة الآراء المختلفة، إيذانا بالوصول إلى القرارات النهائية في الشؤون السياسية، فقد لاحظ (Ackerman) و(Fishkin) أن مثل هذا النوع من المناقشات توصل المشاركين إلى تحمل بعض المسؤولية لإيجاد المعالجات والحلول لمشاكل العامة، فهم ينظرون إلى ما هو أبعد من مصالحهم الخاصة عند اتخاذهم أي قرار لتوفير السلع العامة، فعلى الرغم من أن السلع العامة قد تكون سلعا محلية وقد تكون سلعا عالمية، إلا أنه جرت العادة أن يتواجد العديد من صور السلع العامة في المجتمعات المحلية، فالفضاء العام بما هو ذلك الفضاء المتواجد في مدينة معينة، حيث تتوفر وسائل الإعلام والتعليم، وهما أمران يهتم بهما عامة الناس في المدينة، لذلك فإنه يبدو أن السلع العامة محلا مناسبا لإشراك الأفراد في الشؤون المشتركة في المجتمع، وتحديد السلع العامة المحلية التي يهتم بها عامة الناس.

وفي نهاية هذا القسم، نعود إلى المقابلة بين الطريق العام وبين الطريق الخاص باعتبارها محل الاختبار في هذه الدراسة، فمما يثير الاهتمام أن (Judt) اعتبر الحافلات وسيلة مادية للتعرف على المواطنين، فالطريق ليس محلا لتوليد الآثار الإيجابية، إلا أن وسائل النقل العام وسيلة لتحديد هوياتهم، وبالتالي: فإن توفير وسائل النقل العام (الحافلات والترامات) غير كاف لتحقق الآثار طالما كانت الرسوم المالية مرتفعة للغاية إلى حد لا يتمكن فيه الأشخاص من تحمل تكاليفها. حظيت وسائل النقل العام في (فيينا) بالتقدير والحفاوة (Öffis) وهي اختصار ودي للنقل العام (öffentlicher Verkehr)، فمدينة فيننا ليست مدينة فيينا دون وسيلة النقل العام: الترامات (The Trams).

القسم السادس: إعادة تقييم للآراء التحررية المتحفظة

إذا كان الافتراض السابق المتعلق بالآثار الإيجابية للسلع العامة صحيحا، فإنه ينبغي أن نتناول جانبا آخر متعلقا بنظرية السلع العامة، حيث تم التعبير عنه وتوضيحه من قبل بعض الاقتصاديين الذين لا يفضلون مشاركة الحكومات في توفير السلع العامة بشكل مفرط، فهذا القسم يتناول مرة أخرى الأساس المنطقي للتحرريين الذين يدافعون عن فكرة مفادها: ينبغي على الدولة القومية ألا تشارك بشكل مفرط في القطاع الخاص.

وبعد أن تم إيضاح الواجبات السيادية المتعلقة بالدفاع ونظام العدالة، والتعرف على طبيعة وأسباب ثروة الأمم، يقول (Smith): أما الواجب الثالث والأخير من الواجبات السيادية أو الثروة المشتركة هو إنشاء وصيانة تلك المؤسسات العامة

والأشغال العامة، ومع أنها قد تكون على أعلى درجات المنفعة للمجتمع، إلا أنه نظرا لطبيعتها، فإنه لا يمكن تسديد (استرداد) النفقات لأي فرد، أو أي عدد قليل من الأفراد، وبالتالي: فإنه ليس من المتوقع أن يقوم فرد معين، أو عدد قليل من الأفراد بإنشائها أو المحافظة عليها (صيانتها).

ومن السلع التي ينبغي على المؤسسات السياسية الاهتمام بها وتوفيرها: المؤسسات العامة والأشغال العامة اللازمة لتوفير الدفاع عن المجتمع، وإقامة العدل، ومؤسسات تسهيل عمليات التبادل التجاري في المجتمع، كالطرقات والجسور والقنوات الصالحة للملاحة والمرافئ وما شابه ذلك، وتعزيز عملية التعليم في المجتمع، أضف إلى ذلك: التأكيد على قيمة هذه القضايا باعتبارها سلعا تخدم التوسع التجاري الحر، وتساهم في إعداد الأفراد للمشاركة في التجارة، ويؤكد (Smith) مرة أخرى على الأساس المنطقي الكامن وراء أطروحة تدخل الدولة، وذكر أنه على الرغم من أن البنية التحتية والتعليم يحققان منافع كبيرة للمجتمع، إلا أنه لن يتقدم أي مستثمر لتوفيرها؛ لأنها ببساطة لن تعود بالنفع المباشر على المستثمرين، وخلص (Smith) إلى ضرورة تدخل الحكومات في المصالح العامة طويلة الأجل والاهتمام بها.

أما (Friedman)، فمع أنه يقف موقفا ضد تدخل الحكومة في مجال السوق، إلا أنه يدافع عن أطروحة التدخل فيما يخص صورا محددة من السلع العامة[1]، حيث أنه دعا إلى توفير الإعانات الحكومية للمدارس الابتدائية وكليات الفنون الحرة[2] (liberal art colleges). ومما عرضه في مقترحه: الحاجة إلى الاستثمار في الانتاجية الاقتصادية للطلبة، وإعادة تقييم للتأثيرات المجاورة فيما يخص السلع العامة الطبيعية، فمما هو معلوم أن تأثيرات الجوار تنشأ عندما يؤثر حدث معين يقوم به أحد الأفراد على أفراد آخرين، دون إمكانية فرض الرسوم عليهم أو تعويضهم، فالتلوث في الممرات المائية (شبكة المجاري) والطرق السريعة، والحدائق العامة والتعليم ما هي إلا أمثلة يناقشها (Friedman) في هذا السياق. وعلى الرغم من أن الحجة المبنية على "تأثيرات الجوار" يمكن أن تكون سببا للحد من النشاط الحكومي، فإنه يمكن أن تكون سببا للتوسع فيه، إلا أنه في الصفحات التي تناولت هذه المسألة، فإنهم يقدمون حجتهم كأساس لضرورة المشاركة الحكومية في توفير السلع العامة، أما حجة (Friedman) والمؤيدة

---

[1] - غالبا ما يشار إلى حجة (Friedman) على أنها اعتراض على تأثير التنظيم السياسي على مجموعة من الخيارات الخاصة والحريات الفردية، ويتم التعبير عن ذلك من خلال العديد من العبارات: عندما تمنح صوتك يوميا في السوبر ماركت فإنك تحصل على ما منحته صوتك بالضبط، وكذلك يفعل الآخرون، وكذا يقال في صندوق الاقتراع، حيث أنه يفرز نتائج مطابقة دون إجماع، وإجماع السوق التجارية دون مطابقة، وهذا هو السبب في استحسان استخدام صندوق الاقتراع بقدر الإمكان، وخاصة فيما يتعلق بالقرارات التي تكون فيها المطابقة ضرورية. (Friedman and Friedman 1990, p. 66).

[2] - يشير مصطلح الفنون الحرة بشكل عام إلى الموضوعات أو المهارات التي تهدف إلى توفير المعرفة العامة وتشمل الفنون والإنسانيات والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، بدلًا من المواد المهنية أو الفنية.

لتدخل الحكومات في العمليات الطبيعية للسوق فتقوم على تصور المشهد بشكل معاكس، بعبارة أخرى: لو لم يحصل تدخل حكومي في السوق فإنه سيترتب على ذلك آثارا اقتصادية سلبية (ضارة)، إجمالا: على مستوى صور السلع العامة التي تم مناقشتها، فإن الآثار السلبية للتدخل في السوق تفوق بكثير الآثار السلبية لعدم التدخل.

ومع أن وجهتي النظر عند (Smith) و(Friedman) أنه ينبغي أن تكون الاستثمارات في السلع العامة في الحد الأدنى، إلا أن هناك العديد من الحالات التي لو افتقرت إلى الاستثمار في السلع العامة، ستجعل من الوضع العام أسوأ، ويتوافق هذا مع الرؤى الحديثة بأن بعض السلع العامة: البنية التحتية والتعليم العام بشكل خاص تساهم على نحو إيجابي بدعم الاقتصاديات وتنميتها.

ومع ذلك، فإن هناك حجة أخرى ذات أهمية، وتنبني هذه الحجة على أساس النهج التحرري في تناوله للسلع العامة، والذي يقوم على أساس مفاده: إن المؤسسات السياسية والحكومات بشكل خاص، هي المؤسسات الوحيدة التي يمكن أن تدعم أو توفر السلع العامة، ولذلك فإن عليهم القيام بهذا الواجب، ومع ذلك، فإن الدراسات الحديثة المتعلقة بظهور السلع العامة ونشأتها تصور (تبرز) تطورا آخر فيما يخص تزايد السكان، والإنفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي منذ القرن الثامن عشر، يتناول (Lindert) بالتفصيل التطور التاريخي للسلع العامة، وسلع الرفاهية (سلع الرعاية الاجتماعية: Welfare Goods) والتحويلات

الصافية منذ القرن الثامن عشر[1]، ويوضح أن الدولة القومية تعتبر متأخرة تاريخيا عن السلع العامة، كما أنه وضح عند دراسة جذور دولة الرفاهية (الدولة الاجتماعية) أن الجمعيات والمؤسسات الدينية في المجتمعات المدنية تدعم سلعا مثل التعليم أو الرعاية الصحية والتي تطورت ونمت أكثر فأكثر، ويُكرر هذا الادعاء (الأساس السابق) من قبل العديد من الباحثين الذين درسوا تاريخ توفير سلع الرفاهية (السلع الاجتماعية)، يقول (Jason Kaufman) : إن توفير (تقديم) التعليم والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية في الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر قد تم تنظيمه في داخل مجتمعات المهاجرين، ولم يكن تركيز الدولة القومية آنذاك على تقديم الرعاية الصحية أو التعليم للمواطنين، بل كان للتآخي دور كبير للقيام بذلك داخل تلك المجتمعات (مجتمعات المهاجرين) .

ويمكن استخلاص النتائج التالية من الحقائق السابقة : الحكومات ليست المؤسسات الوحيدة التي يمكن أن تدعم السلع العامة[2]، بعبارة ثانية : يمكن لسائر المؤسسات أن تقوم بدعم وتوفير السلع العامة، كما أن هناك مسائل أخرى تتعلق بالاعتماد

---

[1] - يمكن الرجوع إلى دراسات (Scharpf) لإعادة تقييم المكاسب الاقتصادية الناتجة عن صافي التحويلات المتعلقة بتوفير السلع العامة. (Scharpf: 2000)

[2] - يمكن تعزيز وجهة النظر بحجة أخرى: فبدلا من التأكيد على عدم رغبة المؤسسات الخاصة في الاستثمار في السلع العامة، وبدلا من تكرار مشاكل العمل الجماعي المتعلقة بتوفير السلع العامة، فإن (Barrett) يقدم العديد من الأسباب التي تجعل من التعاون الطوعي ليس ممكنا فقط، بل تجعل منه وسيلة مرغوبة في توفير السلع العامة، ومن بين هذه الأسباب مكاسب معينة يمكن أن يحصل عليها كل من يدعم توفير السلع العامة، ومنها تأثيرات الجهود المنسقة في بناء أنظمة السلع العامة مثل: بناء نظام لحماية الغلاف الجوي باعتباره من السلع العامة العالمية، فالجهود المنسقة في توفير السلع العامة العالمية تساهم في التغلب على التحديات الكامنة وراء أطروحة تدخل الحكومة في توفير السلع العامة.

على الحكومات[1]، وحتى تتم مناقشة دور الحكومات، فإن هناك فرضية ملفتة للنظر أثناء المناقشة ونادرا ما تكون واضحة، على الرغم من أنها تبدو أساسية في مخاطبة الحكومات باعتبارها المزود الرئيس للسلع العامة، وقد وصف (Stiglitz) هذه الفرضية الأساسية بأنها نظرية شعبية (Folk Theorem) وهي نظرية معروفة على نطاق واسع، ولا يمكن تتبع أصولها بسهولة، كما أنها جزء لا يتجزأ من التاريخ الشفوي، وتعمل هذه النظرية تحت (The Surface of Reservation) ويعني ذلك: أن أي نشاط يمكن للحكومة أن تقوم به، فإنه يمكن للقطاع الخاص أن يقوم به على نحو جيد، أو على نحو أفضل. الثقة في قوة الأسواق عالية، وفي نفس الوقت فإن اختصاصات القطاع العام لم تحدد بشكل واضح، ومع ذلك فإنه ينبغي أن نأخذ القدرات الفردية للمؤسسات السياسية والحكومات بعين الاعتبار.

ففيما يتعلق بالسلع العامة، يبدو أن للقدرات الفريدة للمؤسسات السياسية التي تفتقر إليها المؤسسات الخاصة أهمية خاصة، ويظهر ذلك من خلال أمرين: أولهما أن الحكومات ملزمة بالرعاية سعيا وراء مجتمع أكثر تنظيما، ففي الوقت الحاضر، تعتبر الحكومات هي المؤسسات الوحيدة التي تملك القدرة والسلطة لضمان شروط

---

[1] - الادعاء بأنه ينبغي على الحكومات تنظيم السلع العامة من أجل صيانتها والمحافظة عليها ما هو إلا أمر قد تم التأكيد عليه في الأدبيات المتعلقة بالموارد الطبيعية المشتركة، ومع ذلك فإن (Ostrom) يقدم حججا تتعلق بالموارد الطبيعية المشتركة، وأن هذا الادعاء ليس له ما يبرره، بعبارة أخرى: قد يؤول التدخل الحكومي إلى وضع سيء للغاية، فالحكومات قد تفتقر إلى المعرفة الضرورية من أجل إنشاء مؤسسات عقلانية (كفوءة) تحمي الموارد المشتركة، وعلاوة على ذلك، فإن تكاليف الإشراف والمراقبة قد تكون مرتفعة، وللاطلاع على الحجج والدراسات ذات الصلة والتي تؤيد هذا الادعاء، يمكن مراجعة دراسات (Ostrom: 1990).

الوصول المتساوية إلى السلع العامة[1]، فقد تعمل الأسواق على تحسين الحياة المعيشية، ولكنها لا تعمل على تحسين الوضع العام من ناحية توفير جميع أنواع السلع بشكل تلقائي. وثانيهما أن الحكومات في وضع أفضل بكثير من ناحية توفير السلع العامة من ممثلي القطاع الخاص، وعلى الرغم من أنهم متأخرون في توفير السلع العامة، إلا أنهم في وضع ليقوموا بهذا الدور على نحو أكثر كفاءة وعدالة.

نتائج الفصل الثاني

ينقسم الحوار حول قيم السلع العامة حتى يومنا هذا إلى قسمين، أما أولهما فمتشدد (Hard Arguments) وثانيهما فمتساهل (Soft Arguments) وتحاول هذه المساهمة البحثية أن تتجاوز هذا الانقسام، فوفقا للحجة الأولى: حجة الفريق المتشدد، فإن هذه الدراسة تعتمد على المقاربة مع السلع العامة، والتي تأخذ – أي: الدراسة – الخصائص المحددة لهذه السلع من حيث الآثار الخارجية الإيجابية، لقد طرحت هذه الدراسة العديد من المسائل: أولها أن السلع العامة تعبيرات واضحة عن التضامن بين المواطنين، وثانيها أن بعض السلع العامة تدعم التواصل الاجتماعي، وتعمل كأداة معبرة عن المصالح والمساعي المشتركة بين المواطنين، وثالثها أن السلع العامة قد تكون تصويرا جليا للإحساس المشترك بالمواطنة. وفي هذا السياق فإن جانبا آخر يحتاج إلى التوضيح، فالسلع باعتبارها سلعا متاحة للجميع، فإن توفير السلع العامة دليل كاف على التضامن،

[1] - أي ضمان الانتفاع المتاح بقدر متساو لكل الأفراد.

كما أنه التزام مشترك بإتاحة الإنجازات الجماعية لكل مواطن، فنظام السلع العامة يرتبط بشكل وثيق بالتقدم الاجتماعي، فالتحول الكبير نحو عصر المواطنة (Age of Citizenry) في القرن التاسع عشر بات مميزا بأن السلع القيمة لم تعد مقتصرة على بعض الفئات، ولكنها باتت متاحة لكل أحد . أما الخصخصة باعتبارها بديل عن السلع العامة، فإنها قد تعرض هذه الإنجازات للخطر، ففي الدول الأوروبية الغنية بتراث السلع العامة، فإن السلع العامة في تلك الدول بيعت للمستثمرين من القطاع الخاص على نطاق واسع[1]، ومع ذلك فإن بعض الباحثين ما زال متبنيا لفكرة مفادها: إن السلع العامة تلعب دورا قويا في تطوير وتعزيز الأداء الكفوء للاقتصاد[2].

وأخيرا: فإن وجهات النظر المتباينة حول السلع العامة، والتي تم تطويرها في هذه الدراسة، توصل إلى استنتاج مختلف ومفاده: إن شكل النظام المالي أو شكل الملكية لا يعد مرتكزا أساسيا عند مناقشة السلع العامة، بل إن آثار الخصخصة فيما يخص قيود الانتفاع[3] (Entrance Barriers) المفروضة على السلع العامة تعد أمرا مزعجا وشاقا (ومكلفا) على الأفراد، وعلى وجه الخصوص: بما أن الناس

---

[1] - تزايدت حالات الخصخصة في جميع أنحاء العالم منذ العام 1990م، والتي بلغت ذروتها عام 1999م، ثم وصلت إلى جميع قطاعات الإنتاج الصناعي تقريبا، وبعض تلك السلع التي تناولتها المناقشات على أنها سلع عامة: البنية التحتية والاتصالات، والطاقة والخدمات والمرافق العامة، والزراعة والمؤسسات المالية وقطاع الائتمان، وقطاع التصنيع ووسائل الإعلام، ومع أن أوروبا تظهر في المراتب الأولى فيما يتعلق بالخصخصة حجما وعددا، إلا أنها باتت ظاهرة عالمية تعم البلدان.

[2] - لمزيد من الاطلاع يمكن مراجعة دراسات (Sachs ,2005: 284 - 278 ,255 - 251 .pp).

[3] - قيود الانتفاع تعني الرسوم المفروضة على الانتفاع بالسلع العامة، والتي تقيد من حرية المستهلكين عند الانتفاع بتلك السلع.

يفتقرون إلى حوافز معينة لتطوير أنماط التفاعل والتبادل بين الأفراد، فإن السلع العامة تعتبر مناسبة لتعزيز أنماط التبادل الحضاري، ومع ذلك فإن الأثر الإيجابي يعتمد على بنية محددة من قيود الانتفاع المفروضة على السلع العامة.

المراجع

1. Ackerman, B. and Fishkin, J.S., 2004. *Deliberation day*. New Haven, CT: Yale University Press.
2. Anomaly J (2012) Is obesity a public health problem? Public Health Ethics 5(3): 216–221.
3. Aristotle (350 BCE) Nichomachean Ethics. Available at: http://classics.mit.edu/Aristotle/nicoma-chaen.html (accessed 9 January 2013).
4. Barendregt J, Bonneux L and van der Mass P (1997) The health care costs of smoking. New Eng-land Journal of Medicine 337: 1052–1057.
5. Barrett, S., 2007. *Why cooperate? The incentive to supply global public goods*. New York: Oxford University Press.
6. Bortolotti, B. and Siniscalco, D., 2004. *The challenges of privatization: an international analysis*. Oxford University Press.
7. Brandt R (1979) A Theory of the Good and the Right. Oxford, UK: Clarendon Press.
8. Buchanan J (1993) How can constitutions be designed so that politicians who seek to serve the public interest can survive and prosper? Constitutional Political Economy 4(1): 1–6.
9. Buchanan J (1999) The demand and supply of public goods. In: The Collected Works of James M. Buchanan. Indianapolis, IN: Liberty Fund. First published 1968.
10. Buchanan J and Brennan G (1999) The reason of rules: constitutional political economy. Indiana-polis, IN: Liberty Fund. First published 1985.
11. Buchanan J and Tullock G (1962) The Calculus of Consent. Ann Arbor, MI: University of Michi-gan Press.
12. Buck, S.J., 1998. *The global commons. An Introduction*. Washington, DC: Island Press. Cohen, G.A., 1989. On the currency of egalitarian justice. *Ethics*, 99, 906–944.
13. Caplan B (2008) The Myth of the Rational Voter. Princeton, NJ: Princeton University Press. Coase R (1960) The problem of social cost. The Journal of Law and Economics 3: 1–44. Cornes R and Sandler T (1996) The theory of externalities, public goods, and club goods. Cam-bridge, UK: Cambridge University Press.

14. Cowen T (2006) Good and Plenty. Princeton, NJ: Princeton University Press..
15. Demsetz H (1993) The private production of public goods, once again. Critical Review 7(4): 559–566.
16. Diamond P and Hausman J (1994) Contingent valuation: Is some number better than no number? Journal of Economic Perspectives 8(4): 45–64.
17. Diamond P, Hausman J, Leonard GK, et al. (1993) Does contingent valuation measure preferences? Experimental evidence. In: Jerry Hausman (ed.) Contingent Valuation: A Critical Assessment. Amsterdam: North Holland Press.
18. Downs A (1957) An economic theory of political action in a democracy. The Journal of Political Economy 65(2): 135–160.
19. Dworkin G (1972) Paternalism. The Monist 56: 64–84.
20. Friedman, M. and Friedman, R., 1990. *Free to choose. A personal statement*. San Diego, CA: Harcourt Brace Jovanovich.
21. Friedman, M., 2002. *Capitalism and freedom*. 40th anniversary ed. with a new pref. University of Chicago Press.
22. Gardiner, S.M., 2011. *A perfect moral storm. The ethical tragedy of climate change*. New York: Oxford University Press.
23. Gaus G (2007) On Philosophy, Politics and Economics. Belmont, CA: Thomson Wadsworth.
24. Gauthier D (1986) Morals by Agreement. Oxford, UK: Oxford University Press.
25. Gintis H and Bowles S (2008) The evolutionary basis of collective action. In: The Oxford Hand-book of Political Economy. Oxford, UK: Oxford University Press.
26. Goodin, R.E., 1988. *Reasons for welfare. The political theory of the welfare state*. Princeton University Press.
27. Habermas, J., 1989. *The structural transformation of the public sphere. An inquiry into a category of bourgeois society*. Trans. Thomas Burger with the assistance of Frederick Lawrence. Cambridge: Polity.
28. Habermas, J., 1996. *Between facts and norms: contributions to a discourse theory of law and democracy*. Trans. W. Rehg. Cambridge, MA: The MIT Press.
29. Hampton J (1986) Hobbes and the Social Contract Tradition. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
30. Hampton J (1987) Free rider problems in the production of collective goods. Economics and Philosophy 3: 245–273.

31. Hardin, G., 1968. The tragedy of the commons. *Science*, 162 (3859), 1243–1248. Holmes, St and Sunstein, C.R., 2000. *The cost of rights. Why liberty depends on taxes*. New York: W.W. Norton & Company. Judt, T., 2010. *Ill fares the land*. New York: Penguin Press.
32. Hausman D and McPherson M (2006) Economic Analysis, Moral Philosophy and Public Policy, 2nd ed. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
33. Hayek F (1945) The use of knowledge in society. American Economic Review 35(4): 519–530.
34. Head JG (1962) Public goods and public policy. Public Finance 17(3): 197–219.
35. Hobbes T (1651) Leviathan. Available at: https://oll.libertyfund.org/?option%C2%BCcom_staticxt&static%20file%C2%BCshow.php%3Ftitle%C2%BC869 (accessed 9 January 2013).
36. Holcombe R (2000) Public goods theory and public policy. The Journal of Value Inquiry 34: 273–286.
37. Huemer M (forthcoming) Why people are irrational about politics. Available at: http://home.spry net.com/*owl1/irrationality.htm (accessed 9 January 2013).
38. Hume D (1739) A Treatise of Human Nature. Available at: https://oll.libertyfund.org/index.php?%20option%C2%BCcom_staticxt&staticfile%C2%BCshow.php%3Ftitle%C2%BC342&Itemid%C2%BC27#toc_list (accessed 9 January 2013).
39. Kallhoff, A., 2011. *Why democracy needs public goods*. Lanham, MA: Lexington, a Division of Rowman & Littlefield.
40. Kaufman, J., 2002. *For the common good? American civic life and the golden age of fraternity*. New York: Oxford University Press.
41. Kaul, I., Grunberg, I. and Stern, M.A., eds., 1999. *Global public goods. International cooperation in the 21st century*. New York: Oxford University Press.
42. Kavka G (1986) Hobbesian Moral and Political Theory. Princeton, NJ: Princeton University Press.
43. Kelman S (1981) Cost–benefit analysis: An ethical critique. Regulation 5: 33–40.
44. Leiserowitz A, Smith N and Marlon JR (2010) Americans' Knowledge of Climate Change. New Haven, CT: Yale Project on Climate Change Communication. Available at: http://environment. yale.edu/climate/files/ClimateChangeKnowledge2010.pdf (accessed 9 January 2013).

45. Lindert, P.H., 2002. *Growing public. Social spending and economic growth since the eighteenth century*. Vols. I and II. Cambridge University Press.
46. Little, I.M.D., 2002. *Ethics, economics, and politics. Principles of public policy*. New York: Oxford University Press.
47. Medema S (2007) The hesitant hand: Mill, Sidgwick and the evolution of the theory of market failure. History of Political Economy 39(3): 331–358.
48. Murphy, L. and Nagel, Th, 2002. *The myth of ownership. Taxes and justice*. New York: Oxford University Press.
49. Musgrave, R.A., 1969. Provision for social goods. *In*: J. Margolis and H. Guitton, eds. *Public economics: an analysis of public production and consumption and their rela- tions to the private sectors*. London: Macmillan, 124–144.
50. Nipperdey, Th., 1998. *Wie das Bürgertum die Moderne fand* [As bourgeoisie reached modernity]. Berlin: Siedler.
51. Nussbaum, M.C., 2000. The costs of tragedy: some moral limits of cost-benefit analysis.
52. Offit P (2010) Autism's False Prophets. New York, NY: Columbia University Press.
53. Olson M (1965) The Logic of Collective Action. Cambridge, MA: Harvard University Press.
54. Ostrom E (1990) Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
55. Ostrom E (2000) Collective action and the evolution of social norms. Journal of Economic Perspectives 14(3): 137–158.
56. Ostrom, E., 1990. *Governing the commons. The evolution of institutions for collective action*. Cambridge University Press.
57. Parfit D (1984) Reasons and Persons. Oxford, UK: Oxford University Press.
58. Patterson, J.T., 1996. *Grand expectations. The United States, 1945–1974. The Oxford History of the United States*. C. Vann WoodWard, eds. Vol. X. Oxford University Press.
59. Pigou AC (1932) The Economics of Welfare, 4th ed. London, UK: Macmillan Press.
60. Poteete, A.R., Janssen, M.A. and Ostrom, E., 2010. *Working together: collective action, the commons, and multiple methods in practice*. Princeton University Press.

61. Rawls J (1971) A Theory of Justice. Cambridge, MA: Harvard University Press.
62. Rawls, J., 1996. *Political liberalism. With a new introduction and the 'reply to Habermas'*. New York: Columbia University Press.
63. Richardson, H.S., 2002. *Democratic autonomy. Public reasoning about the ends of pol- icy*. Oxford University Press.
64. Rosenblum, N.L., 1998. *Membership & morals. The personal uses of pluralism in America*. Princeton University Press.
65. Sachs, J., 2005. *The end of poverty. How we can make it happen in our lifetime*. Lon- don: Penguin Press.
66. Samples K and Hollyer J (1990) Contingent Valuation of Wildlife Resources in the Presence of Substitutes and Complements. Boulder, CO: Westview Press.
67. Samuelson P (1954) The pure theory of public expenditure. The Review of Economics and Statis-tics 37(4): 350–356.
68. Samuelson P (1972) Indeterminacy of government role in public-good theory. In: RC Merton (ed.)
69. Samuelson, P.A., 1969. Pure theory of public expenditure and taxation. *In*: J. Margolis and H. Guitton, eds. *Public economics: an analysis of public production and con- sumption and their relations to the private sectors*. London: Macmillan, 98–123.
70. Scharpf, F.W., 2000. Economic changes, vulnerabilities, and institutional capabilities. *In*: F.W. Scharpf and V.A. Schmidt, eds. *Welfare and work in the open economy. Vol. 1: from vulnerability to competitiveness*. New York: Oxford University Press, 21–124.
71. Schmidtz D (1987) Contracts and public goods. Harvard Journal of Law and Public Policy 10: 475–503.
72. Schmidtz D (1991) The Limits of Government: An Essay on the Public Goods Argument. Boulder, CO: Westview Press.
73. Schmidtz D (1993) Market failure. Critical Review 7(4): 525–537.
74. Schmidtz D (2001) A place for cost–benefit analysis. Philosophical Issues 35: 148–170.
75. Sidgwick H (1981) The Methods of Ethics, 7th ed. Indianapolis, IN: Hackett Publishing. First pub-lished 1874.
76. Smith A (1776) An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. Available at: Econlib.org/library/smithsmWN.html (accessed 9 January 2013).
77. Smith, A., 1976. An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations. *In*: E. Cannan, ed. *With a new preface by G.J. Stigler*.

University of Chicago Press. Stiglitz, J.E., 1994. *Whither socialism?* Cambridge, MA: MIT Press.
78. Sorrel T (2007) Parental knowledge and expert choice in the debate about MMR and autism. In: Ethics, Prevention and Public Health. Oxford, UK: Oxford University Press.
79. Stiglitz J (1999) Knowledge as a global public good. In: Inge Kaul (ed.) Global Public Goods. Oxford, UK: Oxford University Press.
80. Sugden R (1990) Rules for choosing among public goods: A contractarian approach. Constitu-tional Political Economy 1(2): 63–82.
81. Sunstein, C.R., 2002. *republic. com. Third print with a new afterword*. Princeton University Press.
82. Sunstein, C.R., 2003. *Why societies need dissent*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
83. Taylor, Ch., 2002. *Varieties of religion today. William James revisited*. Institute for Human Sciences Vienna Lecture Series. Cambridge, MA: Harvard University Press.
84. The Collected Scientific Papers of Paul A. Samuelson, volume 3. Cambridge, MA: MIT Press.
85. *The journal of legal studies*, 29 (S2), 1005–1036. Olson, M., 2002. *The logic of collective action. Public goods and the theory of groups*. 20th print. Cambridge, MA: Harvard University Press.
86. Tolley G, Randall A, Blomquist G, et al. (1983) Establishing and valuing the effects of improved visibility in the Eastern United States. Report to the US Environmental Protection Agency, Washington, DC.
87. Tullock G (1971) Public decisions as public goods. Journal of Political Economy 79(4): 913–918.
88. Tullock, G., Seldon, A. and Brady, G.L., 2002. *Government failure. A primer in public choice*. Washington, DC: Cato Institute.
89. van Ball P, Polder J, de Wit G, et al. (2008) Lifetime medical costs of obesity. PLoS Medicine 5: 242–249.
90. Varian H (1993) Markets for public goods? Critical Review 7(4): 539–557.
91. Walzer, M., 1983. *Spheres of justice. A defense of pluralism and equality*. New York: Basic Books.
92. Warner, M., 1990. *The letters of the republic: publication and the public sphere in eighteenth century America*. Cambridge, MA: Harvard University Press.